CEPPS
Strengthening Democracy through Partnership

USAID
من الشعب الأمريكي

رفع أصواتهم: هل فعالة القوانين والسياسات المؤيدة للشباب؟

المصدر IFES

International Foundation for Electoral Systems

NDI

IRI

USAID
من الشعب الأمريكي

Raising Their Voices: How effective are pro-youth laws and policies?

Copyright © 2019 Consortium for Elections and Political Process Strengthening (CEPPS). All rights reserved.

Portions of this work may be reproduced and/or translated for non-commercial purposes provided CEPPS is acknowledged as the source of the material and is sent copies of any translation. Send copies to:

Attention: CEPPS Administrative Director
Consortium for Elections and Political Process Strengthening
1225 Eye Street NW, Suite 800 Washington, DC 20005
jcox@cepps.org

Disclaimer: This publication was made possible through the support provided by the United States Agency for International Development (USAID). The opinions expressed herein are those of the authors and do not necessarily reflect the views of USAID.

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

المقدمة 2

الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب 3

الحد الأدنى للعمر للتصويت والترشيح 4

حصص الشباب 4

أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية 5

مجالات البحوث ذات الأولوية 5

الفصل الأول: نظرة عامة على آليات المشاركة المؤيدة للناشئة 6

المقدمة 7

حالة البحوث المتعلقة بآليات مشاركة الشباب 7

إطار البحث: تأثير ورموز آليات مشاركة الشباب 8

تقرير خارطة الطريق 9

الفصل الثاني: الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب 11

المقدمة 13

المنهجية 13

تعريف الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب 14

السمات 15

تعريف الشباب 15

الأهداف والغايات 17

خطة العمل أو بنود العمل 17

إعداد جدول الأعمال 18

التنسيق 20

وضع الميزانية 20

المشاركة الفورية 21

قضايا التنفيذ 23

تخصيص الموارد 23

التنسيق / التكرار 24

المسائلة 24

الخبرات التقنية 25

الحوافز السياسية 25

الاستنتاجات والتوصيات 26

المحتويات

الفصل الثالث: الحد الأدنى للعمر للتصويت والترشيح 29

المقدمة 31

المنهجية 31

تخفيض عمر أهلية الناخب 32

الحجج التي تستند إلى الحقوق لخفض عمر التصويت 34

الحجج التي تعتمد على المنفعة لخفض عمر التصويت 35

معدل مشاركة الناخبين الشباب 35

تعزيز المواطنة والديمقراطية 38

التأثير على نتائج الانتخابات والسياسات 40

الانتخابات دون الوطنية: أرضية اختبار؟ 41

تخفيض سن أهلية المرشح 43

الاستنتاجات والتوصيات 45

الفصل الرابع: حصص الشباب 49

المقدمة 51

المنهجية 52

لقطة عالمية: حصص الشباب 53

حصص المقاعد المخصصة 55

حصص المرشح المُشرّعة 55

حصص الحزب السياسي 57

هل تزيد حصص الشباب من عدد الشباب المنتخبين للمناصب العامة؟ 58

تصميم حصص شاملة 59

اختلاف المبررات للحصص 61

هل يؤدي وجود تمثيل أكبر للشباب في الهيئات المنتخبة إلى نتائج سياسية أفضل للشباب؟ 63

الاستنتاجات والتوصيات 65

الفصل الخامس: أجنحة حزب الشباب السياسي 67

المقدمة 69

المنهجية 69

التحليل 70

هيكلية جناح الشباب ووظيفته 70

تحديات لأجنحة الشباب في الحزب السياسي 73

العثور على المسار لمشاركة الشباب والقيادة 74

تكوين المساعدة لأجنحة الشباب 75

الاستنتاجات والتوصيات 76

المحتويات

الملاحق 79
الملحق (أ): توصيات لجمع وإدارة ونشر البيانات المتعلقة بالشباب. 80
بيانات تسجيل الناخبين المصنفة حسب العمر وبيانات تسجيل الناخبين. 81
المسوحات واستطلاعات الرأي العام 81
بيانات طولية عن مستويات المعرفة السياسية والنضج السياسي في سن 16 و 17 سنة 81
الملحق (ب): دراسة حالة: جورجيا 83
الملحق (ج): دراسة حالة: أوغندا 88
الملحق (د): دراسة حالة: البوسنة والهرسك 91

حول CEPPS (التحالف للانتخابات وتدعيم العمليات السياسية)

تأسس التحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية (CEPPS) في عام 1995 ، ويجمع بين خبرات ثلاث منظمات دولية مكرسة للتنمية الديمقراطية: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ، والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) ، والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI). يتمتع CEPPS بسجل حافل يمتد على مدى 20 عامًا من التعاون والقيادة في مجال الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، ودعم الحوكمة ، والتعلم من التجربة ، واعتماد أساليب وأدوات جديدة تعتمد على المشهد التكنولوجي المستمر التطور.

وبالأخذ في الاعتبار الدافع ، فإن منظمات الديمقراطية الغير الربحية ، IFES ، و IRI ، و NDI تختلف عن العديد من الجهات الفاعلة في مجال التنمية من خلال الحفاظ على علاقات طويلة الأمد مع الأحزاب السياسية ، وهيئات إدارة الانتخابات ، والبرلمانات ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناشطين في مجال الديمقراطية.

من خلال هذا العمل ، IFES و IRI و NDI:

- تشجيع المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في أنظمتهم السياسية ، بما في ذلك النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة تقليديا.
- الاستفادة من المزايا النسبية للإعلام والتكنولوجيا لتعزيز فهم المواطنين ومشاركتهم والمنافسة السياسية الشفافة.
- دعم عمليات انتقال ذات مغزى تؤسس سوابق إيجابية للحكم الديمقراطي الفعال.
- تعزيز نزاهة الانتخابات كأداة مستدامة لاختيار القادة بطريقة سلمية وديمقراطية.
- تسهيل قدرة الأطراف السياسية المنتخبة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه المواطنين من خلال ممارسات حوكمة أفضل.
- تشجيع النظم السياسية التنافسية والتمثيلية المتعددة الأحزاب.
- ضمان احترام تطبيق الأطر القانونية المحايدة والامتثال من قبل الجهات السياسية الفاعلة.

المؤلفون

آرون ازلتون ، المعهد الديمقراطي الوطني – NDI
برت بارومان ، المعهد الجمهوري الدولي – IRI
ليسا ريبل ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية – IFES

أصبح هذا التقرير ممكنا بفضل الدعم السخي للشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) . الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

المصدر IFES

ملخص تنفيذي

المقدمة

وتدعو الحكومات الوطنية والمانحون الدوليون وأصحاب المصلحة المحليون الشباب على نحو متزايد إلى تبني آليات قائمة على المشاركة القانونية والسياسية القائمة على المشاركة ، واعتمادها ، ظاهريا لتشجيع المشاركة المدنية والسياسية للشباب والاستجابة إلى الشعور بالتهميش السياسي من جانب المجموعات الديمغرافية الرئيسية. يتوقع المدافعون عن هذه التدابير أن زيادة مشاركة الشباب ستؤدي إلى نتائج سياسية أفضل عبر مجموعة من القضايا التي تؤثر على الشباب. ومع ذلك ، لم يكن هناك حتى الآن إلا القليل من الأبحاث التجريبية حول ما إذا كانت هذه الآليات تعمل بالفعل على تحسين نوعية أو كمية مشاركة الشباب. علاوة على ذلك ، قد ينجذب الشباب إلى أشكال أخرى من المشاركة السياسية ، على سبيل المثال باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من المنصات عبر الإنترنت للمشاركة في عمليات صنع القرار.

يبدأ هذا التقرير في سد هذه الفجوة من خلال تحليل التأثير على إشراك الشباب لأربعة آليات قانونية وسياسية مؤيدة للشباب: إستراتيجيات سياسة الشباب الوطنية ، والحد من الحد الأدنى لسن التصويت والترشيح ، وحصص الشباب ، وأجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. إن بحثنا حول هذه الآليات التشاركية يشير إلى نتائج مختلطة لمشاركة الشباب الفنية.

مشكلة البحث الأساسية

على الرغم من أنه يشكل نسبة كبيرة من الناخبين في جميع أنحاء العالم ، في المتوسط ، فإن الشباب يشاركون في الحياة السياسية والمدنية بمعدلات أقل من الأفواج الأكبر سناً. الأدوات القانونية المؤيدة للشباب (مثل خفض القيود العمرية للتصويت) ، والسياسات داخل الأحزاب (مثل أجنحة الشباب الحزبية) ، وغيرها من التدابير العامة (مثل تبني سياسات الشباب الوطنية) هي تكتيكات تستخدم بشكل متزايد من قبل الحكومات والأحزاب السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة الانتخابية لتشجيع مشاركة الشباب. ومع ذلك ، نظرًا لأن هؤلاء الجهات الفاعلة ، بما في ذلك الممولين الدوليين ، يقومون بتقييم استثماراتهم في هذه الأساليب ، فإنهم يفتقرون إلى دليل تجريبي على فعالية الأدوات القانونية والسياسات داخل الحزب والتدابير العامة في تشجيع مشاركة الشباب.

ملخص نتائج البحوث

- لم يكن هناك أي دليل من أي من الحالات قيد الدراسة على أن الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب حسّنت المشاركة المدنية والسياسية الطويلة الأجل للشباب بعد عملية تطوير تعاونية أولية.
- من ناحية أخرى ، تشير الأدلة المتوفرة إلى أن تخفيض الحد الأدنى لسن الترشح يؤدي إلى المزيد من شغل المناصب في صفوف الشباب ، ويؤدي تخفيض الحد الأدنى لسن التصويت إلى زيادة نسبة مشاركة الشباب في التصويت ، حتى بعد إجراء أول انتخابات للناخبين الشباب.
- يمكن أن تزيد حصص الشباب من كمية الشباب في الهيئات المنتخبة ، ولكن يجب أن تكون مصحوبة باستراتيجية شاملة لدعم المشاركة الفعالة للشباب في تلك المؤسسات.
- أخيراً ، يمكن لجناح الأحزاب السياسية الشبابية أن تزيد من عدد أعضاء الأحزاب السياسية من الشباب ، لكن نوعية تلك المشاركة تعتمد على السياق المحلي ، بما في ذلك الطبيعة الأساسية للنظام السياسي. يمكن لأجنحة الشباب إما أن توفر تجربة سياسية بناءة ، أو يمكن أن تحشد الشباب من أجل العنف أو المحسوبية ، تبعاً لأهداف النخب السياسية.

الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب

من الناحية المثالية ، تعمل الإستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب على تسهيل المشاركة السياسية والمدنية للشباب من خلال إعطاء الأولوية لقضايا الشباب عبر وكالات الدولة والقطاعات السياسية ؛ عن طريق مساعدة المسؤولين والوكالات الحكومية في تنسيق السياسات والبرامج عبر القطاعات ؛ من خلال تشجيع وكالات الدولة على تخصيص الموارد المالية والبشرية والمادية لبرامج سياسة الشباب ؛ عن طريق بدء مشاركة الشباب من خلال عملية تطوير السياسة الأولية ؛ وعن طريق مساعدة الحكومات على التعبير عن الالتزام بقيم ومصالح المدافعين عن الشباب والشباب.

غير أن فشل التنفيذ غالباً ما يعيق هذه الوظائف. في جميع الحالات التي قمنا بتحليلها ، بما في ذلك كولومبيا وجورجيا وكينيا ومنغوليا والمغرب ، عانى تطوير استراتيجية وطنية لسياسة الشباب من تحديات مماثلة في التنفيذ. وشملت القضايا المشتركة المحيطة بالتنفيذ: عدم تخصيص الموارد ، والتكرار في وكالات الدولة ، وعدم المساءلة ، والقدرة الفنية المحدودة ، وعدم وجود حوافز سياسية للتنفيذ.

التوصية الرئيسية

قد لا تشجع حوافز الحكومات على تطوير استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية بالضرورة على تنفيذ تلك الإستراتيجية. ينبغي على الجهات المانحة والمنفذين والشركاء المحليين أن يشجعوا المساءلة من خلال الضغط على خطط العمل ومؤشرات الرصد والتقييم ، وتعزيز التنسيق بين الوكالات مع الوزارات المعنية من أجل التزام أكثر فعالية من موارد الموازنة قبل اعتماد الاستراتيجية. يمكن أن تساعد المشاركة المستدامة من التنمية من خلال التنفيذ في ضمان تنفيذ استراتيجية وطنية لسياسة الشباب لوظائفها الرئيسية وتحقيق أهدافها

الحد الأدنى للعمر للتصويت والترشيح

إن الجهود المبذولة لخفض الحد الأدنى لسن أهلية الاقتراع والترشح للمناصب تقع في المقام الأول في خطين من الجدال. أولاً ، تؤكد الحجج المستندة إلى الحقوق أن المشاركة السياسية الرسمية من خلال التصويت أو شغل المنصب هي حقوق إنسانية أساسية لا ينبغي حرمانها بشكل غير معقول من المواطنين الأصغر سناً. من ناحية أخرى ، تؤكد الحجج المستندة إلى المنفعة أن منح حق الاقتراع للشباب وتمكينهم يوفر فوائد واضحة للشباب والمجتمع ككل. تشير أبحاثنا إلى أن تخفيض هذه الأعمار للحد الأدنى للأهلية يمكن أن يؤدي بالفعل إلى زيادة نسبة إقبال الناخبين على الشباب وتمثيلهم ، ولكن لا توجد أدلة كافية لاستنتاج أن هذا التمثيل المتزايد يحسن نتائج السياسة.

التوصية الرئيسية

في البلدان التي توجد فيها مبادرة محلية لخفض سن الاقتراع أقل من 18 ، ينبغي استخدام أمثلة مقارنة لإبلاغ جهود إصلاح الإطار القانوني ، بما في ذلك خيار تخفيض سن الاقتراع للانتخابات دون الوطنية فقط. ينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى خفض الحد الأدنى من التصويت والأعمار المرشحة ببرامج التوعية المدنية التي تبني محو الأمية السياسية وينبغي أن تصمم للحد من التباين في معدلات المشاركة بين الشباب من الفئات المهمشة. بالنسبة للمواضع المنتخبة على المستوى الوطني ودون الوطني ، يجب أن تكون أعمار أهلية المرشح متوافقة بشكل وثيق مع سن منح حق الاقتراع.

حصص الشباب

تبنت الهيئات المنتخبة والأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم حصص الشباب لتحقيق أهداف مختلفة متميزة: جذب ناخبين شبان ، للتخفيف من العنف السياسي ، أو لزيادة المشاركة الفنية للشباب في صنع القرار. إذا تمكنت حصص الشباب المصممة بشكل جيد من زيادة عدد الشباب المنتخبين إلى مناصبهم ، فإن الحصص وحدها لا تضمن التمثيل الفني للشباب. يجب أن تكون حصص الشباب مصحوبة باستراتيجيات شاملة لتمكين أصحاب المناصب الشباب من المشاركة بشكل مجدٍ بمجرد انتخابهم.

التوصية الرئيسية

يمكن أن تسفر حصص الشباب عن عدد أكبر من الشباب الذين يتم انتخابهم عندما تكون ذات أهمية عددية وقابلة للتنفيذ. يجب على مؤيدي حصص الشباب أن يعالجوا الحواجز المعترف بها أمام مشاركة الشباب التي تمنع المرشحين الشباب من خلفيات مختلفة من التنافس على المناصب وضمان أن الكوتا تعترف بالشباب كهوية مشتركة. يجب أن يكون اعتماد حصص الشباب في الهيئات التمثيلية مسؤولاً عن الحواجز الرسمية وغير الرسمية التي تحول دون المشاركة الفعالة للشباب في تلك المؤسسات ، بما في ذلك الخبرة الفنية والتمويل السياسي وشبكات التأثير القائمة.

أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية

يمكن لأجنحة الأحزاب السياسية ، في ظل ظروف مختلفة ، أن تشدد على المشاركة الجوهرية والبناءة للشباب في العملية السياسية ، أو تعمل كوسيلة لتعبئة المحسوبية السياسية أو العنف. في إطار الأنظمة الديمقراطية ذات الأحزاب السياسية البرامجية نسبياً ، يمكن للأجنحة الحزبية تسهيل توظيف القيادات الشابة ، وتوفير التدريب التقني والخبرة ، ومساعدة الأطراف على جذب الشباب من خلال الإسهامات السياسية الأساسية في برنامج السياسة. ومع ذلك ، عندما تتصف الأنظمة السياسية بالمحسوبية السياسية أو العنف ، يمكن للنخب السياسية أن تتخذ مواقف في أجنحة الشباب الحزبية مقابل الحصول على الدعم السياسي ، بينما تحرم مساهمات الشباب الأساسية في الحزب. وقد تسمح أجنحة الشباب الحزبية بالتعبئة الفورية للشباب من أجل المظاهرات العنيفة أو الهجمات على المعارضين في الأنظمة السياسية التي تشجع العنف بين الجماعات المتنافسة.

حدد البحث عددًا من التحديات المحددة والمتشابكة في كثير من الأحيان والتي تواجه أجنحة الشباب في الديمقراطيات الانتقالية. ومع ذلك ، توجد بعض هذه التحديات في الديمقراطيات الراسخة حيث يمكن وضع الأطراف في طرقها ويصعب عليها تغييرها ، خاصة عندما تدعم الحوافز السياسية الشاملة الوضع الراهن.

التوصية الرئيسية

من الأرجح أن تسهل أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية مشاركة الشباب البناءة في الأحزاب التي تنتج سياسة ديمقراطية وبرامجية ويجب على الجهات المانحة والمنفذين والشركاء الذين يدعمون تطوير أجنحة الشباب ضمان أن عناصر الديمقراطية الداخلية للحزب داخل الحزب الأم ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التنظيمية والتمويل الواضح ، واختيار القيادة الديمقراطية ، وتطوير القدرات الفنية ، ومبادئ توجيهية واضحة للتعيين والترقية ، هي شروط مسبقة لتطوير أجنحة الشباب.

مجالات البحوث ذات الأولوية

تستند هذه النتائج على عدد محدود من الحالات من مناطق مختلفة. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول القضايا الرئيسية مثل:

أ) أشكال جديدة من المشاركة السياسية والتعبئة من قبل الشباب خاصة المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا والدعوة ؛

ب) التمييز في السياسات والتنفيذ الفعال في البيئات الهشة مقابل البيئات المستقرة ؛

ج) دور التثقيف المدني في نماذج المشاركة في تعزيز المشاركة والبيئة التمكينية ؛ و

د) الربط بين نماذج برامج التطوع والخدمة الوطنية وزيادة المشاركة السياسية من جانب الشباب.

المصدر IRI

الفصل الأول

نظرة عامة على آليات المشاركة المؤيدة للناشئة

المقدمة

في عام 1995 ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) ، وهو إطار لتطوير السياسات العامة عبر 15 قطاعًا من القطاعات ذات الأولوية لتحسين حالة الشباب في جميع أنحاء العالم[1].

كانت نظرية التغيير التي تقوم عليها WPAY هي أنه إذا سهّلت الحكومات مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار ، فإن تلك العمليات ستؤدي إلى نتائج أفضل عبر قطاعات السياسة الأخرى. في العقدين التاليين ، مع مستويات متفاوتة من النجاح ، شجع المانحون ومنفذو المساعدة والشركاء المحليون الحكومات في جميع أنحاء العالم على تطبيق آليات المشاركة المؤيدة للشباب تماشياً مع WPAY. وعلى الرغم من هذه الدعوة ، وعلى الرغم من الدعوات المتزايدة لمزيد من الرصد والتقييم الصارم لبرامج وسياسات مشاركة الشباب ، لا يزال هناك القليل من الأدلة التجريبية نسبيا حول ما إذا كانت السياسات العامة تعمل على تحسين كمية ونوعية المشاركة المدنية والسياسية للشبان.

ولملء هذه الفجوة ، يقيّم هذا التقرير الدرجة التي ساهمت بها آليات المشاركة الشبابية في المشاركة المدنية والسياسية للشباب. ويستعرض ويحلل الأدلة الحالية بشأن أربع آليات مشاركة قانونية وسياسية محددة مؤيدة للشباب: استراتيجيات وخطط عمل سياسات الشباب الوطنية ، والحد الأدنى لسن التصويت والترشيح ، وحصص الشباب في الهيئات التمثيلية ، وأجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. أجرى شركاء CEPPS بحثًا مكتبيًا ، بما في ذلك جمع وتحليل الوثائق الأولية والثانوية عبر مجموعة متنوعة من البلدان ، لتحديد نظريات التغيير وراء كل آلية ، وتقييم مجموعة الأدلة حول تأثير هذه السياسات على إشراك الشباب.

بالإضافة إلى ذلك ، أجرى شركاء CEPPS أبحاثًا ميدانية ، بما في ذلك المقابلات المتعمقة ومجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سياسة الشباب ، في ثلاثة بلدان: جورجيا وأوغندا والبوسنة والهرسك. يكمّل هذا البحث الأصلي الأبحاث المكتبية من خلال توضيح كيف تؤثر هذه الآليات التشاركية على إشراك الشباب في سياق محلي محدد. يتيح هذا النهج لشركاء CEPPS تحديد الظروف المحددة التي من المرجح أن تسهل فيها السياسات التشاركية مشاركة الشباب عبر الحالات ، ويملأ هذا التقرير ثغرة في الكتابات الأكاديمية والسياساتية الحالية حول مشاركة الشباب.

حالة البحوث المتعلقة بآليات مشاركة الشباب

ورغم ما يقرب من 30 سنة من النداءات من أجل رصد وتقييم أكثر صرامة للسياسات والبرامج التشاركية للشباب ، لا يزال هناك القليل من الأدلة على تأثير هذه السياسات على المشاركة المدنية والسياسية للشباب. ومن المؤكد أن القيود المستمرة على جمع وإدارة بيانات مشاركة الشباب قد أعاقت قدرة المحللين على دراسة هذا التأثير[2]. بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لـ WPAY ، حدد المنتدى العالمي لسياسات الشباب لعام 2014 عيوبًا مهمة في الأبحاث الحالية حول تأثير سياسات الشباب ، وقدم التزامًا رسميًا "بتطوير الأدوات والمؤشرات والمنهجيات والبحوث العملية ، بما في ذلك تحديد الممارسات الناجحة ، التي من شأنها أن تسمح لـ [sic] ببناء والحفاظ على قاعدة معلومات وأدلة صلبة لسياسات شبابية فعالة وشاملة تستجيب لنوع الجنس[3].

---

1 كانت القطاعات الخمسة عشر ذات الأولوية التي حددتها WPAY هي التعليم والعمالة والجوع والفقر والصحة والبيئة وإساءة استخدام المواد وقضاء الأحداث وأنشطة أوقات الفراغ والفتيات والشابات والمشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب والعولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، والنزاع المسلح ، والقضايا المشتركة بين الأجيال.

2 بالطبع ، واجه هذا البحث تحديات مماثلة. تمت مناقشة القيود المنهجية لهذه الدراسة بمزيد من التفصيل في الفصول المعنية لكل آلية. انظر أيضاً الملحق "أ" للتوصيات المتعلقة بجمع البيانات وإدارتها وتوحيدها ونشرها في الأبحاث المستقبلية حول سياسة الشباب.

3 مختبرات سياسة الشباب. 2014. "المنتدى العالمي الأول حول تقرير سياسات الشباب."
http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic Governance/Youth/2014 - REPORT - 1st Global Forum on Youth Policies.pdf

هذه الفجوة في الأدلة واضحة أيضًا في مجموعة الأبحاث الأكاديمية حول المشاركة المدنية والسياسية للشباب. من المؤكد أن العديد من الدراسات قد حددت ملامح هيكلية أو ثقافية أو مؤسسية ترتبط بالانخراط المدني والسياسي للشباب[4]. ومع ذلك ، فإن الدراسات التي تركز على تأثير سياسات عامة محددة هي أكثر محدودية. على حد تعبير اثنين من الباحثين الممولين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يكتبان عن فعالية برامج الشباب الحالية ، "هناك عمل تجريبي أكاديمي محدود حول تأثير برمجة الشباب على الأفراد والمنظمات والمؤسسات. لا تثبت المؤلفات وجود روابط سببية بين تأثير التدخلات على الأفراد أو التأثير طويل الأجل على الحوكمة[5]. يبرز هذا الاستنتاج مع تلك المراجعة المنهجية لتقييم البرامج على التدخلات في المشاركة المدنية على نطاق أوسع[6]. ويساعد هذا التقرير في سد هذه الفجوة من خلال توفير بحوث تجريبية أصلية وثانوية مهمة عن تأثير سياسات شبابية محددة في عينة متنوعة من البلدان.

إطار البحث: تأثير ورموز آليات مشاركة الشباب

وقد اقترب شركاء CEPPS من دراسة هذه الآليات الأربعة دون وجود أفكار مسبقة صريحة عن الكيفية والسبب والظروف التي تؤثر فيها على مشاركة الشباب. من خلال البحث ، برزت معضلة رئيسية كنمط أساسي يكمن في تطوير وتنفيذ هذه الآليات. تتسم المشاركة المدنية والسياسية للشباب في البلدان التي درسناها ، مثل المشاركة المدنية والسياسية على نطاق أوسع ، بمفارقة من المُشرّعة ، أو ما يعتبره Stockemer و Sundström تسمية "حلقة مفرغة من اللامبالاة السياسية بين الشباب"[7]. النخب والمؤسسات السياسية في كثير من الأحيان لا تستجيب لمصالح الشباب. هذا النقص في الاستجابة يؤدي إلى خيبة الأمل لدى الشباب وفك الارتباط مع المؤسسات السياسية والمدنية ، مما يؤدي بدوره إلى دفع النخب إلى تجاهل مطالبهم. إذا كان الشباب غير قادرين أو غير راغبين في المشاركة في العمليات السياسية الرسمية أو غير الرسمية ، فإنهم غير قادرين على محاسبة القادة ، وبالتالي لا يوجد لدى الحاضرين أي حافز لدعم السياسات العامة التي تخدم مصالح الشباب. لذا ، غالباً ما تكون سياسة الشباب محصورة في حلقة مفرغة لا يرقى فيها فك الارتباط إلى عدم الاستجابة ، الأمر الذي يؤدي إلى فك الارتباط[8].

تخلق أزمة المُشرّعة هذه مقايضة لأنصار آليات المشاركة الشبابية. ومن الناحية المثالية ، يمكن لآليات المشاركة الشبابية أن تحدث أثراً ملموساً - زيادة المشاركة الفنية للشباب في العمليات المدنية والسياسية ، وبالتالي نتائج أفضل للسياسات بشأن القضايا التي تؤثر على الشباب. ومع ذلك ، يمكن إعاقة هذا التأثير المرغوب بمجموعة من العوامل ، بما في ذلك الافتقار إلى الحوافز السياسية أو قدرة الدولة المحدودة على تنفيذ هذه الآليات. عندما تخفق آليات المشاركة لدى الشباب في إحداث تأثير جوهري ، قد يكون لها سمات رمزية أو إشارات هامة. في الواقع ، بالنسبة للظواهر مثل المشاركة السياسية ، قد تكون القوة الرمزية للسياسة ، كالتزام معياري لمجموعة من القيم ، بنفس أهمية التأثير الملموس[9]. وبعبارة أخرى ، يمكن أن تساعد السياسات التشاركية للشباب في تحديد التزام النخب بتحسين نتائج السياسات المتعلقة بالشباب ، حتى لو لم يكن لهذه السياسات أثرها المقصود ، مما ساعد على التغلب على دورة اللامبالاة المحددة أعلاه[10].

ومع ذلك ، فإن المقايضة في السياسات الرمزية في غياب التأثير السياسي هي أن الالتزامات السياسية الخطابية المحضة يمكن النظر إليها على أنها "حديث رخيص" ، واستجابات سطحية سياسية لمطالب الاسترضاء. فيما يتعلق بآليات سياسة الشباب الواردة في هذا التقرير ، يمكن النظر إلى استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب إما كالتزامات معيارية مهمة لمشاركة الشباب ، أو كوثائق بلاغية بحتة تهدف إلى تهدئة الضغوط الداخلية أو الدولية. وبالمثل ، يمكن أن تزيد حصص الشباب من عدد الشباب في هيئات صنع القرار ، ولكن قد تساهم أيضًا في دورة الإحباط وفك الارتباط إذا كانت المشاركة "رمزية" - أي إذا تم منع أعضاء الكوتا من المشاركة الفعالة.

---

[4] للحصول على مثال ومراجعة ، راجع Melo و Daniela F و Stockemer 2014 "العمر والمشاركة السياسية في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة: تحليل مقارن". السياسة الأوروبية المقارنة 12 (1): 53-33. https://doi.org/10.1057/cep.2012.31.

[5] صقلي ، لبنى حنا ، وم.أ. توماس. 2015. "ما نعرفه عن" ما هو العمل "في المشاركة المدنية للشباب والصوت ، منظمات الشباب ، القيادة الشبابية والتثقيف المدني"النظير الدولي" https://usaidlearninglab.org/sites/default/files/summary_of_findings_from_youth_and_drg_research_project.pdf

[6] دان وليام. 2015. "المراجعة المنهجية لتقييم البرامج الخاصة بالتوعية المدنية والمشاركة السياسية". نظير الدولية نيابة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وقسم الحوكمة ، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. تمت الإشارة إليها في Skalli and Thomas، 2015، pp. 10.

[7] Stockemer Daniel و Aksel Sundström 2018 "تمثيل العمر في البرلمانات: هل يمكن للمؤسسات تمهيد الطريق للشباب؟" مراجعة العلوم السياسية الأوروبية 10 (3). صحافة جامعة كامبريدج: 90-467 https://doi.org/10.1017/S1755773918000048. ص 471.

[8] المرجع نفسه. ص 471-470

[9] بوساغويت ، لوري. 2016. "الآليات التشاركية كأدوات سياسة رمزية؟" السياسة الأوروبية المقارنة 1412: 24-107. https://doi.org/10.1057/cep.2015.12.

[10] للاطلاع على أمثلة عديدة للآليات التشاركية على المستوى الأوروبي التي يُعتقد أنها تشجع المشاركة رغم عدم وجود نواتج موضوعية ، انظر المرجع السابق. ص 112-108.

مدرسة القادة السياسيين الشباب في أوكرانيا (IRI)

ولذلك ، تقدم هذه الدراسة سلسلة من التوصيات للمانحين والمنفذين والشركاء حتى تكون آليات المشاركة الشبابية أكثر عرضة لزيادة المشاركة الجوهرية والبناءة. ومع فشل هذا التأثير الجوهري ، توفر هذه التوصيات مجموعة من أفضل الممارسات حتى يتمكن المانحون والمنفذون والشركاء من مساعدة الحكومات على تطوير هذه السياسات بحسن نية لضمان عدم اعتبارها مجرد وعود فارغة.

تقرير خارطة الطريق

في هذا التقرير ، تقوم المنظمات الشريكة لـ IRI : CEPPS و IFES و NDI بتحليل أربع آليات لسياسة الشباب. قام كل شريك بأبحاث مكتبية وميدانية لإنتاج الفصول الخاصة بأداة أو أدوات السياسة الخاصة به والتي تم تنقيحها من خلال عملية المراجعة الداخلية والخارجية. كل فصل مخصص لآلية سياسة منفصلة ، ويحتوي على نظرة عامة مفاهيمية للآلية ، وتحليل لفعالية تلك الآلية في تسهيل المشاركة السياسية والمدنية للشباب ، ومجموعة من التوصيات لأصحاب المصلحة المعنيين. في حين تم تجميع هذه الفصول للحصول على تقرير كامل ، تم تصميم كل فصل ليكون بمثابة تقرير مستقل ويمكن فهمها بشكل مستقل عن الفصول الأخرى.

في الفصل الثاني ، يدرس CEPPS / IRI تطوير وتنفيذ استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية. تهدف هذه الاستراتيجيات الوطنية إلى تسهيل مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار من خلال تنسيق سياسة الشباب عبر القطاعات وأصحاب المصلحة. من الناحية المثالية ، تضع استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية أولوية لمشاركة الشباب في أجندة السياسة ، وتنسيق سياسة الدولة عبر القطاعات ، وتوفير إطار لتخصيص موارد الميزانية لقضايا الشباب ، وتوفير فرص فورية لمشاركة الشباب من خلال عملية التنمية ، والإشارة إلى التزام الحكومة المستمر بمسائل الشباب. لكن من الناحية العملية ، غالباً ما تكون فعالية استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية محدودة بسبب مشاكل التنفيذ. من خلال البلدان المشمولة في تحليل CEPPS / IRI ، كانت الاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب محدودة بسبب عدم تخصيص الموارد ، وفشل وكالات الدولة في الالتزام بسياسة التنسيق ، وقلة المساءلة ، وخبرة فنية محدودة للتنفيذ ، وعدم وجود الحوافز السياسية لشاغليها لتنفيذ مثل هذه السياسة الاستراتيجية. بالنظر إلى هذه التحديات المحيطة بالتنفيذ ، استنتج CEPPS / IRI مجموعة من التوصيات للمانحين والمنفذين والشركاء الذين يتمحورون حول تطوير محددة وقابلة للقياس ، ومعايير قابلة للتحقيق وذلك للتنفيذ ، وتطوير قدرات أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية.

في الفصل الثالث ، يحلل CEPPS / IFES تأثير تخفيض سن حق الاقتراع والترشيح على مشاركة الشباب ، والتي جمعت بعض الزخم بسبب التحركات في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية للسماح بالتصويت في سن السادسة عشر 16. يميل أنصار هذا النوع من الإصلاح إلى تقدم حجتين. أولاً ، هناك حجة تستند إلى الحقوق تنص على أن المشاركة الرسمية في عمليات صنع القرار من خلال التصويت هي حق أساسي لا ينبغي حرمانه من الشباب بسبب السن. ثانياً ، تشير الحجج القائمة على المنفعة إلى الفوائد التي تعود على الشباب والمجتمع من توسيع نطاق الامتياز ليشمل المواطنين الأصغر سناً. وتؤكد هذه الحجج أن تخفيض الحد الأدنى لسن التصويت سيؤدي إلى المشاركة الرسمية لعدد أكبر من المواطنين الشباب ، مما يؤدي إلى نتائج سياسية أفضل بشأن القضايا التي تؤثر على الشباب ، مثل التعليم والصحة والعمل.

في الفصل الرابع ، يستكشف CEPPS / IFES تأثير حصص الشباب على المشاركة المدنية والسياسية للشباب. تبنت الهيئات المنتخبة والأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم حصص الشباب بأشكال مختلفة ، بهدف زيادة المشاركة الجوهرية للشباب في عمليات صنع القرار ، ومناشدة الناخبين الشباب ، أو التخفيف من حدة العنف السياسي. يعتمد ما إذا كانت حصة الشباب تحقق هذه الأهداف على السياق المحلي ، ويجب دعم الحصة من خلال استراتيجية شاملة لدعم مشاركة الشباب وتمثيلهم. باختصار ، يمكن أن يؤدي اعتماد حصة الشباب إلى زيادة عدد الشباب في الهيئات المنتخبة ، لكن يجب تمكين هؤلاء الممثلين من مواصلة المشاركة الفعالة داخل المؤسسة. يختتم هذا الفصل بسلسلة من التوصيات لأصحاب المصلحة الرئيسيين التي تركز على تصميم حصص الشباب بطريقة تتكامل مع المؤسسات القائمة وتختصرها ، مثل القواعد الانتخابية أو الحصص المخصصة للجنسين ، بالإضافة إلى معالجة الحواجز الخارجية والداخلية أمام مشاركة الشباب في الهيئات التمثيلية.

في الفصل الخامس ، يركز CEPPS / NDI على دور أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في تسهيل مشاركة الشباب وتمثيلهم. إن تأثير أجنحة الشباب على جودة إشراك الشباب في صنع القرار السياسي يعتمد إلى حد كبير على السياق ، خاصة في الأنظمة المتعددة الأحزاب ذات الديناميات السياسية المتغيرة. اعتمادا على الطبيعة الأساسية للنظام السياسي ، يمكن لأجنحة الشباب أن توفر تجربة تكوينية للشباب في السياسة ، مما يؤدي إلى مشاركة سياسية مستقبلية بناءة. ومع ذلك ، يمكن أيضا استخدام أجنحة الحزب بشكل مدمر ، كأدوات سياسية قسرية أو عنيفة ، أو كأدوات للمحسوبية السياسية. يختتم الفصل بسلسلة من التوصيات لضمان أن يكون لأجنحة الشباب تأثير بنّاء على النظام السياسي ، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية واضحة للمنظمة والتمويل ، واختيار القيادة على المستوى الداخلي الداخلي ، وبرامج تنمية القدرات ، وضمان مسارات واضحة للتقدم والتوظيف لتجنب الركود في العضوية .

وأخيرًا ، يصاحب كل فصل دراسة حالة تحدد تحليل آلية السياسة ذات الصلة في السياق السياسي الأوسع للبلد. وتستند دراسات الحالة هذه إلى أسبوعين تقريبًا من الأبحاث الميدانية في ثلاثة بلدان - هي جورجيا وأوغندا والبوسنة والهرسك - حيث أجرى باحثو المركز CEPPS مقابلات متعمقة ومجموعات تركيز مع أصحاب المصلحة الرئيسيين عبر قطاعات الشباب السياسية ، بما في ذلك القادة السياسيون والمدنيون الخدم ، وأعضاء الأحزاب السياسية ، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

المصدر IRI

الفصل الثاني

الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب

المؤلف:

بريت بارومان ، المعهد الجمهوري الدولي

المؤلف ممتن للدعم والمساهمات المقدمة من المستشار الشبابي للمعهد الجمهوري الدولي نيتا تانغيرالا و كبير معاون البرامج كيلين ادمونسون وللخبرات الكبيرة من فرق IRI الاقليمية لكل من كولومبيا ، كينيا ، المغرب ومنغوليا.

كما يود الكاتب أن يشكر فريق IRI جورجيا ، وعلى وجه الخصوص ، مدير البرنامج المقيم أندريا كيربس وكبير موظفي البرنامج المساعد ديفيد شيرفاشيدزه لدعم البحث الميداني لهذا المشروع.

المصدر IRI

استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب

تعريف

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تؤكد على أربعة سمات مميزة لاستراتيجيات السياسة الوطنية للشباب:

طويلة الأمد **تستند إلى توافق الآراء** **متكاملة** **متعددة القطاعات**

المهام الرئيسية

من الناحية المثالية ، تقوم استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب بعدد من الوظائف الاولية والثانوية:

- إعطاء الأولوية لقضايا الشباب عبر القطاعات ووكالات الدولة
- مساعدة وكالات الدولة والمسؤولين في التنسيق.
- مساعدة الحكومات على إرسال تعهدات إلى المنظمات غير الحكومية الدولية.
- تشجيع تخصيص الموارد لبرامج سياسة الشباب.
- تشجيع إشراك قطاعي الشباب ومنظمات المجتمع المدني.

النتائج الرئيسية

قد يكون للاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب تأثير رمزي مهم ، هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى أن هذه المبادرات السياسية لديها أي وسيلة قابلة للقياس على المدى الطويل على المشاركة المدنية والسياسية للشباب. كل استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب في عينتنا عانت من قضايا مشابهة محيطة بالتنفيذ بما في ذلك:

- خبرة فنية محدودة و
- نقص الحوافز السياسية.
- فشل في تخصيص الموارد ؛
- التكرار من وكالات الدولة.
- انعدام المساءلة الأفقية

التوصيات الرئيسية

قد لا تشجع حوافز الحكومات على تطوير استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب بالضرورة تنفيذ تلك الإستراتيجية. ينبغي على المانحين والمنفذين والشركاء المحليين أن يشجعوا المساءلة عن طريق الضغط على خطط العمل ومعايير المراقبة والتقييم وتخصيص الموارد قبل اعتماد الاستراتيجية. يمكن أن تساعد المساهمة المستدامة من التنمية من خلال التنفيذ في ضمان أن استراتيجية السياسة الوطنية للشباب تؤدي وظائفها الرئيسية وتفي بأهدافها.

نقاط البيانات الأساسية

122 دولة لقد وضعت استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب

افريقيا لديها أدنى معدل الدول ذات السياسات المعتمدة

8000 شاب تم التشاور في تطوير السياسة الوطنية لشباب كولومبيا

المقدمة

يقترح بحثنا أنه في حين أن استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية قد يكون لها تأثير رمزي مهم ، إلا أن هناك القليل من الأدلة على أن هذه المبادرات السياسية لها أي تأثير قابل للقياس على المدى المتوسط والطويل على المشاركة المدنية والسياسية للشباب. وضع برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في عام 1995 ، إطارا لتطوير السياسات الوطنية لتحسين حالة الشباب من خلال تسهيل مشاركة الشباب في العمليات المدنية والسياسية[11]. منذ عام 1995 ، وضعت 122 دولة على الأقل سياسات وطنية للشباب ، كان للكثير منها تأثير محدود بسبب نقص الموازنة والتنفيذ[12]. من الناحية المثالية ، تؤدي الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب عددًا من الوظائف الأولية والثانوية: فهي تعطي الأولوية لقضايا الشباب عبر سياسات القطاعات ووكالات الدولة ؛ يساعدون موظفي الدولة والهيئات على تنسيق السياسات عبر القطاعات ؛ تشجع الوكالات الحكومية على تخصيص الموارد المادية والبشرية والمالية لبرامج سياسة الشباب ؛ يشتركون فوراً في قطاع عريض من منظمات المجتمع المدني للشباب والشباب (CSOs) في عمليات صنع القرار ؛ وتساعد الحكومات على التعبير عن الالتزام بقيم أو اهتمامات الشباب بالدوائر المحلية والمنظمات الدولية.

ومع ذلك ، تعتمد قدرة استراتيجية سياسة الشباب الوطنية على الوفاء بأي من هذه الوظائف على درجة التنفيذ. لقد عانت جميع الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب في عينتنا من قضايا مشابهة تتعلق بالتنفيذ ، بما في ذلك عدم تخصيص الموارد ، والتكرار في وكالات الدولة ، والافتقار إلى المساءلة الأفقية ، وخبرات فنية محدودة للوكالات المنفذة ، ونقص الحوافز السياسية للتنفيذ من المسؤولين المنتخبين.

يأخذ هذا الفصل النهج التالي لتحليل استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية كآليات تشاركية. أولاً ، يقدم لمحة عامة منهجية مختصرة تصف عملية البحث وحدودها. ثانياً ، تحدد السمات المشتركة لجميع وثائق استراتيجية سياسة الشباب في عينتنا ، بما في ذلك تعريف الشباب والغاية والأهداف ومجموعة من . ثالثًا ، يقدم عرضًا مفاهيميًا للوظائف المحتملة لاستراتيجيات سياسة الشباب الوطنية ، بما في ذلك وضع جدول الأعمال ، والتنسيق ، ومشاركة الموازنات ، والرمزية ، ويقدم أمثلة حول كيفية محاولة السياسات في العينة التي نحاول القيام بها لأداء هذه الوظائف. رابعا ، يحدد العديد من القضايا المشتركة المحيطة بتنفيذ استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية ، بما في ذلك تخصيص الموارد ، والتنسيق ، والمساءلة ، والخبرة الفنية ، والحوافز السياسية. يختتم الفصل بسلسلة من التوصيات لتطوير وتنفيذ استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية للممولين والمنفذين والشركاء.

المنهجية

يعتمد هذا البحث على مجموعة من تحليل الوثائق الأولية والثانوية لجميع البلدان الخمسة في العينة ، وسلسلة من المقابلات شبه المنظمة في جورجيا. حددنا خمس حالات (كولومبيا وجورجيا وكينيا ومنغوليا والمغرب) كانت لها سياسة أو استراتيجية وطنية للشباب[13]. وتم اختيار الحالات لتمثيل التنوع الإقليمي ، وللاستجابة إلى المؤسسات الديمقراطية التي تستجيب إلى الحد الأدنى ، على النحو المحدد من خلال تصنيف "حر جزئيًا" على الأقل في مؤشر الديمقراطية في منظمة بيت الحرية Freedom House's Democracy Index. بالنسبة للحالات الخمس ذات الاستراتيجية الوطنية للشباب ، حصلنا على وثيقة استراتيجية الشباب الوطنية الأولية و / أو خطة العمل المصاحبة. في حالتين (جورجيا وكينيا) ، جعلت الحكومات الوثائق متاحة للجمهور باللغة الإنجليزية. بالنسبة لثلاثة آخرين (كولومبيا ومنغوليا والمغرب) ، تمت ترجمة الوثائق من اللغة الأصلية إلى اللغة الإنجليزية من قبل موظفي CEPPS / IRI أو المتعاقدين. وبمجرد ترجمة وثائق استراتيجية الشباب الوطنية الأولية ، قمنا بترميزها في برمجيات تحليل البيانات النوعية NVivo لتسهيل التعرف على أوجه التشابه والاختلاف في المستندات عبر الحالات.

بعد تحليل محتوى الوثائق الاستراتيجية الوطنية لسياسات الشباب ، أجرينا مراجعة مكتبية وتحليلاً للوثائق الثانوية التي أنتجها أكاديميون ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية (IGOs) بشأن استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية لكل حالة. أسفر تجميع هذه الوثائق وتحليلها عن تقييم لدرجة تطبيق السياسات في كل حالة ، ومشاكل التنفيذ ، ومدى تأثير السياسات على مشاركة الشباب ، إن وجدت.

---

11 مختبرات سياسة الشباب. 2014. "المنتدى العالمي الأول حول تقرير سياسات الشباب." http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic Governance/Youth/2014 - REPORT - 1st Global Forum on Youth Policies.pdf. تم الوصول إليه في 9 سبتمبر 2018 ؛ "برنامج العمل العالمي للشباب". شعبة UNDESA لشباب التنمية الاجتماعية الشاملة. https://www.un.org/development/desa/youth/world-programme-of-action-for-youth.html. تم الوصول إليه في 25 يوليو 2019.

12 مختبرات سياسة الشباب. 2014 ، ص. 6.

13 تمثل هذه الحالات عينة صغيرة وغير علمية من أكثر من 120 دولة وضعت استراتيجية وطنية لسياسة الشباب منذ عام 1995. لمزيد من المعلومات حول استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية في الحالات الأخرى ، انظر http://www.youthpolicy.org/factsheets.

هذا النهج البحثي عليه قيود كبيرة في قدرته على القول بشكل قاطع إن كانت سياسات الشباب الوطنية تؤثر على المشاركة السياسية والمدنية للشباب. أولاً ، حيث اختيرت الحالات لتعكس التنوع الجغرافي ، تفتقر الدراسة إلى المستوى اللازم للتحكم في المتغيرات المربكة. ويعني ذلك أن مشاركة الشباب تكون مدفوعة بعوامل مؤسسية ثقافية وهياكلية وسياسية تتباين في داخل وبين الدول. علاوة على ذلك ، يختلف مفهوم المشاركة أو المشاركة نفسها عبر السياقات وبمرور الوقت ، مما يجعل قياس ومقارنة معدلات المشاركة عبر الحالات أكثر صعوبة[14]. ثانياً ، يمكن عكس الاتجاه السببي بين سياسات الشباب الوطنية والمشاركة. وبعبارة أخرى ، قد تكون البلدان ذات المستويات العالية من مشاركة الشباب أكثر قدرة على تطوير استراتيجيات وطنية للشباب استجابة للطلب المرتفع. إن المقارنة المقطعية بدون عنصر تتبع التعقّب تجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت سياسات الشباب الوطنية تدفع بمشاركة الشباب ، أو العكس.

وأخيرًا ، تشير أبحاثنا إلى أنه من بين الحالات المتعلقة باستراتيجيات سياسة الشباب الوطنية ، واجه الجميع جميعًا قضايا مهمة ومتشابهة حول تنفيذ هذه السياسات. دون مزيد من التباين في درجة النجاح في التنفيذ ، فإن هذه الدراسة محدودة بقدرتها على قياس تأثير السياسة على مشاركة الشباب. باختصار ، وجد بحثنا أدلة قليلة تشير إلى أن استراتيجيات الشباب الوطنية تزيد من المشاركة السياسية والمدنية للشباب. ومع ذلك ، فقد تمكنا من تحديد أوجه التشابه والاختلاف الهامة في السياسات الوطنية للشباب في جميع الحالات ، وتحديد المشكلات المماثلة في تنفيذ السياسات بشكل كبير والتي تؤدي إلى توصيات مهمة للممولين والمنفذين والشركاء المحليين.

إن جميع السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية الخمسة للشباب التي حددناها في بلدان عينتنا تحافظ على إطار أساسي مماثل. العناصر المشتركة للسياسات الوطنية للشباب تتضمن تعريف الشباب. مجموعة من الأهداف والغايات الإستراتيجية عبر قطاعات السياسات ، بما في ذلك عادةً الصحة والتعليم والقضايا الاقتصادية والمشاركة السياسية والمدنية والرياضة والثقافة ؛ ومجموعة من عناصر العمل أو توجيهات التنفيذ. تمشيا مع أهداف المشروع البحثي ، سيركز التحليل التالي في المقام الأول على أحكام السياسات الوطنية للشباب التي تتعامل بشكل واضح مع المشاركة المدنية والسياسية ، على الرغم من أنها سوف تنظر في قضايا الصحة وانعدام الأمن الاقتصادي والتعليم حيث تنتج حواجز أمام الشباب. المشاركة في العمليات المدنية وعمليات صنع القرار.

تعريف الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب

قبل الشروع في تحليل لوثائق سياسة الشباب الأساسية ، من المهم تحديد سياسة وطنية للشباب أو استراتيجية وطنية للشباب ، لتمييزها عن سياسات أكثر تحديدًا أو مخصصة أو خاصة تتعلق بالشباب ، ولضمان مقارنة السياسات عبر البلدان. تقدم كولومبيا مثالاً هامًا على الحاجة إلى تحديد استراتيجيات الشباب الوطنية على أنها تختلف عن غيرها من سياسات الشباب. لدى كولومبيا مجموعة من السياسات المتعلقة بالشباب التي يعود تاريخها إلى دستور عام 1991 ، والكثير منها يتعلق بقضايا قطاعية محددة ، بما في ذلك الصحة والتوظيف والمشاركة المدنية والسياسية ، وإشراك أو إنشاء هيئات حكومية لتنفيذ السياسات في هذه المجالات[15]. للمقارنة بين ما تحب ، واستكشاف الديناميات المحيطة بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ، يتطلب ذلك تعريفاً يميز سياسات الشباب الوطنية عن سياسات فريدة خاصة ببلدان معينة. تشدد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على أربعة سمات مميزة لاستراتيجية وطنية لسياسة الشباب - فهي "طويلة الأجل ، تستند إلى توافق الآراء ، متكاملة ، ومتعددة القطاعات"[16].

- **طويلة الأجل:** يجب أن تقود الإستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب سياسة تطوير سياسة الشباب على مستوى الحكومات المتعاقبة ، بدلاً من العمل كأداة سياسية لأي حكومة أو حزب أو سياسي واحد.
- **تستند إلى توافق الآراء:** ينبغي وضع استراتيجية وطنية لسياسة الشباب من خلال التشاور مع جميع الأطراف المهتمة ، ولا سيما الشباب ، وينبغي أن تعكس توافق آراء وطني متعدد الأحزاب.
- **متكاملة:** يجب أن تقوم الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب بتفويض وتنسيق إجراءات الدولة عبر الوزارات والوكالات الحكومية.

---

[14] للاطلاع على نظرة عامة على الصعوبات المنهجية المرتبطة بمقارنة مشاركة الشباب عبر البلدان ، انظر باريت ، مارتين. 2017. "المشاركة المدنية والسياسية للشبان والمواطنة العالمية". https://unchronicle.un.org/article/young-people-s-civic-and-political-engagement-and-global-citizenship

[15] روميرو رودريجيز ، جينا باولا، سيندي باولا جارسيا بويتراجو ،كارلوس أندريس رودريغيز كاسترو و دانييل توبون غارسيا. 2015. "الشباب والسياسة العامة في كولومبيا". http://www.youthpolicy.org/pdfs/Youth_Public_Policy_Colombia_En.pdf.

[16] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). 2004. "تمكين الشباب من خلال السياسات الوطنية". http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001345/134502e.pdf صفحة 5.

- **متعددة القطاعات:** ينبغي أن توجه الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب سياسة الدولة في مجموعة من القضايا التي تتعلق بتنمية الشباب[17].

بناءً على هذه الخصائص المميزة ، حددنا الاستراتيجيات الوطنية التالية لسياسة الشباب في البلدان التي في عينتنا[18]:

جدول 2.1

كولمبيا	"السياسة الوطنية للشباب: أسس خطة الشباب من سنة 2005-2015 (السياسة الوطنية للشباب: أساس لخطة عشر سنوات)"
جورجيا	"وثيقة السياسة الوطنية للشباب في جورجيا 2014"
كينيا	"سياسة كينيا الوطنية للشباب 2006" ؛ "الخطة الاستراتيجية 2007-2012"
المغرب	" الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب 2015-2030"
منغوليا	"(البرنامج الوطني لتعزيز تنمية الشباب)" 2006

السمات

تحتوي جميع وثائق استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في عينتنا على مجموعة مماثلة من السمات الأساسية: تعريف الشباب ؛ مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والغايات والمبادئ التوجيهية عبر القطاعات ذات الصلة[19] ؛ ومجموعة من أو خطة عمل. وبالإضافة إلى هذه الميزات ، يقدم المغرب وكينيا أمثلة لوثيقة استراتيجية أكثر شمولاً تتضمن بنود عمل ملموسة ، ومؤشرات أولية لنتائج التنفيذ ، وخطة واسعة النطاق للرصد والتقييم.

تعريف الشباب

أولاً ، تتضمن جميع الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب في عينتنا على الأقل تعريفًا ضمنيًا للشباب. وبما أن مفهوم الشباب هو فئة اجتماعية تتباين تباينًا كبيرًا وفقًا للسياق السياسي والثقافي والاقتصادي ، فإن التعريف العملي للشباب في إستراتيجية وطنية لسياسة الشباب له آثار مهمة على المستفيدين المستهدفين[20]. يعرض الجدول 2.2 التعاريف العملية للشباب المقدمة من كل بلد في العينة ، إلى جانب التعاريف الواردة من المنظمات الدولية الرئيسية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أن جميع التعاريف ، باستثناء التعريف المنخفض لأحد تعريفات كولومبيا ، تتوافق تقريبًا مع التعريفات المقبولة المستخدمة لأغراض إحصائية أو برنامجية من جانب المنظمات الدولية ذات الصلة.

[17] المرجع نفسه.

[18] www.youthpolicy.org/factsheets

[19] عادة ما تكون الأقسام ذات الصلة ، على سبيل المثال لا الحصر ، التعليم والصحة والقضايا الاقتصادية والمشاركة السياسية والمدنية والفنون والثقافة والرياضة. اليونسكو ، 2004.

[20] بيروفيتش ، بوجانا. بدون تاريخ "تعريف الشباب في الأطر القانونية والسياسية الوطنية المعاصرة في جميع أنحاء أوروبا." تم الوصول إليه في 30 أبريل 2018. https://pjp-eu.coe.int/documents/1017981/1668203/Analytical+paper+Youth+Age+Bojana+Perovic+4.4.16.pdf/eb59c5e2-45d8-4e70-b672-f8de0a5ca08c.

جدول 2.2

البلد	تعريف الشباب[21]
كولمبيا[22]	متنوعة ، تتراوح من الحد الأدنى تقريبًا من 10 سنوات إلى نهايات 30 سنة
جورجيا	العمر من 14-29
كينيا	العمر من 15-30
منغوليا[23]	العمر من 15-34 [24]
المغرب	العمر من 15-29
الامم المتحدة[25]	العمر من 15-24
البنك الدولي[26]	العمر من 15-24
الاتحاد الاوروبي	العمر من 15-29
استراتيجية الاتحاد الاوروبي للشباب[27]	لا يوجد تعريف رسمي
ميثاق الشباب الافريقي[28]	العمر من 15-35

والأهم من ذلك ، أن جميع الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب في العينة تتضمن تعريفًا للمجموعات الفرعية للشباب التي ستستفيد من زيادة خدمات الدولة في إطار الاستراتيجية. وتشمل هذه الفئات الفرعية مجموعات مهمشة تقليديا مثل الشابات والشباب ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية والأقليات الإثنية والعرقية ، والشباب دون عمل أو سكن ، والشباب الذين يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات ، والشباب الذين يعانون من أمراض معدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. في العديد من الحالات ، يحدد المستند المجموعات المستهدفة التي تعاني من مشكلات خاصة بكل بلد. باختصار ، في حين أن التعريف العام للشباب قد يكون مرغوبًا للأغراض الإحصائية ، يجب أن تتخطى استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب نهج المقاربة إلى الشمول ، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والاقتصادي والثقافي المحلي المحيط بقضايا الشباب لضمان تستفيد سياسات الدولة من المجتمعات المهمشة والضعيفة[29].

[21] على النحو المحدد في NYSP المحددة أعلاه ، ما لم يذكر خلاف ذلك.

[22] يختلف تعريف الشباب في كولومبيا على نطاق واسع في إطار السياسة الوطنية للشباب المحددة أعلاه ، وبين السياسات الوطنية الأخرى للشباب ، حسب القطاع أو السياق.

[23] لا يحدد برنامج منغوليا الوطني لتشجيع تنمية الشباب بشكل واضح الشباب ولكنه يذكر تعريفًا إحصائيًا للشباب في الفئة العمرية 15-34.

[24] http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/mongolia/

[25] http://www.unesco.org/new/en/social-and-human-sciences/themes/youth/youth-definition. هذا هو التعريف المقدم للاتساق الإحصائي عبر البلدان. لأغراض البرمجة ، المنظمات الدولية ، يجوز توسيع تعريفهم للشباب إلى عضو الدولة لتجميع اوسع من المستفيدين المحتملين.

[26] التعريف للأغراض الإحصائية.

[27] يستهدف البرنامج الشباب من سن 15-30.

[28] http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006.pdf

[29] اليونسكو. 2017 ، ص. 3

المصدر USAID

الأهداف والغايات

ثانياً ، حتى أكثر الاستراتيجيات حد أدنى في العينة احتوت على مجموعة من الأهداف والغايات المتعلقة بمجموعة التحديات التي تواجه الشباب في البلاد. ووفقاً لليونسكو ، ينبغي أن تضع الإستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب أهدافًا سياسية محددة وأهدافًا إستراتيجية محددة تحدد نتائج السياسة العامة التي يجب تحقيقها[30]. تشير أجزاء الديباجة في وثائق سياسة الشباب الوطنية في نموذجنا إلى عدة تحديات مشتركة للشباب والحواجز أمام المشاركة المدنية والسياسية البناءة للشباب. والواقع أن الافتقار إلى الفرص التعليمية والقضايا الاقتصادية مثل بطالة الشباب يشكلان حواجز هامة أمام مشاركة الشباب عبر البلدان في العينة التي نستخدمها. وبالإضافة إلى التحديات التعليمية والاقتصادية العامة التي تواجه الشباب ، فإن التحديات المحلية الفريدة تعوق أيضاً إشراك الشباب. على سبيل المثال ، أشارت وثائق سياسات الشباب لكولومبيا وكينيا إلى الجريمة والنزاع والعنف باعتبارها تحديات كبيرة للشباب[31]. كما تعوق العوامل الثقافية المتفردة إشراك الشباب ، كما هو الحال في المغرب وكولومبيا ، حيث لا تشجع المواقف الاجتماعية المحافظة على الأسرة النابعة من الإسلام والكاثوليكية ، على التوالي ، المشاركة المدنية والسياسية العريضة للشباب[32].

تتبع غايات وأهداف إستراتيجيات سياسة الشباب الوطنية لهذه الحالات من الاعتراف بهذه الحواجز أمام المشاركة المدنية والسياسية البناءة للشباب. في جميع الوثائق الخمس في العينة ، كان الهدف الصريح والواسع لكل منهما هو تسهيل مشاركة الشباب البناءة في الحياة المدنية والسياسية والثقافية للبلد. من هذا الهدف الشامل ، تضع كل وثيقة مجموعة من الأهداف الفرعية ، مصممة ظاهريًا لتوجيه تطوير السياسة لخفض أو إزالة الحواجز التي تعترض هذا الارتباط. هذا المقال مثال على استراتيجية لتطوير سياسات واستراتيجيات تركز على الشباب من أجل تطوير سياسات توظيف الشباب. وفي بعض الحالات ، تصاحب هذه الأهداف العريضة اعتراف أكثر تحديدًا بدور استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في عملية السياسة.

خطة العمل أو بنود العمل

ثالثًا ، بعد وضع مجموعة من الأهداف والأهداف ، تضع كل إستراتيجية وطنية لسياسة الشباب سلسلة من - الخطوات التي ستتخذها الدولة لتحقيق الأهداف. تتراوح عناصر التشغيل هذه من الخطوات العامة جدًا إلى الخطوات الأكثر تحديدًا وقابلية للقياس. تنص سياسة كولومبيا الوطنية للشباب ، على سبيل المثال ، صراحة على أن الوثيقة ليست خطة عمل ، بل تحدد التوجهات الاستراتيجية العامة لسياسة الدولة بشأن الشباب[33]. وبالمثل ، فإن للوثيقة الوطنية لسياسة الشباب في جورجيا غامضة ، مؤكدة أن على الدولة "تسهيل" و "دعم" و "الترويج" و "تشجيع" مختلف المبادرات العامة عبر القطاعات ، بدلاً

---

30 اليونسكو 2004 ، ص 12.

31 البرنامج الرئاسي الشبابي كولومبيا . 2004. "السياسة الوطنية للشباب: أسس السياسة الوطنية للشباب: وضع الأسس لخطة عشر سنوات 2005-2015"
http://www.youthpolicy.org/national/Colombia_2005_National_Youth_Policy.pdf وزارة شؤون الشباب بكينيا. 2006. "سياسة كينيا الوطنية للشباب 2006".
http://www.youthpolicy.org/national/Kenya_2006_National_Youth_Policy.pdf.

32 فلوريس ، سيلفي. بدون تاريخ. "دراسات حول سياسات الشباب في البلدان المتوسطية الشريكة: المغرب." تم الوصول إليها في 19 يوليو 2018.
http://www.youthpolicy.org/national/Morocco_2009_Youth_Policy_Study.pdf. روميرو رودريجيز و غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

33 السياسة الوطنية للشباب: أساس السياسة الوطنية للشباب: أساس الخطة العشرية ، 2005-2015.

من وضع سياسات محددة قابلة للقياس[34]. ويذهب برنامج منغوليا الوطني لتعزيز تنمية الشباب إلى أبعد من ذلك ، حيث يفوض المسؤولية عن السياسات لوكالات محددة ، ويقترح مؤشرات أولية إحصائية تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ، ويقترح موارد من الميزانية[35]. وفي نهاية هذا المنظور ، تضع الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب والخطة الاستراتيجية لكينيا 2007-2012 مبادرات سياسية محددة ، واقتراح مؤشرات ، ووضع خطط وميزانية شاملة للرصد والتقييم[36].

واستناداً إلى هذه السمات المشتركة ، تقوم استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية بتنفيذ سلسلة من الوظائف ، إما نظريًا أو عمليًا. من الناحية المثالية ، تعمل وثائق الإستراتيجية هذه كدليل لصياغة السياسات عبر الوكالات الحكومية. فهي تساعد الفرق المختلفة في الدولة على إعطاء الأولوية لقضايا سياسة الشباب ، وتنسيق سياسات الشباب عبر الوكالات ، وتخصيص الموارد للمبادرات الشبابية. وبخلاف هذه الوظائف المتعمدة ، يمكن أن تؤدي الاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب وظائف ثانوية أو غير مقصودة. أولاً ، غالباً ما تكون عملية تطوير الاستراتيجيات الوطنية بمثابة نقطة محورية لتعبئة الشباب ومشاركتهم على الفور. ثانياً ، تساعد استراتيجيات السياسات الوطنية للشباب الجهات الفاعلة في الحكومة على الإشارة إلى دعم القضايا التي تهم المواطنين الشباب ومجموعات المصالح المحلية والمنظمات الدولية.

> **"الفوائد المحتملة للبلد المكتسبة من سياسة وطنية شاملة للشباب متعددة الجوانب. تشكل الإجراءات المرتبطة بصياغة سياسة الشباب في المقام الأول رمزا لالتزام المجتمع بمواطنيه الشباب ؛ إنه توصيل رؤية مشتركة لجيلها الصغير ويحدد احتياجاتها وأولوياتها. كإطار للأهداف المشتركة والعمل الجماعي ، فإنه يوفر الأساس للتوزيع العادل والمتضافر للموارد الحكومية لتلبية احتياجات الشباب. علاوة على ذلك ، تعطي السياسة الوطنية للشباب مثالًا قيّمًا لكيفية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار في بلادهم من خلال مشاركتهم النشطة في تطوير وتنفيذ سياسات الشباب".**
>
> منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، 2004

إعداد جدول الأعمال

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية لاستراتيجية سياسة الشباب الوطنية في إعطاء الأولوية لمصالح ووجهات نظر الشباب في جداول أعمال جميع وكالات الدولة ، وليس فقط تلك المسئولة صراحة عن قضايا الشباب التقليدية (عادة وزارات الشباب والرياضة ، أو التعليم ، أو الصحة ، أو الداخلية ، أو ما في حكمها)[37].

أي أن وظيفة الإستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب التقدمية هي تسهيل مدخلات الشباب في أجندة السياسة الوطنية ، بدلاً من مجرد إعطاء الأولوية لقضايا خاصة بالشباب على مستوى الوكالة. ومع ذلك ، بالنسبة للبلدان في العينة ، هناك أدلة قليلة على أن أي من وثائق سياسة الشباب عملت على تعميم منظور الشباب في عمليات صنع القرار بطريقة مستدامة. وبصرف النظر عن عملية تطوير أولية تلتمس فيها الحكومات تغذية مرتجعة من المنظمات الشبابية والشباب من خلال سلسلة من المنتديات وورش العمل ، فإن النتائج النهائية كانت بشكل عام وثائق استراتيجية تفوض المسؤولية عن السياسات الخاصة بالشباب إلى وزارات الشباب التقليدية.

---

[34] حكومة جورجيا. 2014. وثيقة سياسة الشباب الوطنية الجورجية.
https://pjp-eu.coe.int/documents/1017981/7110688/Georgian+Naitonal+Youth+Policy-2014.pdf/c09e9ff5- 6c86-467b-b4c9-fb5b102b3

[35] مرفق بقرار الحكومة رقم 282 لعام 2006. "البرنامج الوطني لتعزيز تنمية الشباب".
https://www.youthpolicy.org/national/Mongolia_2006_Youth_Development_Programme.pdf

[36] وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع اللجنة الداخلية للشباب. 2014. " الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب 2015-2030"
http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/strategie-morocco.pdf ؛ مكتب نائب الرئيس ووزارة الدولة لشئون الشباب في كينيا. 2007. "الخطة الاستراتيجية 2007-2012."
.http://www.youthpolicy.org/national/Kenya_2007_Strategic_Youth_Plan.pdf

[37] اليونسكو ، 2004 ، ص 5.

تأخذ استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية في عينتنا مجموعة متنوعة من الطرق لتحديد أولويات قضايا الشباب في عملية صنع السياسة الوطنية. وتنشئ نسيج كولومبيا لسياسات الشباب الوطنية سلسلة من الهيئات لتنفيذ سياسة الشباب في كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية[38]. تعترف سياسة كينيا الوطنية للشباب بوزارة شؤون الشباب والرياضة القائمة (MOYAS) بوصفها السلطة المشرفة على تطوير وتنفيذ قضايا الشباب[39] ، وينص على تشكيل مجلس وطني للشباب للدعوة إلى وجهات نظر الشباب عبر قطاعات السياسات. ومع ذلك ، وبعد خمس سنوات من وضع السياسة الوطنية للشباب ، وبعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد خطة عمل استراتيجية ، أشار موتي إلى أنه لم يتم تشكيل أي مجلس شبابي ، وأن وزارة الشباب تحتفظ بمسؤوليتها عن تنفيذ السياسات الوطنية للشباب NYP وغيرها من السياسات الخاصة بالشباب. والبرامج[40]. تخطو الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب خطوة أبعد ، مؤكدة على أن دستور المغرب لعام 2011 "عزز الإطار القانوني لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة للبلاد" ، وشدد على ضرورة "توسيع وتعميم مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية". والتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد "من خلال إنشاء مجلس وطني للشباب[41]. وربما كان هذا التركيز على استراتيجية وطنية للشباب كآلية لزيادة مشاركة الشباب في قطاعات السياسات هو أفضل مثال في نموذجنا للأمثلة الذي وصفتها اليونسكو ، ولكن من غير الواضح ما إذا كان هذا التوكيد القانوني قد أدى بالفعل إلى زيادة المشاركة السياسية للشباب في المغرب. . وفقا لموقع Youthpolicy.org ، لا يوجد دليل على أن أي مجلس من هذا القبيل قد تم عقده رسميا[42].

وإلى جانب الهدف العام المتمثل في تعميم منظور الشباب في جدول أعمال السياسة الوطنية ، توصي اليونسكو بأن تحدد الاستراتيجية الوطنية لسياسات الشباب سلسلة من الأولويات السياسية المحددة. تشدد اليونسكو على أن الشباب يجب أن يحددوا المجالات ذات الأولوية خلال عملية التشاور الأولية ، وأن تلك المجالات ذات الأولوية يجب أن تعتمد على عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وجغرافية فريدة بالنسبة للبلد[43]. إضافة إلى ذلك ، تعتمد اليونسكو على مجالات الأولوية الخمسة عشر 15 للشباب التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب لعام 1995 [44] ، توصي بمجموعة عامة من قضايا السياسات المشتركة بين العديد من الحكومات ، بما في ذلك التعليم ، وتوظيف الشباب ، والفقر ، والقضايا الصحية (بما في ذلك تعاطي المخدرات ، والصحة العقلية ، والإعاقات ، واللياقة البدنية والترفيه ، والأمراض المعدية) ، والفتيات والشابات ، وإشراك الشباب[45] .

تعكس جميع وثائق استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في نموذجنا هذه التوصيات عن كثب. تتناول جميع السياسات الأولويات الأساسية التي أوصت بها اليونسكو ، بما في ذلك التعليم والقضايا الاقتصادية وقضايا الصحة والفتيات والنساء ومشاركة الشباب. علاوة على ذلك ، فإن العديد من السياسات التي قمنا بتحليلها تتناول بشكل صريح المشكلات الفريدة في سياقاتها. فعلى سبيل المثال ، تحدد وثيقة السياسة الوطنية للشباب في جورجيا صراحة الشباب من أسر المشردين داخليا والشباب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في جورجيا بوصفهم مستفيدين محتملين من التوجيهات الاستراتيجية لسياسات الشباب[46]. وبالمثل ، تشدد السياسة الوطنية للشباب في كولومبيا على الحاجة إلى دعم السياسة العامة للشباب من الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي ، وكذلك الضحايا والأعضاء السابقين في العصابات والميليشيات ، التي هي نتاج الحرب الأهلية في البلد[47]. وتشدد السياسة الوطنية للشباب في كينيا على ارتفاع معدل البطالة بين الشباب في البلد والقضايا المتعلقة بالصحة مثل الملاريا وسوء التغذية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز[48].

---

[38] روميرو رودريجيز و غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

[39] موتي ، مارجريت وامويو. 2010. "الوصول إلى الهدف ، تقويت المقصود: سياسات وبرامج الشباب في كينيا". تم الوصول إليه في 27 ديسمبر 2017. https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Kenya_Policies_on_Youth.01072011.pdf.

[40] المرجع نفسه.

[41] الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب 2015-2030

[42] اليونسكو. 2017 ، ص. 4 ؛ http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/morocco

[43] اليونسكو ، 2004.

[44] مختبرات سياسة الشباب. 2014 ، ص. 10

[45] المرجع نفسه.

[46] وثيقة سياسة الشباب الوطنية الجورجية ، 2014. هذا التعريف نابع من الغزو الروسي لجورجيا عام 2008 والاحتلال اللاحق لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

[47] السياسة الوطنية للشباب: أسس السياسة الوطنية للشباب: أساس الخطة العشرية 2005-2015.

[48] سياسة كينيا الوطنية للشباب 2006.

التنسيق

تتمثل الوظيفة الأساسية الثانية لاستراتيجية سياسة الشباب الوطنية في تنسيق أعمال وكالات الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية عبر قطاعات السياسات. تنصح اليونسكو بأن تقوم استراتيجية وطنية لسياسة الشباب بتفويض المسؤولية عن أهداف السياسة أفقياً وعمودياً. بمعنى ، يجب أن توضح المسؤوليات بين وكالات الدولة لأهداف استراتيجية واسعة ، وبين وكالات الدولة الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية لمشاريع محددة[49]. وهكذا تتصور اليونسكو استراتيجية وطنية باعتبارها "شراكة عمل مشتركة للشباب" بين الحكومة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين ولكنها تقر بأن هذا المستوى من تنسيق السياسات عبر القطاعات سيكون صعباً بدون تمويل كاف وقدرة الدولة[50].

تختلف وثائق استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في عينتنا في الدرجة التي تفوض بها صراحة مجالات المسؤوليات لوكالات أو منظمات معينة. في أحد طرفي المنظور ، تحدد الوثيقة الوطنية لسياسة الشباب في جورجيا استراتيجية عامة للشباب ، تحدد بنود تشغيلية للكيان العام ، "حكومة جورجيا"[51]. وتحدد الوثيقة الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال سياسة الشباب ، بما في ذلك اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون الشباب والرياضة ، وحكومات البلديات ، ومنظمات الشباب والشباب ، والمنظمات الدولية ، ولكنها لا تصل عادة إلى تفويض بعض الخطوات المحددة لهذه الكيانات. كما تؤسس الوثيقة مجلس تنسيق مشترك بين الوكالات ، تقوم بتنسيقه وزارة الرياضة وشؤون الشباب ، وتكليفها بمقابلة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة [52]. ومع ذلك ، لا تشير الوثيقة تحديدًا إلى تقسيم العمل بشأن سياسة الشباب ، تاركة مهمة التنسيق لتقدير مجلس التنسيق. وبالمثل ، تحدد السياسة الوطنية للشباب في كينيا مجالات الأولوية الاستراتيجية ، وتتحمل المندوبون مسؤولية الأهداف المحددة للكيانات العامة مثل "الحكومة" أو "المجتمع" أو "القطاع الخاص". ويشير قسم تنفيذ الوثيقة إلى مسؤوليات "جميع الوكالات التي تتعامل مع الشباب" ، فضلاً عن "الوزارات الحكومية" و "المنظمات غير الحكومية" و "القطاع الخاص" و "منظمات الشباب المختلفة"[53].

ومع ذلك ، فإن وثيقة خطة العمل الاستراتيجية الأكثر تحديدًا تفوض المسئولية عن أهداف سياسة محددة لوكالات الدولة ، والجهات الفاعلة غير الحكومية ، والمنظمات الدولية والجهات المانحة في مصفوفة التنفيذ التي تربط أهداف السياسة بأطر زمنية محددة ومقاييس الأداء[54]. وبالمثل ، تُحدد وثائق سياسات منغوليا وكولومبيا والمغرب مجالات المسؤوليات لوكالات حكومية محددة وجهات فاعلة غير حكومية. وبهذا المعنى ، تقدم هذه الوثائق مثالاً جيدًا لكيفية تحديد مجالات المسؤولية في تنفيذ سياسة الشباب ، لا سيما عندما تكون اختصاصاتها متداخلة أو غير واضحة.

ومن ثم ، فإن هذه الوثائق تتراوح من بيانات إستراتيجية عامة للغاية تتجنب إسناد المسؤولية عن مجالات سياسة محددة إلى المزيد من خطط العمل الملموسة التي تساعد الوكالات والمنظمات على تنسيق جهود سياسة الشباب. ومع ذلك ، في العديد من الحالات ، تساعد حتى أكثر المستندات تحديدًا في تجنب مشاكل التنسيق في الشكل فقط. كما نوضح في القسم التالي ، كان فشل التنسيق بين وكالات الدولة ، وبين الوكالات على مستويات مختلفة من الحكومة ، وبين وكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية عقبة رئيسية أمام التنفيذ الفعال للسياسات القائمة على هذه الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب.

وضع الميزانية

تتمثل الوظيفة الرئيسية الثالثة لاستراتيجية سياسة الشباب الوطنية في تشجيع وكالات الدولة على تخصيص الموارد لإنجاز أهداف سياسة الشباب. ترتبط وثيقة الاستراتيجية ارتباطًا وثيقًا بوضع جدول الأعمال والتنسيق ، ويجب أن تخصص الموارد ، بما في ذلك الوقت والموارد البشرية والميزانية ، لكل من عملية تطوير المستندات الأولية وأولويات السياسة التي تحددها الوثيقة النهائية[55]. توفير الموارد الكافية أمر حيوي لتوفير مساحة وفرصة لإجراء مشاورات حول تطوير وثيقة السياسات ، وترقية الوثيقة إلى الجمهور ، وللمشاريع المالية والمشروعات الخاصة بالموظفين ، ولرصد وتقييم تأثير هذه المشروعات المحددة أو وثيقة السياسة العامة ككل[56]. علاوة على ذلك ، يؤدي تخصيص الموارد بشكل واضح وظيفة التنسيق عن طريق

---

[49] اليونسكو ، 2004.

[50] المرجع نفسه.

[51] وثيقة سياسة الشباب الوطنية لجورجيا ، 2014.

[52] المرجع نفسه.

[53] السياسة الوطنية للشباب في كينيا ، 2006.

[54] مكتب نائب الرئيس ووزارة الدولة لشئون الشباب في كينيا. 2007. "الخطة الاستراتيجية 2012-2007".
http://www.youthpolicy.org/national/Kenya_2007_Strategic_Youth_Plan.pdf.

[55] اليونسكو ، 2004.

[56] المرجع نفسه.

التخفيف من مشكلة الراكب المجاني بين وكالات الدولة. وبدون تقسيم واضح للعمل وصلاحيات واضحة في الميزانية ، قد تتجنب أي وكالة تابعة للدولة صرف مواردها لدعم البرامج التي قد يتوقع من الوكالات الأخرى دعمها. وبهذا المعنى ، فإن التخصيص الأكثر تحديدًا للمسئولية عن توزيع الموارد في إستراتيجية وطنية لسياسة الشباب يزيد من احتمال التنفيذ الناجح. لا توجد أمثلة على البلدان التي قامت بتنسيق الميزانيات بشكل فعال عبر الوزارات ، حيث أن القضية الأكبر هي أن الحكومات لا تخصص التمويل.

مرة أخرى ، تختلف وثائق استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في العينة على نطاق واسع وفقًا لدرجة تكليفهم بمسئولية توفير الموارد للمبادرات الشبابية. ومرة أخرى ، فإن السياسة الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب ، باعتبارها السياسة الأكثر شمولاً في العينة ، تعترف بالعيوب في البنية التحتية القائمة ، وتقر بضرورة "حشد موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة" لتحقيق أهداف السياسة الخاصة بالوثيقة[57]. تحقيقا لهذه الغاية ، يتم تعيين مسؤولية الموازنة الأولية لرئيس الحكومة ، ووضع دليل الميزانية الأولية في خطة العمل[58].

وبالمثل ، تقدر الخطة الاستراتيجية لكينيا للفترة 2007-2012 تكاليف التنفيذ التفصيلية لـ 46 هدفاً محدداً ، فضلاً عن مخصصات الميزانية على مدى فترة خمس سنوات وتحدد مصادر بديلة للتمويل لسد النقص في الميزانية[59].

في المقابل ، فإن وثائق الاستراتيجية لجورجيا أكثر غموضا حول تخصيص الموارد لسياسة الشباب. تقر وثيقة السياسة الوطنية للشباب في جورجيا بالحاجة إلى توفير الموارد اللازمة لاستراتيجية الشباب ، ولكنها تشدد على دور الدولة بشكل عام في تسهيل أو تهيئة الظروف لتنمية الموارد المالية والبشرية والمادية. على سبيل المثال ، تشير البنود العملية في الوثيقة إلى أن الاستراتيجية يجب أن "تخلق بيئة مواتية لتطوير نظام تمويل للدراسة في الخارج" و "تساهم في ضمان وصول الأسر الشابة إلى ... البرامج الاجتماعية" ، متوقفة عن تفويض المسؤولية أو تحديد أهداف أو جداول زمنية محددة[60].

المصدر NDI

المشاركة الفورية

وإلى جانب هذه المهام المتعمدة لإعداد جدول الأعمال ، والتنسيق ، والميزنة ، تؤدي استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب سلسلة من الوظائف الثانوية للدول التي تطورها. ولعل الأهم من ذلك هو أن وضع سياسة وطنية للشباب يوفر نقطة محورية للمشاركة السياسية الفورية للشباب ولمنظمات المجتمع المدني المناصرة للشباب. أي أنه من خلال عملية التطوير والتشاور الأولية ، يمكن للهيئات الحكومية توفير فرصة فورية لمنظمات المجتمع المدني للشباب والشباب للتواصل معهم بشكل مباشر لتشكيل تطوير استراتيجية السياسة. تشدد اليونسكو مراراً وتكراراً على أن تطوير استراتيجية وطنية للشباب يجب ألا يكون مدفوعاً بالنخب ؛ يجب أن تكون الوثيقة نتيجة لعملية موسعة من المشاورات مع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الفرص المتكررة للشباب أنفسهم لتقديم مدخلات في السياسة[61]. وإلى جانب التأكد من أن وثيقة السياسة تعكس اهتمامات الشباب ، فمن المتوقع أن تؤدي هذه العملية التنموية إلى بدء دورة من إشراك الشباب ، حيث يرى الشباب انشغالاتهم تنعكس في عمليات صنع القرار ، وبالتالي يتم تشجيعهم على مواصلة المشاركة مع صناع القرار.

في العديد من حالاتنا ، كان وضع وثيقة سياسة وطنية للشباب بالفعل عملية تشاور موسعة شملت سلسلة من ورش العمل التي تشارك فيها آلاف الشباب ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. تم تنقيح الوثائق في عدة جولات بعد عملية متكررة من ردود الفعل بين صناع القرار والشباب وممثلي منظمات المجتمع المدني. تشدد السياسة الوطنية للشباب في كولومبيا على أن الوثيقة كانت نتيجة لعملية تغذية مرتدة شملت "8000 شاب و 1600 شخص بالغ ، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات والبحوث والوثائق ، وتوافق في الآراء من خلال سيناريوهات مختلفة للمناقشة والنقاش"[62]. وشملت هذه العملية حلقات نقاش مع ممثلي منظمات المجتمع المدني للشباب ، ووكالات تابعة للدولة على جميع المستويات ، وأعضاء مجالس الشباب ؛ المنتديات المتخصصة مع منظمات المجتمع المدني للشباب ومنظمات شباب الجامعات من حوالي 50 مؤسسة ، ومناقشة عامة على موقع شباي كولومبيا ، ومنتدى افتراضي مع خبراء من عدة بلدان واليونسكو[63]. وبالمثل ، تشير الاستراتيجية الوطنية للشباب في المغرب إلى أن وزارة الشباب والرياضة ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة

---

57 (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب) 2015-2030.

58 المرجع نفسه.

59 مكتب نائب الرئيس ووزارة الدولة لشئون الشباب في كينيا. 2007. "الخطة الاستراتيجية 2007-2012".
http://www.youthpolicy.org/national/Kenya_2007_Strategic_Youth_Plan.pdf.

60 وثيقة سياسة الشباب الوطنية الجورجية ، 2014.

61 اليونسكو ، 2004.

62 السياسة الوطنية للشباب: أسس السياسة الوطنية للشباب: أساس الخطة العشرية 2005-2015.

63 المرجع نفسه.

(اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، شرعت في عملية تشاور شارك فيها نحو 27,000 شاب. قدمت هذه العملية فرصًا للتدقيق والملاحظات ؛ إتاحة الفرص للتعاون مع الجهات الحكومية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والشباب ؛ وساعدت في نشر المستند[64]. وتشكل هذه العمليات أمثلة واضحة لمحاولة إشراك الشباب في تطوير السياسة من خلال إتاحة الفرص لمناقشة مشروع الوثيقة وتقديم تعليقات موضوعية[65]. في المقابل ، في كينيا ، يبدو أن هناك القليل من الأدلة على عملية التعبئة والتشاور الأولية. إن سياسة كينيا الوطنية للشباب لا تشير إلى مثل هذه العملية ، ويزعم موتي أن هذه السياسة قد تم تطويرها بدون وجود آليات لجذب آراء الشباب وتعبئة الشباب للمساعدة في وضع أجندة تنمية الشباب[66].

بالتأكيد ، فإن مرحلة التطوير الأولية الناجحة التي تشرك الشباب ومنظمات المجتمع المدني للشباب لا تضمن نجاح السياسة في نهاية المطاف ، لكن الافتقار إلى مثل هذه العملية يضاعف معضلة المُشرّعة للحكومات والشباب. ومن المرجح أن يتم إهدار أي إرادة طيبة تنشأ عن طريق الشروع في مثل هذه السياسة إذا شعر الشباب بأنهم لا يملكون أي مساهمة في سياسة تهدف إلى خدمتهم بشكل مباشر.

الرمزية والإشارة

وأخيراً ، فإن تطوير استراتيجية وطنية لسياسة الشباب يؤدي وظيفة رمزية ؛ وهي أداة يمكن للحكومات من خلالها أن تشير إلى الالتزام بقيم أو اهتمامات المواطنين الشباب أو الجهات الفاعلة المحلية الأخرى أو المنظمات الدولية. يصف بوساغويت أدوات السياسة التشاركية بأنها إصلاحات رمزية تختلف عن "السياسات المادية" - آليات مدعومة بشبكات التنفيذ والموارد التي يتوقع أن يكون لها تأثير قابل للقياس[67]. في المقابل ، تؤثر أدوات السياسة الرمزية في السياسة من خلال التأثير الاستطرادي. بما أن المواطنين يفهمون السياسة من خلال اللغة ، فإن تبني إستراتيجية وطنية لسياسة الشباب من خلال عملية تشاركية يمكن أن يشير إلى استعداد الحكومات لإشراك الشباب في العملية السياسية[68]. وبهذا المعنى ، بغض النظر عن أي تأثير فعلي على مشاركة الشباب ، تساعد آليات المشاركة الرمزية في تشكيل توقعات المواطنين حول دورهم في العملية السياسية. وبالمثل ، إذا كانت الآليات التشاركية رمزية في المقام الأول ، فإن عقد عملية موسعة ومكلفة لوضع استراتيجية وطنية لسياسة الشباب يدل على رغبة الحكومات في التعريف بالمنظمات الإقليمية أوالدولية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة[69]. من ناحية ، فإن اعتماد هذه السياسات يشير إلى الرغبة في الانخراط في نفس النوع من الخطاب مثل مجتمع الأمم الذي تطمح إليه الحكومة. تم تلخيص هذه الميزة الرمزية من قبل المستشار الاقليمي لوكالة شباب كولومبيا (الوكالة التنفيذية الرئيسية للسياسات التنفيذية للشباب في كولومبيا) ، والذي قال إنه بينما كان من المستحيل تحديد ما إذا كانت سياسة الشباب الوطنية قد نفذت ، فإن الوثيقة ساهمت في زيادة المشاركة والتعاون بين أصحاب المصلحة ، وتمكين الشباب العاملين في إدارة شباب كولومبيا[70].

في الواقع ، كان تطوير استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية في الحالات التي تم أخذها في عينتنا استجابات لمطالب الجهات الفاعلة المحلية ، بما في ذلك حركات الشباب والمنظمات الدولية أو كليهما. فعلى سبيل المثال ، يحدد برنامج تنمية الشباب في منغوليا بوضوح الحاجة إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية باعتبارها الدافع وراء تطوير الوثيقة[71]. وبالمثل ، تشير الاستراتيجية الوطنية للشباب في المغرب إلى أنها محاولة للوفاء بالأحكام الموجهة للشباب في دستور 2011 ، والتي كانت في حد ذاتها استجابة لمشاركة الشباب في احتجاجات عام 2011 [72]. وتشكل السياسة الوطنية للشباب في كينيا جزءا من الجهد الإصلاحي الناشئ عن الاعتراف بدور الشباب في العنف السياسي والجريمة ، فضلا عن نطاق القضايا التي تواجه الشباب[73]. وبالمثل ، فإن سياسات الشباب في كولومبيا هي محاولة للاستجابة لمطلبين توأمين للتصدي لقضايا الشباب

---

64 (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب) 2015-2030 ؛ "تقرير اليونيسف السنوي 2013 - المغرب".
https://www.unicef.org/about/annualreport/files/Morocco_COAR_2013.pdf.

65 روميرو رودريغز ، غارسيا بويتراجو وآخرون - 2015.

66 موتي ، 2010.

67 مازور. ايمي جي. التحيز ضد المرأة والدولة: الإصلاح الرمزي في العمل في الجمهورية الخامسة الفرنسية. صحافة جامعة بيتسبرغ. اقتبس عن بوساغويت لوري. 2016. "الآليات التشاركية كأدوات سياسة رمزية؟" السياسة الأوروبية المقارنة 1412: 24-107. https://doi.org/10.1057/cep.2015.12 . ص 120.

68 بوساغويت ، ص 120.

69 وللحصول على نظرة عامة كاملة على "الأدوات الناعمة للسياسة الدولية" التي توفر إطارًا معياريًا لتطوير السياسة الوطنية للشباب ، راجع مختبرات سياسة الشباب لعام 2014 ، ص 31. تحدد مختبرات سياسة الشباب 23 من هذه الأدوات ، وهي قائمة موحية ، ولكنها غير شاملة .

70 روميرو رودريجيز و غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

71 (البرنامج الوطني لتعزيز تنمية الشباب) منغوليا ، 2006.

72 (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب) كينيا 2015-2030.

73 موتي ، 2010.

من الجماعات المدنية ، والاهتمام من المنظمات الدولية والإقليمية بعنف الشباب المرتبط بالأزمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية[74]. في المجموع ، أشارت جميع وثائق استراتيجية الشباب الوطنية في عيّنتنا بوضوح إلى وكالة تابعة للأمم المتحدة ، هي عادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أو اليونسكو ، والعديد من المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

والأكثر سخرية وعلى الرغم من ذلك ، فإن هذا النوع من السياسة الرمزية قد يُفهم على أنه "حديث رخيص" - وهو شكل من أشكال التواصل الذي يسمح للحكومات بتلقي بعض الفوائد المرتبطة بالدعم العام أو موافقة المنظمات الدولية دون تحمل أي تكاليف مرتبطة بالتنفيذ. وفي الواقع ، غالباً ما يتطلب تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب إعادة توزيع الموارد على برامج الشباب. وبما أن الموارد محدودة ، فإن الجهات الفاعلة السياسية أو الاقتصادية التي تستفيد من الوضع الراهن قد يكون لديها سبب وجيه لعرقلة السياسة التي تحول الموارد إلى دوائر انتخابية جديدة. كما أن زيادة إدماج الشباب في العملية السياسية قد يؤدي إلى تكاليف سياسية على الشركات القائمة. وحيث يشعر الشباب بالإحباط من العملية السياسية ، فإن تنفيذ السياسات المصممة لإشراك الشباب المحرومين من قبل في العملية السياسية يمكن أن يهدد المواقف السياسية للجهات الفاعلة الفردية ، التي لديها بالتالي حافز قوي لعرقلة الإصلاحات. وبهذا المعنى ، قد يكون تطوير استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية محاولة من جانب أصحاب المناصب السياسية لاسترضاء النشطاء المحليين ، أو الوفاء بشروط الجهات المانحة الدولية ، دون تنفيذ إصلاحات قد تعرضهم سياسيا أو اقتصاديا للخطر.

قضايا التنفيذ

وبالفعل ، سواء كان ذلك بسبب الافتقار إلى الحوافز أو الافتقار إلى القدرة ، فقد كان تنفيذ وثائق استراتيجية سياسة الشباب الوطنية في نموذجنا محدودا. وقد أظهرت جميع الحالات في العينة لدينا قضايا مشابهة تتعلق بالتنفيذ بما في ذلك عدم تخصيص الموارد ، ومسائل التنسيق والتكرار ، وعدم المساءلة ، والخبرات الفنية المحدودة ، والافتقار إلى الرصد والتقييم ، وعدم وجود حوافز سياسية للتنفيذ[75].

تخصيص الموارد

أولاً ، في حين أن الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب موجودة ظاهرياً لتحديد أولويات المبادرات الشبابية عبر وكالات الدولة ، فقد كان هناك القليل من التخصيص المؤسسي للموارد المالية لسياسات أو برامج الشباب. تعتبر كولومبيا مثالاً بارزًا لحالة استراتيجية وطنية جيدة للشباب كان من الصعب تنفيذها بسبب المشكلات المرتبطة بتخصيص الموارد المناسبة. في النظام الفيدرالي في كولومبيا ، يتم تفويض سلطة تنفيذ مشاريع الشباب بما يتماشى مع السياسة الوطنية للكيانات الإقليمية التي تعاني من ضائقة مالية[76]. تمثل هذه القضية معضلة أخرى لصانعي السياسات ، حيث يمكن القول إن الوحدات الإقليمية أقرب إلى المستفيدين ، وبالتالي فهي في أفضل وضع لتصميم وتنفيذ برامج لزيادة مشاركة الشباب ولكنها قد تفتقر إلى القدرة على جمع الأموال وتخصيصها.

ومن ناحية أخرى ، فقد أظهر بحثنا في جورجيا مثالاً إيجابياً على استخدام استراتيجية وطنية للشباب لتوجيه تخصيص التمويل. يستخدم إيراكلي زورزورلياني ، مدير صندوق تنمية الأطفال والشباب في وزارة الشؤون الرياضية والشباب السابقة في جورجيا ، بصورة طوعية الوثيقة الوطنية لسياسة الشباب لوضع معايير لتقييم مقترحات المنح المقدمة من الصندوق. في إطار هذا النظام ، يتقدم الشباب ومنظمات المجتمع المدني للشباب بطلب للحصول على منح من الصندوق ، ومنح تمويل المنح بناءً على ملاءمتها للأولويات السياسية المحددة في وثيقة الاستراتيجية[77]. هذه العملية هي نموذج مفيد محتمل لتحسين تخصيص الموارد لسياسة الشباب ، سواء للوكالات الأخرى داخل جورجيا أو للبلدان الأخرى التي لديها استراتيجيات وطنية للشباب. ومع ذلك ، فإن المثال أيضًا مفيد للعوائق المرتبطة بتخصيص الموارد. كان استخدام Zhorzhorliani لوثيقة الإستراتيجية لتوجيه قرارات التمويل طوعياً ، ولا يخضع لقيود من الحكومة أو للرقابة من وكالات أو فروع حكومية أخرى. وبما أن سياسته ليست مؤسسية ، فليس هناك ضمان بأن العملية ستستمر إذا تم استبدال المدير ، ويمكن تغيير العمليات بشكل تعسفي من قبل الحكومة.

---

[74] روميرو رودريجيز و غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

[75] في مراجعة منفصلة لسياسات الشباب في خمسة بلدان ، بما في ذلك المغرب ولبنان والأردن وفلسطين والكويت ، وجدت اليونسكو أن هذه السياسات كانت نظرية إلى حد كبير ، ولم تدعمها خطط عمل مدرجة في الميزانية (اليونسكو ، 2017 ، ص 5).

[76] المرجع نفسه.

[77] إيراكلي زورزورلياني (مدير صندوق تنمية الأطفال والشباب في وزارة الرياضة والشباب سابقا في جورجيا). مقابلة مع بريت بارمان. كانون الثاني / يناير 2018. تبليسي ، جورجيا.

التنسيق / التكرار

ثانياً ، على الرغم من أن أحد الأهداف المحددة لاستراتيجية سياسة الشباب الوطنية هو دمج وتنسيق سياسة الشباب عبر القطاعات ووكالات الدولة ، فإن تنفيذ هذه السياسات غالباً ما يعوقه مشاكل التنسيق والتكرار بين الوكالات. وفي العديد من الحالات ، يعوق التنفيذ الافتقار إلى العمل المنسق بين الوزارات القطاعية ، والانقسام بين الوكالات التنفيذية والتشريعية[78]. على سبيل المثال ، لدى كولومبيا مجموعة من السياسات المتعلقة بالشباب تعود إلى عام 1991 ، يخضع كل منها لسلطة تنفيذية مختلفة خاصة بالقطاعات التي تغطيها السياسة[79]. خاصة على المستوى المحلي ، هناك انفصال كبير بين الوكالات المسؤولة عن سياسة الشباب في مختلف القطاعات[80]. في حين كان الهدف من سياسة الشباب الوطنية دمج هذه السياسات وتبسيط وتوضيح التنفيذ ، لا يزال هناك تداخل كبير بين الوكالات ومستويات الحكومة بشأن تنفيذ سياسة الشباب[81]. التداخل بين الوكالات ومستويات الحكومة بشأن تنفيذ سياسة الشباب. وبالمثل ، تعرقل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب بسبب الافتقار إلى التعيين الرسمي بين الأقاليم والوحدات الاتحادية ، وضعف التطبيق المحلي للسياسات الوطنية ، ومحدودية ملكية سياسات الشباب على المستوى المحلي[82].

المسائلة

وثالثاً ، يعوق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب الافتقار إلى المساءلة والرقابة الأفقيتين. في جورجيا ، على سبيل المثال ، كان تطوير وثيقة سياسة الشباب الوطنية هو جهد وزارة الشباب والرياضة السابقة [83]، التي لم تكن لديها سلطة لإجبار الوزارات أو الوكالات الأخرى على استخدام الوثيقة كدليل استراتيجي. وتنص الوثيقة أيضًا على تطوير مجلس تنسيق مشترك بين الوكالات ، ولكن حتى كتابة هذا التقرير ، لم يكن واضحًا ما إذا كان لدى المجلس سلطة قانونية للإشراف على تبني الإستراتيجية على مستوى الوكالة ، أو ما إذا كان المجلس قد اتخذ أي خطوات نحو تطوير خطة عمل التنفيذ. مرة أخرى ، بقدر ما كان مسؤولو الدولة في جورجيا ينفذون الوثيقة ، فإن هذا الامتثال طوعي ، ولا يخضع للإشراف من وكالات أخرى أو فروع حكومية. على سبيل المثال ، في حين استخدم Zhorzhorliani صندوق التنمية تحت وزارة الشباب والرياضة السابقة الاستراتيجية الوطنية لتوجيه قرارات التمويل ، لم يمارس مكتب الرئيس أي إشراف على هذه العملية ، ولم يكن رئيس صندوق الرئيس التقديري يستخدم الاستراتيجية ، ولم يكن هناك ضغوط لاستخدام استراتيجية لتمويل القرارات من الفرع التشريعي[84].

وقد يعوق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب غياب المساءلة الرأسية. على سبيل المثال ، تلاحظ اليونسكو أنه على الرغم من وجود أفق زمني طويل وخطة للرصد والتقييم ، إلا أن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب لم تنفذ بسبب الافتقار إلى تدابير أساسية ، وعدم إجراء استعراضات منتصف المدة ، وثقافة تقييم ضعيفة ، و عدم وجود آليات للرصد ، إلى جانب قضايا الحكم الرشيد والمساءلة العامة في المنطقة[85].

---

78 مختبرات سياسة الشباب. 2014 ، ص. 11.

79 روميرو رودريجيز. غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

80 المرجع نفسه.

81 المرجع نفسه.

82 اليونسكو. 2017 ، ص. 6.

83 في عام 2017 ، وفي إعادة تنسيق وزاري ، تم دمج جزء الشباب في وزارة الشباب والرياضة في وزارة التربية والتعليم ، مع دمج جزء الرياضة في وزارة الثقافة.

84 جيروجي زوروولي (مدير صندوق الاحتياطي ، موظفو رئيس جورجيا). مقابلة مع بريت بارمان. كانون الثاني / يناير 2018. تبليسي ، جورجيا.

85 اليونسكو. 2017، ص. 6.

الخبرات التقنية

رابعاً ، تشير التحليلات الثانوية لسياسات الشباب الوطنية في هذه الحالات إلى أن العديد من وكالات الدولة تفتقر إلى الخبرة الفنية لتنفيذ سياسة الشباب وفقاً للاستراتيجيات الوطنية لسياسات الشباب ، وخاصة على المستويات المحلية. تعتمد كولومبيا ، على وجه الخصوص ، بشكل كبير على الكيانات الإقليمية لتنفيذ سياسة الشباب عبر القطاعات ، لكن هذه الكيانات غير مستعدة في كثير من الأحيان من حيث الموارد والخبرة لتنفيذ السياسة المعقدة[86]. وقد لاحظ المسؤولون في شباب كولومبيا ، وهي الهيئة التنفيذية الرئيسية لسياسات الشباب في كولومبيا ، على سبيل المثال ، أن المسؤولية عن التنفيذ غالباً ما تقع على عاتق المديرين ذوي القدرات الإدارية والمعرفة الفنية المنخفضة ، مما يترك قضايا السياسات تحت قيادة المستشارين الخارجيين أو منظمات المجتمع المدني للشباب[87].

الحوافز السياسية

وأخيراً ، فإن العامل الرئيسي الذي يكمن وراء الافتقار إلى دفعة كبيرة لتنفيذ برنامج NYSP هو أن السياسيين يفتقرون إلى الحافز السياسي للقيام بذلك. تتميز سياسة الشباب في هذه الحالات بـ "الحلقة المفرغة من اللامبالاة" التي يشكك فيها الشباب بشدة في النخب السياسية ، وتتجنب المشاركة السياسية نتيجة لذلك[88]. لذلك ، عندما تقوم الحكومات بإنتاج سياسات موجهة نحو الشباب مثل وثائق استراتيجية السياسات هذه ، وغالباً عند حث المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الشباب ، ليس لديهم حافز يذكر لمنح موارد شحيحة لتنفيذها لأن الشباب المنقطعين سياسياً لا يمكن أن يهددوا مصداقيتهم بالتصويت خارج مناصبهم إذا لم يشاركوا في عمليات صنع القرار. ونتيجة لذلك ، فإن عدم المتابعة هذا من خلال تعميق انعدام ثقة الشباب بالعمليات السياسية وفك الارتباط بها.

وتدرك الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب في المغرب هذه المعضلة بوضوح:

> "هناك شعور قوي بالشك بين الشباب بشأن رغبة وقدرة الحكومات المتعاقبة على اتباع نهج استراتيجي للإصلاح. يتمثل الخطر في أن يتم التخلي عن الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة من قبل [الحكومة] التالية ، يؤدي إلى عكس العملية الجماعية والاستشارية للسنوات السابقة. حتى إذا لم يتم التخلي عن الاستراتيجية بالكامل ، مع غياب الإرادة السياسية فيما يتعلق بالتنفيذ ، انها تهدد كونها مهملة وتنسى تدريجيا. هذا الخطر مرتفع بشكل خاص في غياب المشاركة الفعالة لجميع الجهات الفاعلة المعنية. بالإضافة إلى ذلك ، تحت الضغط ، ولتحقيق نتائج فورية ، غالباً ما تريد الحكومات تحقيق "مكاسب سريعة" ، الأمر الذي قد يتعارض مع بعض التوصيات المقدمة بشأن إسقاطات الإستراتيجية طويلة الأجل "[89].

إن مسألة الإرادة السياسية التي تؤكدها سياسة المغرب هي نتيجة للحوافز السياسية التي تواجه السياسيين الأفراد. في العديد من الحالات ، يتم تفويض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب لوزارات الشباب التي لا تتمتع بقيمة سياسية كبيرة للمسؤولين[90]. وكما لوحظ في القسم المتعلق بالقيمة الرمزية ، فإن تنفيذ سياسة الشباب غالباً ما يتطلب إعادة توزيع السلطة والموارد التي تجعل السياسيين الذين يكرهون المجازفة متكتمين لدعم سياسة ذات عواقب غير مؤكدة. وبهذا المعنى ، فإن عملية التنمية الممتدة التي تشرك الشباب ومنظمات المجتمع المدني للشباب بشكل مستمر أمر حيوي لإثبات للسياسيين المحليين والوطنيين أن هناك دائرة انتخابية سياسية تجعلهم مسؤولين عن تنفيذ استراتيجية وطنية لسياسة الشباب.

---

[86] روميرو رودريجيز ، غارسيا بويتراجو وآخرون. 2015.

[87] المرجع نفسه.

[88] دانيال ستوكميتر و أكسل صندستروم 2018. "تمثيل العمر في البرلمانات: هل يمكن للمؤسسات تمهيد الطريق للشباب؟" مراجعة العلوم السياسية الأوروبية 10 (3). صحافة جامعة كامبريدج: 90-467. https://doi.org/10.1017/S1755773918000048.

[89] (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للشباب) 2015-2030.

[90] مختبرات سياسة الشباب. 2014 ، ص. 11.

المصدر NDI

الاستنتاجات والتوصيات

تشمل عينة من استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب مجموعة من النهج لتطوير استراتيجيات طويلة الأجل ومتكاملة ومتعددة القطاعات بشأن سياسة الشباب.

الاستنتاج الرئيسي

على الرغم من هذه المجموعة من الأساليب ، لا يوجد دليل يُذكر على أن استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب في عينتنا قد حققت هدفها الأسمى المتمثل في تسهيل المشاركة المدنية والسياسية للشباب.

وتوفر وثائق كولومبيا وجورجيا إطاراً استراتيجياً عاماً ، بينما تؤكد وثائق استراتيجية كينيا ومنغوليا والمغرب على توجيهات سياسية أكثر تحديداً. وتعد خطة العمل الاستراتيجية لكينيا واستراتيجية الشباب في المغرب هي الأشمل والأكثر تفصيلاً لتفاصيل بنود العمل المحددة ، وتفويضها إلى وكالات محددة أو جهات فاعلة غير حكومية ، وإنشاء ميزانية أولية ، واقتراح مؤشرات للنجاح ، واقتراح خطة للرصد والتقييم. يكمن جزء من صعوبة الإجابة عن هذا السؤال في القيود المنهجية التي تمت مناقشتها في بداية هذا القسم. ومع ذلك ، فإن التقليل من تأثير استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب يعوقه أيضا التنفيذ المحدود لهذه السياسات.

باختصار ، ينبغي التمييز في تقييم فعالية استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية في إشراك الشباب في عمليات صنع القرار، أولاً ، قد تكون قيمة هذه السياسة رمزية في المقام الأول. وهذا ، بغض النظر عن أي تأثيرات فعلية على إشراك الشباب ، فإن مجرد تطوير مثل هذه السياسة يوفر إشارة إلى دوائر الشباب والمنظمات الدولية التي تأخذ حكوماتها قضايا الشباب على محمل الجد ، وبالتالي يمكنها تشكيل توقعات الشباب حول إمكانيات إشراك صناع القرار. ثانياً ، قد تكون قيمة الاستراتيجية الوطنية للشباب عملية. إذا استخدمت وكالات الدولة الوثيقة لتوجيه التخصيص الاستراتيجي للموارد لسياسات وبرامج الشباب ، فإن مثل هذه الوثيقة يمكن أن تساعد على زيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. ومع ذلك ، فإن هذا التأثير العملي يتطلب تنسيقًا مكلفًا وصعبًا من قِبل جهات ووكالات حكومية متباينة.

توصيات للممولين

1. حتى لو كانت مستقلة عن أي تأثير يمكن قياسه على المشاركة المدنية والسياسية للشباب ، فإن **استراتيجيات السياسة الوطنية للشباب** لها عنصر رمزي هام. ولكن لكي تكون ذات معنى ، فإن الوثيقة لا يمكن أن تكون بلاغية بحتة. يجب أن يظل **المستثمرون يطالبون بأن تكون وثائق الإستراتيجية نتيجة لعملية تشاور موسعة تحشد أعدادًا كبيرة من منظمات المجتمع المدني للشباب والشباب التي تمثل شريحة واسعة من السكان**. يجب أن تحدد هذه العملية عن قصد وتجنيد أعضاء وممثلي السكان المهمشين تقليديا في سياق البلد الفريد ، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية والفتيات والنساء والشباب المثليين والشباب ذوي الإعاقة. كما يجب أن تقوم عملية التنمية بتعمد توظيف الشباب وممثلي الشباب الذين يواجهون تحديات جوهرية محددة ، بما في ذلك الشباب الذين يعانون من الأمراض المعدية ، والأشخاص المتنقلين ، والشباب الذين يعيشون مع الجريمة والعنف. وتضمن عملية التطوير من أسفل إلى أعلى ، وليس أي محتوى في الوثيقة ، أن القيمة الرمزية ليست مجرد "حديث رخيص" ؛ تشير هذه العملية إلى أفضل نوايا الدولة لإشراك الشباب وتساعد على تحديد التوقعات بين الشباب حول إشراك صناع القرار في المستقبل. بشكل حاسم ، يمكن أن يكون لهذه العملية تأثير معاكس إذا لم تكن مدعومة بالموارد المخصصة وخطة التنفيذ. إن العمليات التنموية رفيعة المستوى التي لا يدعمها التنفيذ تنطوي على خطر أكبر في إبعاد الشباب الذين يشعرون بالفعل بخيبة الأمل من الحكومات التي تقوم بإصلاحات سطحية لضمان حسن النية و / أو التمويل من المانحين الدوليين.

2. وبصورة مماثلة ، ينبغي أن يرحب المانحون بتطوير استراتيجيات وطنية لسياسة الشباب كإلتزام رمزي بالأطر المعيارية الدولية ولكن يمكنهم أيضًا المساعدة في ضمان أن يكون لهذه الوثائق تأثير ملموس من خلال ربط المُشرّعة بتحقيق تدابير مشتركة وشفافة. **يجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية أن تدفع باتجاه وضع مؤشرات مشتركة لمشاركة الشباب ، بما في ذلك التزامات الموارد ، ونشر تقييمات مقارنة لتنفيذ السياسات**[91]. يجب ربط المُشرّعة ليس فقط بتطوير الوثائق ، بل بالتنفيذ الجوهري مقارنة بالبلدان النظيرة. يجب ألا يفترض المانحون أن الحوافز التي تقدمها الحكومات لتطوير استراتيجيات سياسة الشباب هي نفسها تلك الخاصة بالتنفيذ ، ويجب ألا تفترض أن قرار الحكومة بوضع استراتيجية لسياسة الشباب سيؤدي بالضرورة إلى زيادة مشاركة الشباب.

3. **التشجيع على خصوصية الوثيقة في تعريفات الشباب ، وتحديد المجموعات الفرعية المستهدفة الرئيسية ، وتحديد أولويات السياسة ، وتفويض مسؤولية السياسة ، ومصادر الموارد المالية والمادية ، والرصد والتقييم**. وينبغي أن تكون البنود التشغيلية أشبه بالوثائق المتعلقة بسياسات الشباب في المغرب وكينيا - محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها - من وثائق جورجيا أو كولومبيا ، التي هي عبارة عن بيانات طموحة أكثر. علاوة على ذلك ، فإن السياقات القطرية فريدة من نوعها ؛ يجب على المانحين تشجيع الحكومات على تجاوز نهج المقاربة إلى الشمول ، وبدلاً من ذلك تطوير استراتيجيات السياسة التي تستجيب للمصالح والتحديات الفريدة للشباب في سياقاتها الخاصة.

4. **يجب على الجهات المانحة تشجيع الحكومات على تبني خطة عمل كجزء من وثيقة استراتيجية سياسة الشباب الوطنية.** وقد فصلت عدة حالات ، بما فيها كينيا وجورجيا ، العملية ، مما أدى إلى تأخر وضع خطة تنفيذ محددة. تشجع وثائق الاستراتيجية التي تشمل خطة عمل ، بما في ذلك إطار خطة وخطة رصد وتقييم محددة ، الحكومات على التفكير في مراحل مبكرة حول التنفيذ وكيف سيتم مساءلتهم عن عدم وجود مؤشرات التقدم.

[91] مختبرات سياسة الشباب. 2014 ، ص. 41.

توصيات للمنفذين

1. **تشجيع الشركاء المحليين ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني للشباب والشباب ، على المشاركة في عمليات التطوير الأولية لوثائق الاستراتيجية ، والمحافظة على هذا الارتباط بعد اعتماد الوثيقة.** يمكن أن تساعد الدورات التدريبية في مجال الدعوة والتنظيم في مجال السياسات الشركاء المحليين على مساءلة المسؤولين بشكل أكثر فعالية. حتى لو كانت الحكومة قد شرعت في الوثيقة كأداة رمزية بحتة ، فإن المشاركة الممتدة والموجهة يمكن أن تقنع المسئولين والسياسيين الأفراد بأن التنفيذ سوف يجعلهم منتخبين ويحتفظ بهم في مناصبهم.

2. إحدى الميزات النسبية للمنفذين في هذه العملية هي الإلمام بأدوات الرصد والتقييم والأطر. **ينبغي أن يعمل المنفذون لجعل هذه المعرفة والقدرات متاحة للشركاء ، بحيث يمكن للمواطنين استخدام جهود الرصد والتقييم لمواصلة مساءلة المسؤولين عن التنفيذ. لتشجيع المساءلة على مسؤولي الدولة ، يجب على المنفذين تطوير ودفع معايير المراقبة والتقييم لقطاع الشباب بشكل عام ، في مقابل مشاريع محددة ، وعبر الوطنية**[92].

3. على المنفذين أن يلعبوا دوراً هاماً في المساعدة على بناء قدرة التنفيذ الحكومي على المستويين الوطني والمحلي. **يمكن لمقدمي مساعدات الديمقراطية والحكم تقديم برامج تدريبية للسياسيين وموظفي الخدمة المدنية التي تساعد على تطوير المعرفة والخبرة اللازمة لتطبيق سياسة الشباب الشاملة للقطاعات.** وفشل الحوافز السياسية لتطبيق سياسات شاملة للقطاعات على المستوى الوطني ، سيكون الموظفون الحكوميون والمسؤولون المنتخبون على المستوى المحلي مجهزين على نحو أفضل لتنفيذ السياسات المحلية أو القطاعية.

توصيات للفاعليين المحليين

1. **ينبغي للشركاء المحليين أن يضمنوا أن تكون المشاركة في عملية التنمية الأولية ممثلة لجميع السكان الشباب ، بما في ذلك السكان المهمشون تقليديا.** يضمن إدراج ائتلاف واسع النطاق أن تقوم الاستراتيجية بتفسير مجموعة من القضايا التي تواجه الشباب في السياق السياسي والاقتصادي والثقافي الفريد للبلد.

2. **المشاركة في عمليات تطوير الوثائق الأولية والحفاظ على المشاركة أثناء عملية التنفيذ. قدر الإمكان ، ينبغي على المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الضغط على المسؤولين أو الممثلين الفرديين لدعم التنفيذ.** يمكن للتعبئة أو الدعوة على نطاق واسع أن ترفع من شأن قضايا الشباب ، لكن قد يتوقع المسؤولون الأفراد أن يتمكنوا من "الركوب الحر" - بحيث لن يكونوا مسؤولين عن النجاح الجماعي أو فشل التنفيذ. يمكن أن يساعد الضغط المستهدف في إقناع صناع القرار بأن التنفيذ يخدم مصلحتهم الشخصية الفردية في اكتساب الوظائف والحفاظ عليها. مرة أخرى ، تختلف الحوافز لتطوير السياسات عن تلك التي يجب تنفيذها ، ويجب على الشركاء ألا يتوقعوا من الحكومات تنفيذ استراتيجيات الشباب الوطنية طواعية. إن المشاركة المستمرة والإشراف والمساءلة ضرورية لتحقيق مكاسب ملموسة في إشراك الشباب.

[92] المرجع نفسه. ص. 43

المصدر IRI

الفصل الثالث

الحد الأدنى من الأعمار للتصويت والترشيح

المؤلف:

ليزا ريبيل ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

ساهمت كل من جينا شيريلو وفيرناندا بريل وآشلي لو بإجراء هذا البحث. تم توفير دعم التحرير من قبل إيريكا شين.

المصدر IFES

الحد الأدنى من الأعمار للتصويت والترشيح

تعريف

العمر الذي يستطيع المواطنون التصويت والترشح فيه وهما اثنين من المعايير التي تحدد المشاركة السياسية للشباب الرسمي. الحجج المؤيدة والمعارضة لخفض هذه الأعمار يمكن أن تكون:

قائم على المنفعة: ما إذا كانت التغييرات لأعمار الأهلية فوائد أو أضرار اجتماعية

قائم على الحقوق: سواء التصويت والترشح للمناصب هما الحقوق الأساسية

المهام الرئيسية

تؤكد الحجج القائلة بأن انخفاض أعمار التصويت وأهلية المرشح يمكن أن:

- تخدم حتمية الحقوق الأساسية من خلال منح حق التصويت لمجموعة تتأثر ، ولكن ليس له رأي يذكر في القرارات السياسية.
- مكافحة انخفاض معدلات الإقبال على التصويت بين الشباب.
- تعزيز إحساس الناخبين الشباب بالمواطنة والديمقراطية.
- التأثير في النتائج الانتخابية والسياسية من خلال إضافة وجهات نظر الشباب إلى مناقشات السياسة.

النتائج الرئيسية

- تشير الأدلة المتوفرة إلى أن خفض سن الاقتراع إلى 16 عامًا يؤدي إلى رفع نسبة الناخبين من الشباب بشكل معتدل ، رغم أن هذا الدليل هو الأكثر إقناعا في الديمقراطيات الموحدة.
- يعتمد الربط بين أعمار الاقتراع المخفضة والمكاسب الواسعة الانتشار في فهم الناخبين الشباب للمواطنة والديمقراطية على قدرة المدارس و مبادرات التربية المدنية لغرس هذه القيم بالتزامن مع عملية التصويت.
- التحرك نحو خفض أعمار الأهلية للمرشحين سوف يكون أكثر تأثيرًا إذا شارك الشباب في الدعوة إلى التوسع في هذا الحق.

التوصيات الرئيسية

- في البلدان التي توجد مبادرات محلية لتخفيض أعمار التصويت دون 18 ، ينبغي استخدام أمثلة مقارنة لإعلام جهود إصلاح الإطار القانوني ، بما في ذلك خيار خفض عمر التصويت للانتخابات دون الوطنية فقط
- ينبغي أن تقترن الجهود الرامية إلى خفض الحد الأدنى من التصويت والأعمار المرشحة ببرامج التوعية المدنية التي تبني محو الأمية السياسية ، وينبغي أن تصمم للحد من التناقضات في معدلات المشاركة بين الشباب من الفئات المهمشة.
- بالنسبة للمناصب المنتخبة على المستويين الوطني ودون الوطني ، تتم مواءمة تأهُّل المرشح مع عمر الناخب ، خاصة في الانتخابات دون الوطنية.

نقاط البيانات الأساسية

27 دولة تسمح لبعض المواطنين تحت سن 18 بالتصويت.

90% من البلدان لديها سن التصويت من 18.

1988: البرازيلي البالغ من العمر 16 عامًا اكتسب الحق في التصويت.

21.9 سنة: متوسط عمر المرشح المخفضة لأهلية الهيئات التشريعية الوطنية.

المقدمة

تكتسب النقاشات حول تخفيض أهلية الناخبين إلى 16 عامًا شرعًا واهتمامًا متزايدًا بين الممولين والمنفذين والمشرعين الوطنيين في الوقت الذي يناضلون فيه مع الآليات القانونية المصممة لزيادة المشاركة السياسية للشباب. في الوقت الذي يرى مناصرو هذا التغيير احتمال تخفيض سن الاقتراع كأداة لتحقيق مكاسب كبيرة في أحسن الأحوال أو غير مؤذية في أسوأ الأحوال ، فإن الأساس التجريبي الذي تستند إليه هذه الحجج محدود. وقد تم تبني العديد من هذه التغييرات السياسية نتيجة لذلك دون النظر في الآثار المترتبة على السياسة على المدى الطويل.

يؤكد أنصار أن هناك بعض الجوانب السلبية لتوسيع نطاق الامتياز بهذه الطريقة. وهم يجادلون بأنه إذا تم التعامل معها بشكل صحيح ، فإن تخفيض سن الاقتراع لديه القدرة على تعزيز مشاركة الناخبين الشباب ، وإضافة وجهات نظر جديدة ومهمة للمناظرات السياسية ، والسماح للشباب بالظهور كدائرة جديرة باهتمام السياسيين. ووفقاً لهذا المنطق ، فإن الإصلاح قد يعزز العدالة بين الأجيال ويدعم حتمية الحقوق الأساسية من خلال منح حق التصويت لجماعة تتأثر بشكل كبير بالقرارات السياسية ، ولكن ليس لها رأي يذكر. ومع ذلك ، في كثير من الحالات ، لم يشارك المؤيدون بعد في دراسة تجريبية عبر الزمن لتقييم ما إذا كان هذا الإجراء ناجحًا في تحقيق غاياته المنشودة.

بشكل عام ، هناك سلالتان من الحجج المؤيدة لخفض سن الاقتراع: الحجج المستندة إلى الحقوق والحجج ذات المنفعة العامة. ويرتكز الخط الأول من الحجة على الاعتقاد بأن التصويت ، كحق أساسي ، يجب ألا يحرم على الشباب. تشير الحجة الثانية إلى عدد من الفوائد القابلة للقياس لتخفيض سن الاقتراع بالنسبة للشباب والمجتمع على نطاق أوسع. إن مسألة ما إذا كان تخفيض سن التصويت مبرراً كحق أساسي مفتوح للنقاش ، وسيتم التطرق إليه باختصار في هذا الفصل. ومع ذلك ، يسعى هذا الفصل في المقام الأول إلى فهم الحالة التجريبية للحجج القائمة على المنفعة: هل تخفيض سن الاقتراع وسيلة لزيادة مشاركة الشباب في التصويت ، وتعزيز المواطنة والديمقراطية ، والتأثير في النتائج الانتخابية والسياسية؟ إذا كان الأمر كذلك، تحت أي ظروف؟

يمكن طرح مجموعة مماثلة من الأسئلة فيما يتعلق بتغيير سياسي مقترح آخر يدافع عنه المؤيدون لديه القدرة على تعزيز المشاركة والتمثيل السياسي للشباب: تخفيض سن أهلية المرشح ، والذي يمكن أيضًا أن يُقال على أساس الحقوق والمنفعة . وتؤكد الحجة المستندة إلى الحقوق أن موائمة السن المؤهل للترشح للمناصب على نحو أوثق مع سن أهلية الناخب يضمن عدم منح الشباب حق التصويت لممثليهم فحسب ، بل يضمن أيضًا حقهم في الانتخاب بأنفسهم. وكما في حالة تخفيض سن الاقتراع ، سيركز هذا التقرير في المقام الأول على الحالة التجريبية التي تدعم الحجج القائمة على المنفعة لهذا التغيير: هل يؤدي تخفيض سن أهلية المرشح إلى زيادة عدد الشباب في المكتب المنتخَب والتمثيل الموضوعي لمصالح الشباب. ؟

المنهجية

في حين أن الفوائد المحتملة للتصويت في سن 16 وتخفيض سن أهلية المرشح يتم تسليط الضوء عليها في عدد من التقارير الهامة حول المشاركة السياسية والانتخابية للشباب ، فإن تفاصيل التنفيذ في بلدان محددة غالباً ما تكون غير موجودة[93]. فيما يتعلق بخفض سن الاقتراع. وكثيراً ما تستشهد تقارير السياسات ومقالات الرأي التي تجلب النتائج التجريبية تقارباً متطابقاً للفكر من المؤلفات الأكاديمية المحدودة حول هذا الموضوع. على الرغم من أن حالة التصويت في سن 16 قد حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة ، وخاصة في أوروبا ، إلا أنها ليست مفهوما جديدا ، حيث أن تجارب أمريكا اللاتينية مع التصويت في 16 سنة تمتد لأكثر من 30 عاما. وبالنظر إلى مصدر البيانات الغني المحتمل هذا ، من الملاحظ أن القليل من البحث أو الاستشهاد بدراسات الحالة هذه هو في مناقشات حول تخفيض سن الاقتراع في أماكن أخرى من العالم[94]. من أجل تمكين عمق أكثر ثراءًا في التعامل مع المواد ، أجرت هذه الدراسة مجموعة من دراسات الحالة التي بنيت على

---

[93] انظر على سبيل المثال ، الاتحاد البرلماني الدولي. 2016. "مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية" ، https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/youth-participation-in-national-parliaments . تم الوصول إليها في 19 سبتمبر 2018. الاتحاد البرلماني الدولي. 2014. "مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية". https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/youth-participation-in-national-parliaments-0 تم الوصول إليها في 19 سبتمبر 2018 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2017. "مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية - كتيب هيئات الإدارة الانتخابية" http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/youth-participation-in-electoral-processes-a-handbook-for-embs.html تم الوصول إليها في 19 سبتمبر 2018 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. "تعزيز المشاركة السياسية للشباب خلال الدورة الانتخابية" http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/ENG_UN-Youth_Guide-LR.pdf تم الوصول إليه في 19 سبتمبر 2018.

[94] انظر على سبيل المثال ، The Economist. 2017. "لماذا يجب خفض سن الاقتراع إلى 16 ،" 4 فبراير 2017. https://www.economist.com/leaders/2017/02/04/why-the-voting-age-should-be-lowered -to-16 شتاينبرغ ، لورانس. 2018. "لماذا يجب علينا خفض سن الاقتراع إلى 16." نيويورك تايمز ، 2 مارس ، 2018. https://www.nytimes.com/2018/03/02/opinion/sunday/voting-age-school-shootings.html ليفين ، بيتر. 2015. "لماذا يجب أن يكون عمر التصويت 17." مجلة Politico. 24 فبراير2015. https://www.politico.com/magazine/story/2015/02/voting-age-17-115466.

المقابلات والتبادلات مع الباحثين وأخصائيي التعليم والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والمسؤولين المنتخبين السابقين من النمسا ، جزيرة مان ، واسكتلندا ، فضلا عن مقابلات أكثر محدودية حول هذا الموضوع في كينيا وأوغندا. وقد تم الجمع بين هذا التحقيق الخاص بالبلد والوصول إلى مواد جديدة غير منشورة ومشتركة بالكامل من قبل بعض الأكاديميين البارزين الذين ركزوا على دراسة المشاركة والشباب على مستوى العالم. بالنظر إلى أن بعض التجارب الأطول عمرا مع سن الاقتراع 16 في أمريكا اللاتينية ، فإن هذه الدراسة تضمنت أيضا مراجعة للمنشورات الأكاديمية والسياحية باللغة الإسبانية والبرتغالية حول موضوع التصويت في 16 ، مع التركيز على دراسة الحالة البرازيل[95].

البيانات الوطنية حول مشاركة الشباب ، كما هو موضح في فصل النظرة العامة في هذا التقرير ، محدودة بشكل كبير. يحدد هذا التقرير أنواع معينة من البيانات التي يمكن ويجب جمعها في البلدان التي يتم فيها تخفيض سن التصويت ، كما هو موضح في الملحق أ. البيانات الجديدة حول تمثيل الشباب في الهيئات التشريعية الوطنية فيما يتعلق بخفض سن أهلية المرشح[96] مؤخراً المتاحة والمدمجة في هذا التقرير بالإضافة إلى البيانات الأصلية عن التمثيل والمشاركة التي تم جمعها خلال هذه الدراسة.

سيقدم هذا الفصل أولاً لقطة من تاريخ التأهل للتصويت على مستوى العالم قبل أن يدرس باختصار عدة محاورات جوهرية وانعكاسات على الحجج القائمة على الحقوق لصالح تخفيض سن الاقتراع. بعد ذلك ، سينخرط الفصل في استكشاف متعمق للحجج القائمة على المنفعة المتعلقة بتخفيض سن الاقتراع ، وبالتحديد التأثير على مشاركة الناخبين ، والمواطنة والديمقراطية ، والنتائج الانتخابية والسياساتية. ثم ينظر الفصل في جدوى إجراء الانتخابات دون الوطنية كأرضية اختبار لخفض سن الاقتراع. مع الأخذ بعين الاعتبار المواضيع التي تظهر في مناقشة أعمار الناخبين ، ينتقل الفصل إلى استكشاف الأعمار المرشحة المنخفضة بما في ذلك نظرة عامة على الممارسات الحالية بالإضافة إلى الآثار المترتبة على تمثيل الشباب. يغلق الفصل باستنتاجات وتوصيات للممولين والمنفذين والشركاء المحليين.

تخفيض عمر أهلية الناخب

في جميع أنحاء العالم ، 90 في المائة من البلدان لديها سن أهلية التصويت هو 18 سنة[97]. كان قرار النمسا في عام 2007 لمنح حق الحصول على 16 سنة في جميع الانتخابات الوطنية والمحلية لحظة فاصلة أطلقت المفهوم إلى وعي عام أكبر في أوروبا ، على وجه الخصوص ، ولكن بنيت على سابقة في مكان آخر. وكانت جزيرة مان[98] قد صوتت لمنح 16 سنة من العمر الحق في التصويت في العام الذي سبقه ، وبدأت تجربة أمريكا اللاتينية في سن 16 سنة في نيكاراغوا عام 1984 والبرازيل في عام 1988. ومنذ ذلك الحين ، اكتسبت هذه الفكرة زخمًا ، خاصة في أوروبا ، حيث خفض عدد من الدول سن التصويت إلى 16 عامًا في الانتخابات دون الوطنية أو مشروطة بالوضع العائلي أو الزواجي. أصبحت مالطا ثاني دولة في الاتحاد الأوروبي تخفض سن الاقتراع في جميع الانتخابات الوطنية في أوائل عام 2018 ، بعد أن سمحت للأطفال في سن السادسة عشرة بالتصويت في الانتخابات المحلية منذ عام 2014 [99]. كما وافق مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي على تخفيض سن الاقتراع في قرارات منفصلة في عام 2015 [100]. وقد تحركت حفنة من البلديات في الولايات المتحدة لمنح حق الحصول على 16 عامًا [101]، وبدأ النقاش للتو في النظر في بعض المقاطعات كندا[102].

---

[95] وقد اختيرت حالات هذا الفصل لتسليط الضوء على مجموعة متنوعة جغرافياً من البلدان التي لديها خبرة في خفض معدلات التصويت وأعمار المرشحين ، مع الاستفادة من هذه الفرصة في إجراء تحقيقات شاملة في مجموعة من القضايا الأوروبية التي يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عنها.

[96] دانيال ستوكميتر و أكسل صندستروم عام 2018. "تمثيل العمر في البرلمانات: هل يمكن للمؤسسات تمهيد الطريق أمام الشباب؟" مراجعة العلوم السياسية الأوروبية 10 (3): 90-467. https://doi.org/10.1017/S1755773918000048.

[97] الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016 ، ص. 15.

[98] جزيرة مان هي تبعية ذات ملكية بريطانية مستقلة.

[99] "16 سنة من العمر منح التصويت في الانتخابات الوطنية". 2018. تايمز مالطا. 5 مارس ، 2018. https://www.timesofmalta.com/articles/view/20180305/local/16-year-olds-granted-the-vote-in-national- elections.672453.

[100] قرار مجلس أوروبا رقم 387: التصويت عند 16 - النتائج المترتبة على مشاركة الشباب على المستوى المحلي والإقليمي. 20 أكتوبر 2015 ؛ قرار البرلمان الأوروبي 2015/2035 (INL) بشأن إصلاح القانون الانتخابي للاتحاد الأوروبي. 11 من تشرين الثاني 2015.

[101] خفضت كلا من تاكوما بارك ، هياتسفيل ، وغرينبيلت ، ميريلاند سن الاقتراع إلى 16 في الانتخابات البلدية. كما أدخل مجلس مقاطعة كولومبيا تشريعاً لخفض سن الاقتراع إلى 16 عاماً للانتخابات الرئاسية والمحلية. انظر فوكس ، بيجي. 2018. "قد تسمح عاصمة الأمة لسن 16 سنة بالتصويت للرئيس". يو اس ايه توداي(17 .USA Today) أبريل ، 2018. https://www.usatoday.com/story/news/nation-now/2018/04/17/washington-d-c-may-allow-16-year-olds-vote-president-2020-election/523301002.

[102] " رئيس بي سي غرين يعيد تقديم مشروع قانون لخفض سن الاقتراع إلى 16." 2018 .13 .CTV Vancouver Island News مارس ، 2018. https://vancouverisland.ctvnews.ca/bc-green-leader-reintroduces-bill-to-lower-voting-age-to-16-1.3841235.

إن النقاش أقل قوة في مناطق أخرى من العالم - السودان وإثيوبيا وإندونيسيا[103] وتيمور ليستي لديها أعمار التصويت من 17 ، لكن دولًا في شرق آسيا ، لديها بعض من أعلى درجات التصويت في العالم ، بدأت مؤخرًا فقط في خفضها. تماشيا مع المعدلات الدولية. خفضت اليابان سن الاقتراع من 20 إلى 18 عام 2015 ، رغم أن الدعم العام للتغير كان منخفضًا[104]. في تايوان في عام 2017 ، تم تخفيض سن الاقتراع للاستفتاءات إلى 18 ، لكن سن التصويت للانتخابات العامة لا يزال عند 20 [105]. في كوريا الجنوبية ، حتى كتابة هذا التقرير ، تم تقديم سلة من الإصلاحات الدستورية ، بما في ذلك تخفيض سن الاقتراع من 19 إلى 18 سنة ، من قبل مكتب الرئيس مون جاي-إن [106]. الكويت ، والبحرين ، والكاميرون ، ولبنان ، وماليزيا ، وعُمان ، وسنغافورة ، وعدد قليل من الجزر في غرب المحيط الهادي لديهم أعمار تصويت تتراوح بين 20 و 21 ؛ الإمارات العربية المتحدة لديها سن أهلية للناخب يبلغ 25 عامًا[107].

لقد حدث التحرك لخفض سن الاقتراع بدرجات متفاوتة من النقاش السياسي ومع أنماط مختلفة للتنفيذ. في النمسا ، كان هناك القليل من الرؤية السياسية أو الجدل حول تخفيض سن الاقتراع إلى 16 على المستوى الوطني قبل تمريرها ؛ تم وضع التغيير كجزء من حزمة من التعديلات الأخرى في الإطار الانتخابي كوسيلة لموازنة المخاوف الحزبية حول تمديد الشروط التشريعية من أربع إلى خمس سنوات وتوسيع عملية الاقتراع البريدي[108]. في جزيرة مان ، مرت التغييرات بشكل غير متوقع مع قليل من الجدل ، كما هو موضح في القسم التالي.

غير أنه في سياقات أخرى ، طرحت عدة مقترحات لخفض سن الاقتراع عدة مرات وكانت موضع نقاش ساخن. في لوكسمبورج ، رفض اقتراح تخفيض سن الاقتراع إلى 16 من قبل 81 في المئة من الناخبين في استفتاء دستوري في عام 2015 [109]. استمرت الجهود غير الناجحة لخفض سن الاقتراع إلى 16 في المملكة المتحدة ، بما في ذلك تقديم مشاريع القوانين البرلمانية التي هزمت بفارق ضئيل ، لأكثر من عقد من الزمان[110]. في النرويج ، بعد إجراء الانتخابات التجريبية ابتداء من عام 2011 والتي تم فيها تخفيض سن الاقتراع إلى 16 في بلديات مختارة ، قرر المشرعون في نهاية المطاف إيقاف التجربة في عام 2018. إيران هي الدولة الوحيدة التي تم تحديدها في هذه الدراسة والتي رفعت سن التصويت إلى 18 في عام 2007 بعد إسقاطه رسميا في جميع أنحاء البلاد إلى 15 في عام 1981 [111].

تجربة نرويجية في أعمار التصويت

في عام 2011 ، أقامت النرويج تجربة لمراقبة تأثير تخفيض سن الاقتراع إلى 16 عاما. وخفض سن الاقتراع في 20 بلدية مختارة ، ولكن ليس في أي مكان آخر في البلد. مكن هذا التصميم من المقارنة بين "مجموعة العلاج" (تلك البلديات التي تم تخفيض سن التصويت فيها) مع مجموعة مراقبة ، حيث لم يتم إجراء أي تغيير. قادت البيانات الباحثين إلى الاستنتاج بأن تمديد حقوق التصويت لم يزيد من النضج السياسي أو الاهتمام السياسي بين الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا ، على الرغم من أن 16 و 17 عامًا قد ظهروا بأعداد أكبر من نظرائهم الأكبر قليلاً . توقفت المحاكمة في عام 2018 وعاد سن أهلية الناخبين إلى 18 في جميع البلديات.

---

[103] تمنح إندونيسيا حق التصويت في سن 17 أو في سن الزواج ، أيهما أقرب.

[104] ناكاتاني ، ميهو. 2017. "ماذا حدث عندما خفضت اليابان الحد الأدنى لسن التصويت؟" منتدى شرق آسيا (مدونة). 20 من تشرين الأول 2017. http://www.eastasiaforum.org/2017/10/21/what-happened-when-japan-lowered-the-minimum-voting-age.

[105] http://www.taipeitimes.com/News/editorials/archives/2018/04/11/2003691075

[106] كيم كريستين ومايكل بيري. 2018. "المكتب الرئاسي لكوريا الجنوبية يقترح رئاسته لفترتين ، عمر الاقتراع المنخفض". رويترز. 21 مارس ، 2018. https://www.reuters.com/article/us-southkorea-politics-constitution/south-korea-presidential-office-proposes-two-term-presidency-lower-voting-age-idUSKBN1GY094.

[107] وحدة المعالجة الذكية قاعدة بيانات PARLINE - كتاب حقائق العالم وكالة الاستخبارات المركزية (CIA).

[108] ويرث ، ماريز. 2008. "الانتخابات". مركز الديمقراطية في فيينا. تشرين الأول 2008. http://www.demokratiezentrum.org/en/topics/democracy-debates/elections.html.

[109] بورنغ. نيكولاس. 2015. "لوكسمبورغ: ثلاثة أسئلة للاستفتاء تم التنازل عنها". مكتبة الكونغرس المرصد القانوني العالمي. 7 يوليو 2015. https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/luxembourg-three-referendum-questions-voted-down

[110] "تاريخ الحملة - التصويت في سن 16". تم الوصول إليه في 19 سبتمبر 2018. http://www.votesat16.org/about/campaign-history

[111] "البرلمان الإيراني يرفع سن التصويت إلى 18 عامًا" 2007. إيران فوكوس. 2 يناير 2007. https://www.iranfocus.com/en/index.php?option=com_content&view=article&id=9698:iran-parliament-raises-voting-age-to-18&catid=4&Itemid=109. "تقارير الخبراء حول عمر التصويت". بوابة معلومات إيران. تم الوصول إليها في 19 سبتمبر 2018. http://irandataportal.syr.edu/expert-reports-on-the-voting-age وقد وافق البرلمان على الزيادة في سن الاقتراع ووافق عليها رغم معارضة الحكومة ، التي زعمت أن تصويت الشباب هو "ركيزة الثورة".

سن التصويت في جميع أنحاء العالم

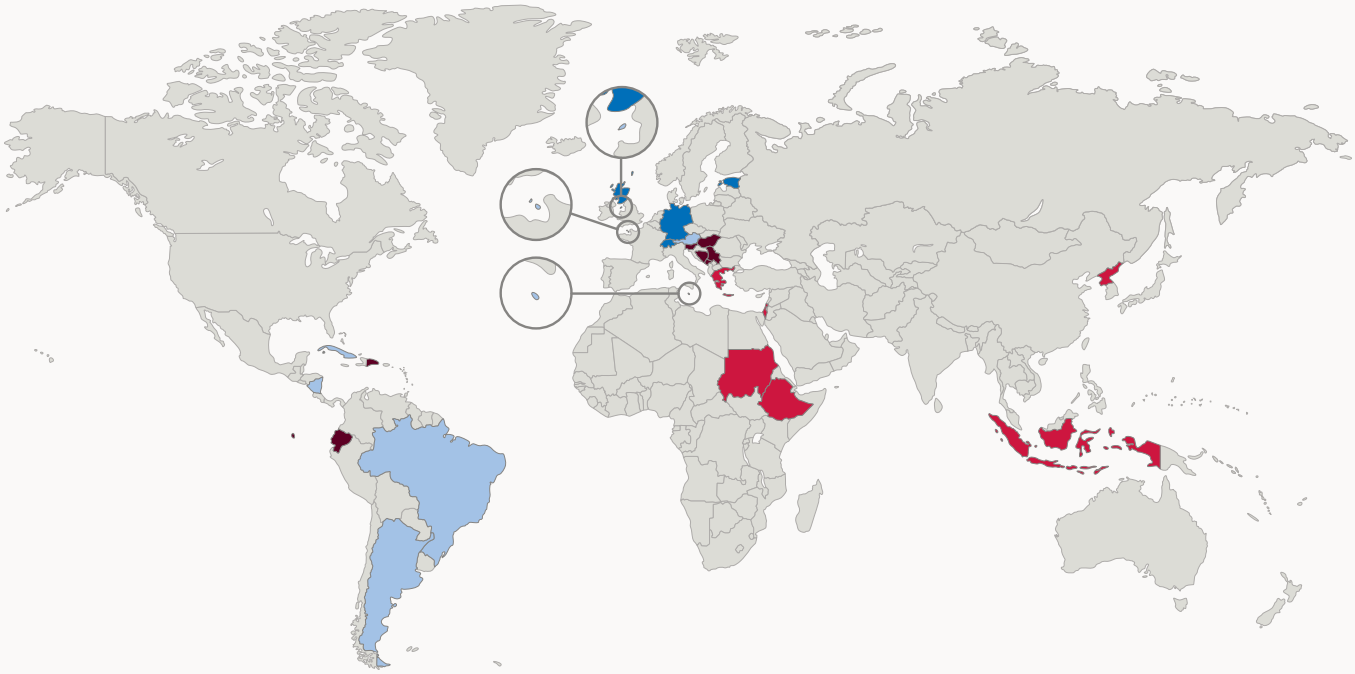

الحجج التي تستند إلى الحقوق لخفض عمر التصويت

على الرغم من أن المعايير الدولية تسمح "بفرض قيود معقولة" على التصويت على أساس العمر[112] ، فإن الحجة المستندة إلى الحقوق التي تدعم تخفيض سن الاقتراع إلى 16 تعني أن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة هم مجهزين للتصويت مع نظرائهم الأكبر سناً على هذا النحو لا ينبغي أن ينكر هذا الحق الأساسي. وتقول إن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة لديهم وظائف ويدفعون الضرائب ويعاقبون في نظم العدالة الجنائية للبالغين (في بعض البلدان) وينبغي بالتالي أن يكون لهم رأي في تشكيل السياسات التي تؤثر عليهم. يعتبر النظر في الحقوق الأساسية مهماً في مناقشات الإصلاح ، ولكن لا يوجد التزام دولي بخفض سن الاقتراع إلى 16. إن الحقوق الأساسية لها قيمة جوهرية ، وحيث أن هذه البيانات التجريبية لا تستفيد كثيراً في "إثبات" حدود ذلك الحق.

ومع ذلك ، فإن الطرق التي يتم بها نشر حجج الحقوق الأساسية توضيحية. في جزيرة مان ، اقترح خفض سن الاقتراع على أسس الحقوق الأساسية ، ومررت بشكل غير متوقع ، وفقا لحساب عضو مجلس النواب ، ستيف رودان ، الذي قدم هذا التدبير:

> "تم إجراء تعديل ملائم للفقرة 3 (التي كرر التأكيد على سن 18 عامًا للتصويت) عن طريق استبدال" 16 عامًا "بفترة" 18 عامًا "، وهي فرصة مناسبة لإجراء هذا التغيير البعيد المدى. بصفتي المحرك لهذا التعديل ، كان توقعاتي للنجاح محدودًا ، وكنت أقصد المزيد من اختبار مياه الرأي السياسي على مبدأ قمت به منذ فترة طويلة ، أي إذا كنت كبيرًا بما يكفي لترك المدرسة ، أو الزواج ، أو الحصول على وظيفة ، أو دفع رسوم الضرائب والانضمام إلى الجيش ، فأنت بالتأكيد كبير بما يكفي للتصويت ... وكان هذا ، كما شعرت ، فرصة مثالية لقياس الدعم السياسي الواسع للفكرة التي لم يتم الترويج لها بجدية داخل المدارس أو بين الشباب أنفسهم. ولدهشتي وفرحتي يجب أن أعترف – التعديل الحاسم الذي أجري كان بأغلبية 19 صوتًا وأربعة أصوات ضده"[113].

[112] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. التعليق العام رقم 25 ، "الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في المساواة في الحصول على الخدمة العامة". المادة 25 (10).

[113] رودان ، ستيف. 2007. "التصويت لصالح 16 سنة من العمر في جزيرة مان." برلمان كومنولث ، سبتمبر 2007.
http://steverodanmhk.blogspot.com/2011/07/votes-at-16-article-0907.html.

يثير هذا الحساب من جزيرة مان اعتبارًا مثيرًا للاهتمام: هل ستكون هناك أي اختلافات في التأثير على مشاركة الشباب من التوسع في الحقوق المدفوعة من قبل صناع السياسة أو تلك التي يطلبها الشباب. يقر مقتبس رودان بأن فكرة تخفيض سن الاقتراع هي فكرة لم تنشأ مع مواطنين شباب في جزيرة مان. هذا التحرك لتوفير حقوق سياسية إضافية للشباب بدعوة من المركز السياسي ، في مقابل الاستجابة لمطلب المواطنين ، لا ينفرد بجزيرة مان. يمكن طرح السؤال بعد ذلك: هل سيستفيد الشباب من حق لم يطالبوا به ، ببساطة لأن الحق قد تم توفيره لهم؟ هذا الحكم من "جانب العرض" للحقوق هو نمط من الحقوق الآخذة في الاتساع لا تتسق مع العديد من التوسعات التاريخية للحقوق حيث لعبت المجموعات المحرومة حقًا دورًا كبيرًا في الدعوة. إن توفير الشباب حق التصويت سيؤدي إلى نتائج ملحوظة في شكل مشاركة الشباب ، وتعزيز المواطنة والديمقراطية ، والتأثير على النتائج السياسية والانتخابية مسألة تتطلب التحقيق في فائدة إجراء مثل هذا التغيير.

الحجج التي تعتمد على المنفعة لخفض عمر التصويت

على الرغم من أن قرار تغيير أعمار أهلية الناخبين في بلد معين ينتج بلا شك من التقاء فريد بين الأحداث ، في نقاشات فردية حول هذا الموضوع ، تظهر بعض المواضيع بشكل متكرر. الحجج المستندة إلى المنفعة التي تدعي أن تخفيض سن الاقتراع ستخدم سلعة مجتمعية قابلة للقياس ، أو ، على العكس ، قد تؤدي إلى ضرر يمكن ملاحظته ، هي سمات بارزة في النقاش. في الأقسام التالية ، سيتم استكشاف أثر تخفيض سن الاقتراع على معدلات مشاركة الناخبين الشباب والمشاركة ، والمواطنة والديمقراطية ، والنتائج الانتخابية والسياسية.

معدل مشاركة الناخبين الشباب

إحدى الحجج الشائعة القائمة على المنفعة هي أن تخفيض سن الاقتراع هو أداة فعالة لمحاربة انخفاض معدلات مشاركة الناخبين بين الشباب. بالنسبة للبلدان ذات معدلات التصويت المنخفضة بين الشباب ، فإن تخفيض سن الاقتراع هي آلية واحدة تم اقتراحها كوسيلة لغرس قيمة التصويت في وقت مبكر من الحياة. إن القضية التجريبية لهذه الحجة مختلطة ، على الرغم من أن الأدلة هي الأكثر إقناعاً في الديمقراطيات الموحدة التي يكون فيها سن 18 عاماً هو العمر الذي يبدأ فيه الشباب غالباً مغادرة المنزل العائلي.

في دراسة بارزة عن الاقبال في 22 دولة أجرت انتخابات متواصلة منذ الحرب العالمية الثانية ، فرانكلين وآخرون. وجدت أن الحركة لخفض سن الاقتراع إلى 18 عامًا كانت العامل الأكبر الذي ساهم في انخفاض نسبة إقبال الناخبين خلال تلك الفترة[114]. حدث هذا التوسّع في حقبة التصويت في القرن العشرين في وقت أدت فيه التركيبة السكانية السكانية بسبب طفرة المواليد إلى تدفق أعداد كبيرة من الناخبين الشباب. وأسفر انخفاض معدلات الإقبال بين هؤلاء الناخبين الذين حصلوا على حق الاقتراع حديثاً عن انخفاض حاد في أرقام الإقبال الكلي. ومع ذلك ، هناك أدلة على أن سن 18 هو وقت صعب للغاية لبدء التصويت. إن مغادرة المنزل ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبلد البالغ عددها 22 بلدا ، ترتفع بشكل كبير مع سن 18 عاما ، تزيد من تكلفة التصويت بالنسبة للشباب. وتشير نظرية "دورة الحياة" التي تخرج بهذا الخط الأدبي إلى أن المراهقين الذين غادروا المنزل مؤخرًا هم أكثر عرضة لأن يكونوا في سياق اجتماعي حيث يكون أقرانهم أيضًا ناخبين للمرة الأولى ولم يتم بعد وضع معايير التصويت.

هناك أدلة من عدة بلدان تشير إلى أن الناخبين للمرة الأولى الذين يعيشون في المنزل أعدادهم أكبر من الناخبين الذين غادروا المنزل لأول مرة. أظهرت دراسة في الدنمارك أن الناخبين البالغين من العمر 18 عامًا ممن عاشوا في المنزل كانوا أكثر عرضة للتصويت في الانتخابات المحلية لعام 2009 مقارنة بأقرانهم الأكبر سنا الذين غادروا المنزل العائلي[115]. وأظهرت الدراسة أيضا أن هذه الفائدة تتضاعف - فالآباء الكبار للمراهقين الذين يتمتعون بحقوق التصويت والذين يعيشون في المنزل هم أيضا أكثر عرضة للتصويت[116]. هذا الاتجاه الذي يربط بين الإقامة في المنزل العائلي مع زيادة نسبة المشاركة في الشباب تؤكده بيانات من النمسا والنرويج[117]. في هذه الانتخابات ، نسبة إقبال أعمار 16 و 17 عاما

المصدر IFES

[114] فرانكلين ، مارك إن ، باتريك ليونز ، ومايكل مارش. 2004. "أساس الأجيال من تراجع الاقبال في الديمقراطيات الراسخة." العمل السياسي 39 (2): 51-115. https://doi.org/10.1057/palgrave.ap.5500060. ص. 142.

[115] بهاتي يوسف و كاسبر م. هانسن. 2012. "ترك العش والقانون الاجتماعي للتصويت: الإقبال بين الناخبين لأول مرة". مجلة الانتخابات ، الرأي العام ، والأحزاب 22 (4). https://doi.org/10.1080/17457289.2012.721375.

[116] داهلجارد ، ينس أولاف. 2018. "التنشئة الاجتماعية التنظيرية: التأثير السببي على نسبة المشاركة في رعاية أحد الناخبين المؤهل حديثًا". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 112 (3): 698–705. https://doi.org/10.1017/S0003055418000059.

[117] ايفا زيغلوفيتس و جوليان ايشهولزر 2014. "هل الناس أكثر ميلا للتصويت في سن 16 من 18 سنة؟ دليل لأول مرة على التصويت بين 16 إلى 25 سنة في النمسا ". مجلة الانتخابات والرأي العام والأحزاب 24 (3): 61-351. https://doi.org/10.1080/17457289.2013.872652 غورو ديجارد و يوهانس بيرغ و جو ساجلي. 2014. "مشاركة الناخبين وتعبئة 16 عاما في الانتخابات المحلية النرويجية لعام 2014." أعدت للمؤتمر العام ECPR 2014 في غلاسكو ، اسكتلندا. https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/91c546cd-440f-487a-8e38-32d0846fc3b5.pdf.

بأعداد أكبر من أقرانهم الأكبر سنا قليلا ، والذين يمكن الافتراض أنهم كانوا أكثر عرضة للعيش بعيدا عن المنزل وكذلك لم يعدوا مسجلين في التعليم الإلزامي. والأكثر إثارة للانتباه هو أنه في الأرجنتين ، حيث تم تخفيض سن الاقتراع إلى 16 عام 2012 ، فإن نسبة الإقبال لعمر 16 و 17 سنة (من يعتبر التصويت لهم اختياريًا) تجاوزت في الواقع نسبة الإقبال لعدد السكان الذين بلغوا سن التصويت (الذين يعتبر التصويت لهم إلزامي) في الانتخابات الأولية في عام 2013 [118]. سن الاقتراع للسكان (الذين يعتبرون التصويت إجباريًا) في الانتخابات الأولية عام 2013. على الرغم من أن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس كانت متوفرة في دراستي الدنمارك والنرويج ، فإن مؤلفي هذه الدراسات لم يتضمنوا تحليلاً للطرق التي بها معدلات مشاركة الشباب الذكور والإناث التي كانت مؤثرة بشكل فريد ، كما لم تشر الدراسات الأخرى في هذه الفقرة.

قيمة البيانات المصنفة حسب العمر في الدنمارك

يوضح البحث في الدنمارك ما يمكن عمله بالبيانات التفصيلية. يتم تصنيف بيانات إقبال الناخبين الدنماركيين حسب العمر ، وتتضمن معلومات تسجيل الناخبين عنوان الناخب السكني ، والذي يسمح للباحثين بتحديد ما إذا كان الناخب الشاب يعيش في المنزل العائلي أم لا. من المحتمل أن تكون قضايا خصوصية البيانات محل اعتبار في العديد من البلدان ، ولكن الدنمارك تظهر أن جمع البيانات التفصيلية له قيمة في إنشاء روابط سببية بين تغييرات السياسة وإقبال الناخبين.

إن حجة المتابعة في أدبيات دورة الحياة ، مع ما يترتب عليه من أن المواطنين أكثر ميل للتصويت إذا كانوا لا يزالون يقيمون في المنزل العائلي مما لو كانوا قد تركوه مؤخرًا ، هي خط الأدب الذي يشير إلى أن التصويت يتشكل كعادة ، أو سلوك "ملتصق"[119]. من خلال جعل المواطنين الشباب يصوتون في وقت مبكر ، فإنهم يخلقون عادة التصويت وسيواصلون القيام بذلك طوال حياتهم. ومع ذلك ، تشير المؤلفات إلى أن عدم التصويت هو عادة ملتصقة[120]. إذا تم عرض توسيع الامتياز لأشخاص تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة لإنشاء المزيد من غير الناخبين للمرة الأولى الذين يشددون على عادة عدم التصويت ، فإن ذلك يشكل مشكلة بالنسبة للحجة المؤيدة لخفض سن الاقتراع من أجل خلق المزيد من الناخبين الشباب الذين سيواصلون التصويت في وقت لاحق في الحياة.

وبطبيعة الحال ، فإن نظريات دورة الحياة هذه خاصة بالدول أو المجتمعات حيث 18 سنة هي العمر الذي يحتمل أن يغادر فيه الشباب المنزل ، وهو ليس معيارًا في كل مكان في العالم. علاوة على ذلك ، في النمسا والنرويج ، من الممكن أن يكون هناك تأثير جديد (يمكن أن يعزى ارتفاع نسبة المشاركة إلى حداثة التجربة بعد تمريرها لأول مرة) أو تأثير هاوثورن (حيث تركزت زيادة الاهتمام على الشباب مباشرة بعد التغيير في القانون يتسبب في المزيد من الناخبين الشباب في التصويت أكثر من غير ذلك) يؤثر على البيانات. في الواقع ، في النمسا ، في حين كانت معدلات مشاركة المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة في انتخابات عام 2008 (بعد مرور عام على الإصلاح) مماثلة للمجموعات العمرية الأخرى ، انخفض عدد المشاركين في الانتخابات في عام 2013 إلى 63 بالمائة ، أقل بكثير من معدل إقبال 75 ٪ من السكان ككل[121]. حالة اليابان ، حيث تم تخفيض سن الاقتراع من 20 إلى 18 ، تعقيد فرضية دورة الحياة ؛ في الانتخابات التي أعقبت التغيير ، كانت نسبة الإقبال في أوساط المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 19 سنة أعلى من نظرائهم الأكبر سنا ، مما يبرر الحجة القائلة بأن محل إقامة الناخبين له أهمية رئيسية ؛ في اليابان يعيش ما يقرب من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 35 سنة في المنزل[122]، ربما كان هناك اقتراح بعوامل أخرى في تعزيز نسبة المشاركة بين الناخبين الذين حصلوا على حق التصويت حديثًا ، مثل حداثة كونهم "رواد الامتياز"[123].

---

[118] سيريجو خافيير و نيكولاس ايقناسيو تيجريزو . 2014. "وقوع التصويت للشباب في تجربتها التاريخية الأولى." أعدت للمؤتمر الوطني الحادي عشر والمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطية والعلوم السياسية. جامعة روزاريو الوطنية ، روزاريو ، الأرجنتين. http://www.argentinaelections.com/wp-content/uploads/2015/05/Argentina-La-incidencia-del-voto-joven-en-su-primer-experiencia-hist%C3%B3rica.pdf.

[119] ديناس الياس. 2012. "تشكيل عادات التصويت". مجلة الانتخابات والرأي العام والأحزاب 22. https://doi.org/10.1080/17457289.2012.718280.

[120] فرانكلين مارك و برنارد فيسلز. 2002. "تعلم (لا) للتصويت: أساس الأجيال من تراجع الاقبال في الديمقراطيات الراسخة" ورقة قدمت في الاجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية.

[121] ماريا هاوبت و إليزابيث توريك. بدون تاريخ " تثقيف المواطنة في النمسا - التحليل في إطار المشروع 'التفاعل - بناء مواد التعلم الأوروبية معًا حول التعليم من أجل المواطنة' ". Erasmus + and Zentrum Polis. https://www.politik-lernen.at/dl/qLKsJKJKonMKnJqx4KJK/ENGAGE_Analysis_of_Citizenship_Education_in_Austria.pdf.

[122] نوهارا يوشياكي و جيبون لي. 2016. "المزيد من البالغين يتجنبون مغادرة أعشاش الآباء في آسيا من الواقع الاقتصادي القاسي." The Japan Times Online، 2 ديسمبر 2016. https://www.japantimes.co.jp/news/2016/12/02/national/adults-kept-leaving-parents-nests-asia-harsh-economic-realities.

[123] اوديجارد وآخرون. 2015.

بسبب الإطار الزمني الأطول المتضمن ، تعتبر حالة البرازيل مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأنها لا تتوافق مع نظرية دورة الحياة (معظم البرازيليين يتركون منازل والديهم في وقت لاحق من الحياة ، في المتوسط في عمر 24.5)[124] ويبين كيف يمكن أن يحدث "تأثير جديد" مبدئيًا بمرور الوقت. في البرازيل ، يصبح التصويت إلزاميا في سن 18 ، ولكن التسجيل للتصويت والإدلاء بصوته هو أنشطة اختيارية للمواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاما. في أعقاب المعركة الناجحة للحركات الطلابية والنقابات لخفض سن الاقتراع في عام 1988 ، كان لدى الشباب حافز كبير للاستمتاع بحقهم الممنوح حديثًا ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات تسجيل الناخبين بين هذه الفئة العمرية في عامي 1990 و 1992. رغم أن عددهم 16 - انخفضت أعداد المراهقين البالغين من العمر 17 سنة والذين تم تسجيلهم للتصويت في أواخر تسعينيات القرن الماضي ، مع تقلبات الأسعار بمرور الوقت ، مع تسجيل عدد الشباب في هذه الفئة العمرية للاجتماع أو تجاوز المرتفعات الأولية في أعوام 2000 و 2004 و 2008.[125] ويشير هذا التذبذب إلى أن الناخبين المراهقين يبلّغون قرارهم بالمشاركة بناءً على عوامل مماثلة تؤثر على الناخبين بالكامل ؛ منذ عام 1988 ، مرت البرازيل بلحظات من الأمل السياسي وخيبة الأمل السياسية ، والتي يبدو أنها أثرت على اهتمام الناخبين بالسياسة بغض النظر عن سنهم. هذه الفرضية مدعومة بحقيقة أن معدلات مشاركة 16 و 17 عامًا كانت متناقضة مع سنوات الانتخاب التي صوت فيها عدد أكبر من عموم السكان "فراغ" أو أفسدوا صناديق الاقتراع أو امتنعوا عن التصويت. التصويت كمؤشر ضمني من الاحتجاج أو عدم الرضا[126].

شكل 3.1 : عدد من هم في سن 16 و 17 سنة المسجلين للتصويت في البرازيل حسب السنة

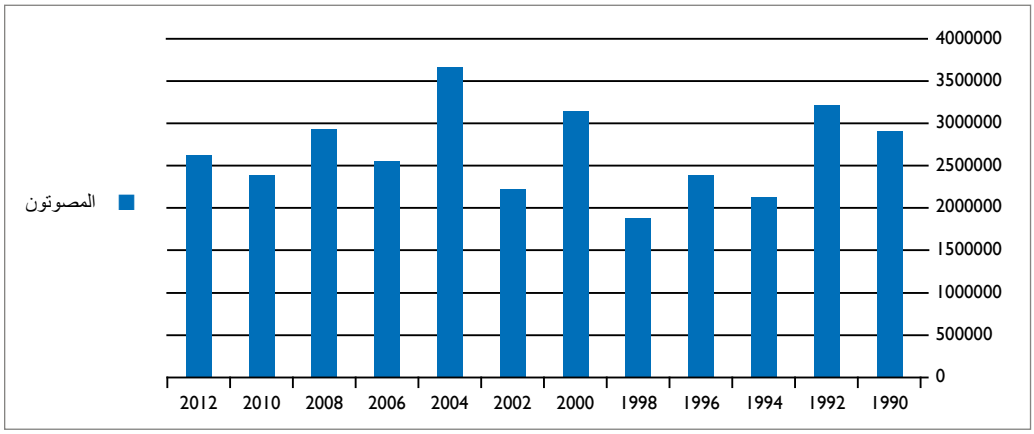

وكما تشير حالة البرازيل ، فإن الإطار القانوني حول الانتخابات يلعب دورًا في تحديد ما إذا كان الإقبال هو سبب مقنع للنظر في تخفيض سن الاقتراع. في بلدان أمريكا اللاتينية التي تسمح بالتصويت لأشخاص تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا ، يصبح التصويت إجباريًا في سن 18 عامًا ، مما يعني أن خلق عادة اختيار التصويت هو أمر غير ضروري إلى حد كبير.

باختصار ، تشير الدلائل المتوفرة إلى أن تخفيض سن الاقتراع إلى 16 سنة كوسيلة لزيادة مشاركة الناخبين له ميزة ، وأن احتمال أن يكون لذلك أثر ضار على معدلات إقبال الناخبين لا يتم تأكيده من خلال الأمثلة الموجودة. بالنسبة إلى البلدان التي تكون فيها مغادرة المنزل في سن 18 عامًا أو حواليها أمرًا شائعًا ، تشير الأمثلة الحالية إلى أن الناخبين البالغين من العمر 16 عامًا و 17 عامًا من المرجح أن يصوتوا أكثر من نظرائهم الأكبر بقليل ، وأن خفض سن التصويت إلى 16 عامًا ، سيكون لدى مزيد من الناخبين فرصة لإجراء التصويت قبل مغادرتهم منزل العائلة. ما إذا كان هؤلاء الناخبون الشباب لأول مرة يواصلون التصويت بعد تركهم المنزل ، وبالتالي خلق تأثير مستمر على مشاركة الناخبين مع مرور الوقت ، ليس سؤالًا تمت إجابته بشكل قاطع في الدراسات الحالية ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى نقص البيانات. ومع ذلك ، فإن الفكرة القائلة بأن المواطن الذي بدأ التصويت في سن 16 عامًا من غير المرجح أن يصوت في وقت لاحق في الحياة لم يتم افتراضه أو إثباته في أي مكان في الدراسات الحالية. وبالنظر بدقة من خلال عدسة لزيادة نسبة إقبال الناخبين ، فإن خفض سن الاقتراع

[124] دانيال ماريانى و فيتوريا أوستتي و رودولفو ألميدا. 2017. "في أي عمر يغادر الناس المنزل في البرازيل؟" Nexo Jornal 27 فبراير 2017. https://www.nexojornal.com.br/grafico/2017/02/27/Com-qual-idade-as-people-saem-de-casa-no-Brazil.

[125] دانييلا سانتياغو.بدون تاريخ."الناخبون الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة: كل انتخابات ، إحصائية جديدة". المحكمة الانتخابية العليا. تم الوصول إليه في 19 سبتمبر 2018. http://www.tse.jus.br/o-tse/escola-judiciaria-eleitoral/publicacoes/revistas-da-eje/artigos/revista-eletronica-eje-n.-2-ano-3/eleitores-menores-de-18-anos-cada-eleicao-uma-nova-estatistica.

[126] المرجع نفسه.

إلى 16 من المرجح أن يكون له تأثير إيجابي إجمالا أو تأثير محايد إجمالا ، مع احتمال ضئيل أن يؤثر التغيير سلبًا على معدلات الإقبال بمرور الوقت. تجدر الإشارة إلى أن الناخبين الشباب ليسوا مضطرين للمشاركة بنفس معدل الناخبين الأكبر سنا لتحقيق هذا التأثير الإيجابي الإجمالي على نسبة المشاركة. وبإظهار أن المراهقين في سن 16 و 17 سنة يصوتون بمعدلات أعلى من نظرائهم الأكبر قليلا ، فإن الأمثلة الحالية تشير إلى أن 16 من المحتمل أن يكون أفضل من 18 سنة لبدء التصويت.

إن الأمثلة المتعددة عبر الإقليمية للحداثة أو تأثير هوثورن الذي يسبب التضخم للمرة الأولى في إقبال الناخبين مباشرة بعد تخفيض سن الاقتراع هي دليل مقنع على أن هذا التأثير شائع. ومع ذلك ، هذه ليست حجة ضد خفض سن الاقتراع ، على الرغم من أنه من الحذر الامتناع عن المبالغة في تأثير التغيير على إقبال الناخبين على أساس نتائج حدث انتخابي واحد. لا يدل بالضرورة وجود تضخم أولي في معدلات التصويت على أن الانخفاض المستمر في معدلات التصويت سوف يتبع ذلك ؛ في البرازيل ، فإن الحداثة الأولية للتغيير في نهاية المطاف طبيعية حتى يبلغ عمر 16 و 17 عامًا تبدو استجابةً للمؤثرات نفسها التي تدفع رضى الناخبين الأكبر سناً أو خيبة الأمل من المناخ السياسي ، مع تقلب معدلات مشاركتهم وفقًا لذلك. وسواء أكان هذا النمط صحيحًا في البلدان التي خفضت في الآونة الأخيرة سنها التصويتية ، سيكون من المثير للاهتمام ملاحظة أن السلسلة الزمنية الأطول للبيانات تصبح متاحة.

تعزيز المواطنة والديمقراطية

يعد إقبال الناخبين أحد التدابير المحدودة للغاية لفائدة تخفيض سن الاقتراع ، وأحد أقل أهمية في البلدان التي لا يمثل فيها انخفاض مشاركة الناخبين الشباب مصدر قلق ، أو في البلدان التي يكون فيها التصويت إجباريًا. إن إقبال الناخبين هو تفويض واحد للمشاركة السياسية على نطاق أوسع ، ولكن المشاركة السياسية ذات المغزى هي أكثر بكثير من مجرد عملية التصويت وحدها. لا يوفر التصويت لصالح التصويت بالضرورة فائدة اجتماعية. يجب أن يبدأ الناخبون الشباب في عملية التصويت بطريقة تعزز قدرتهم كمواطنين وفهمهم للأعراف الديمقراطية.

دور المدارس

إن فكرة خفض سن الاقتراع إلى 16 سنة ستخلق ناخبين مدى الحياة الذين يبدأون التصويت في وقت مبكر من الحياة ترتكز على الاعتقاد بالدور الأكبر الذي يمكن أن تلعبه المدارس. من خلال منح حق الانتخاب للمواطنين في حين أنهم أكثر ميل للتسجيل في التعليم الإلزامي ، يمكن للمدارس لعب دور أكبر في إعداد 16 و 17 عامًا للتصويت ، والشروع في السلوك وغرس التصويت كقيمة. ومع ذلك ، ينبغي ألا يكون هناك افتراض بأن المدارس مجهزة بشكل طبيعي للعب هذا الدور. إن تعليم الناخبين الشباب الذين هم متعلمون سياسيا – أي لديهم المعرفة بخياراتهم وقادرون على تحديد تفضيلاتهم السياسية الخاصة ، ومجهزين بأدوات لفرز المعلومات المضللة - يتطلب مناهج دراسية تعزز هذه المهارات على وجه التحديد. إذا لم تكن هناك قابلية للمراجعة المتزامنة وإصلاح المقاربات التعليمية ، يتم تبديد الفوائد المحتملة للناخبين الذين بلغوا سن الرشد بينما لا يزالون مسجلين في المدرسة[127].

اقترح مارك فرانكلين ، وهو باحث بارز في سلوك الناخبين ، أن خفض سن الاقتراع تحت 18 سنة قد يؤدي إلى مواجهة ارتفاع تكلفة التصويت الذي يحدث عندما تحدث أول انتخابات للناخبين بعد وقت قصير من خروجهم من المنزل العائلي. وهو يرسي هذه التوصية في مناقشة دور المؤسسات التعليمية في دعم هذا التغيير ، مما يوحي بأن التصويت يمكن أن يصبح أرضية لمشروع فئوي فعال - يمكن فيه تصنيف المعرفة والمشاركة السياسية. عادة ما يتم الاستشهاد بأبحاث فرانكلين من قبل مؤيدي تخفيض سن الاقتراع ، لكن فرانكلين يشعر بالقلق من أن بحثه قد انفصل عن سياقه. على وجه التحديد ، يخشى أن يكون العنصر الثاني في بحثه قد ضاع: الدعوة لتقديم دعم قوي للناخبين للمرة الأولى من خلال التربية المدنية.

يمكن للمدارس أن تلعب دوراً في ضمان عدم مشاركة الناخبين الشباب فقط ، ولكن مشاركتهم في إطار يعطي معنى لخبرتهم ويساعدهم على تحديد المرشحين والأحزاب التي تمثل قيمهم. جودة المشاركة مهمة بقدر كميتها. إذا كنا نشجع الناخبين الشباب على التصويت من أجل ذلك ، ما لم يتم منحهم إطار عمل لتحديد المرشحين والأحزاب التي تمثل وجهات نظرهم ، فإننا نؤدي بذلك ، لنا ولديمقراطياتنا ، خدمة سيئة. إن خطر التمثيل "الرمزي" للشباب في الهيئات المنتخبة هو موضوع

[127] في تعريض الناخبين الشباب للمشاركة المدنية والانتخابية من خلال المدارس ، قد يكون من الممكن الحد من تكرار مستويات المشاركة غير المتساوية عبر الأجيال وبين الشبكات الاجتماعية. أي أنه من خلال توفير وصول متكافئ إلى المعلومات حول كيفية وأسباب التصويت في وضع التعليم الإلزامي ، يتم تعريف الناخبين للمرة الأولى بثقافة التصويت في بيئة تعرضهم لرسائل قد لا يتلقونها في عائلاتهم أو شبكات اجتماعية. في سعيهم لتعزيز المواطنة والممارسات الديمقراطية ، يتعين على صانعي السياسة أن يفكروا فيما إذا كانت المدارس العامة تمتلك القدرة والموارد اللازمة لتحقيق هذه النتائج. إن الحجج القائمة على تعزيز دور المدارس العامة في إعلام الناخبين الشباب أكثر منطقية في سياق الديمقراطيات الغنية. الافتراض القائل بأن المدارس ستكون قادرة على توفير تعليم متساو ومعلومات مدنية للمراهقين في البلدان الأقل ثراء من الصعب تبريرها.

تم بحثه في الفصل الرابع من هذا التقرير ، ولكن من المهم أيضًا تجنب المشاركة "الرمزية". مخاوف من أن مشاركة أكبر للشباب يفترض حلها - تمثيل للمصالح الشبابية في مناقشات السياسات ، على سبيل المثال - إذا لم يتمكن الشباب من تحديد تفضيلاتهم السياسية ومن ثم مطابقتها مع المرشحين والأحزاب التي تتبنى وجهات النظر المتوافقة مع تلك التفضيلات.

ليس الشباب فقط دون سن 18 سنة الذين يفتقرون إلى القدرة على المشاركة بطرق مستنيرة ، حيث أن الناخبين الأكبر سنا لا يتمتعون بالضرورة بهذه المعرفة المدنية. غير أن البحث الحالي يشير إلى أن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة أقل دراية من نظرائهم الأكبر سنا بقليل[128]. في حالة النمسا ، تشير الأدلة إلى أن فعل تخفيض سن الاقتراع قد ساعد على سد هذه الفجوة المعرفية ، حيث منح حق الاقتراع الناخبين الشباب حوافز إضافية لإعلامهم ، رغم أن الشابات لم يهتموا بالسياسة أكثر من الشباب[129]. وبالمثل ، تدعم الأدلة الأقل قوة من اسكتلندا هذه النظرية ، حيث أظهرت بيانات 2015 أن الاسكتلنديين حديثي السن الذين حصلوا على 16 و 17 عامًا لديهم مستويات أعلى من الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية مقارنة بأقرانهم في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية سن التصويت لم يتم تخفيضها[130].

في حالة اسكتلندا ، كانت النساء الشابات يعبرن عن رغبة أكبر في الحصول على معلومات سياسية أكثر من أقرانهن الذكور[131]. ومع ذلك ، لم تثبت الأدلة الواردة من النرويج تأثيراً مماثلًا ، وظلت أعمار 16 و 17 سنة وراء نظرائهم الأقدم قليلاً في مستويات المعرفة السياسية والنضج السياسي[132] ، إن اقتراح التوعية المدنية في المدارس يمكن أن يملأ فجوة حاسمة في جعل المعرفة السياسية بين 16 و 17 عاما متكافئة مع عدد السكان المقترعين بالتصويت العام ، بالإضافة إلى تزويد أجيال من الناخبين المطلعين بشكل أفضل للمستقبل. تم إجراء إعادة التفكير في تعليم المواطنة لدعم التحركات لخفض سن الاقتراع في النمسا ، مع إصلاحات التعليم الأولية في عام 2008 ، واستمرار التفكير في التنقيحات اللازمة للمناهج مما أدى إلى إصلاحات لاحقة في عام 2016 [133]. تم إطلاق الإصلاحات ، بقيادة وزارة التعليم الاتحادية والوزارة الاتحادية للعلوم والبحوث ، باعتبارها "مبادرة ديمقراطية" متعددة الجوانب تهدف إلى تمكين الناخبين لأول مرة ، وتوفير الأموال المخصصة للمشاريع المبتكرة التي تركز على الديمقراطية في الممارسة العملية. كما أنشأ قسمًا جديدًا في جامعة فيينا لدراسة وتعزيز تعليم المواطنة. وعلى نطاق أوسع ، غيرت الإصلاحات تدريس تعليم المواطنة في المدرسة ، وخلقت موضوعًا مدرسًا جديدًا مشتركًا ، "التاريخ ، والدراسات الاجتماعية ، وتعليم المواطنة" بدءًا من الصف الثامن للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 15 عامًا. بالإضافة إلى الموضوع الجديد ، تم تقديم نموذج جديد بهدف "تمكين اندماج الشباب في الحياة السياسية بدون توجيهات من طرف ثالث"[134].

بشكل عام ، توضح الأبحاث أن تخفيض سن الاقتراع يتطلب استثمارًا متزامنًا في التربية المدنية. إن هذا الاستثمار سيؤتي ثماره حتى لو لم يتم توسيع سن الاقتراع ، أو إذا لم يكن الإقبال في أوساط 16 و 17 سنة مرتفعا كما هو مأمول ، لأن ضمان أن يكون للتثقيف المدني منافع شاملة لجميع الناخبين. ومع ذلك ، فبدون اعتبارات التغيير في التربية المدنية المصممة خصيصًا لدعم الناخبين الذين تم منحهم حق التصويت ، فإن المكاسب المرتبطة بخفض سن الاقتراع لم يتم تعظيمها ، ولم يتم استخدام التعليم المدني كوسيلة للتخفيف من الأضرار المفترضة.

---

[128] واغنر ماركوس مع ديفيد يوهان و سيلفيا كريتزينغر (2012) التصويت في سن 16: نسبة الإقبال وجودة اختيار التصويت ، الدراسات الانتخابية ، 31 ، صفحة 383-372. https://doi.org/10.1016/j.electstud.2012.01.007

[129] ايفا زيقلوفيتس و مارتينا زاندونيلا . 2013. "الاهتمام السياسي للمراهقين قبل وبعد خفض عمر التصويت: حالة النمسا". مجلة دراسات الشباب 16 (8): 1104-1084. https://doi.org/10.1080/13676261.2013.793785.

[130] جان ايكورن . يناير 2018. "وراء الحكايات على خفض سن الاقتراع: أدلة جديدة من اسكتلندا." كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية المعهد الأوروبي (مدونة). 2 يناير ، 2018. http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2018/01/02/beyond-anecdotes-on-lowering-the-voting-age-new-evidence-from-scotland.

[131] هيل مالكولم، أندرو لوكير، جورج هيد و كريغ ايه ماكدونالد. 2017. "التصويت في سن 16 - دروس للمستقبل من الاستفتاء الاسكتلندي". الشؤون الاسكتلندية 26 (1): 68-48. https://doi.org/10.3366/scot.2017.0163.

[132] "إن أكثر تدابير النضج السياسي استخدامًا هي الاهتمام السياسي ، والمعرفة السياسية ، والفعالية السياسية ، والاتساق في المواقف السياسية ، والاتساق بين المواقف والتصويت". لم تحلل هذه الدراسة الفروق بين الجنسين في مستويات النضج السياسي. بيرغ يوهانس. 2013. "هل تؤثر حقوق التصويت على النضج السياسي لأعمار 16 و 17 عامًا؟ النتائج من عام 2011 محاكمة التصويت في النرويج. "الدراسات الانتخابية 32 (1): 100-90. https://doi.org/10.1016/j.electstud.2012.11.001 . ص. 93.

[133] ايزابيل دي كوستر و إيمانويل سيغالاس. 2018. "التربية المواطنة في المدارس في أوروبا 2017". موجزيورديس . المفوضية الاوروبية. https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/e0f2801c-184c-11e8-ac73-01aa75ed71a1/language-en. ص 74-69.

[134] هاوبت و توريك . بدون تاريخ.

التغيير الشامل

يجب أن تأخذ أي إصلاحات تُبذل لتعزيز مناهج التربية المدنية لتحسين المعرفة السياسية للناخبين الشباب في الاعتبار التنوع داخل هذه المجموعة. هناك ثروة من المؤلفات تشير إلى وجود فجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية والمدنية ، ولكن أقل اعتبار في ما إذا كان ، وكيف ، ولماذا تظهر هذه الفجوة في الشباب[135]. وجدت دراسة أجريت على الأعمار في سن 18 عامًا في المملكة المتحدة أن الطبقة الاجتماعية والتاريخ التعليمي والعرق والجنس تؤثر جميعها على جهود المشاركة السياسية للشباب[136].

وتبدي الشابات ثقة أقل فيما يتعلق بالمعرفة والفهم بالشؤون السياسية من نظرائهن من الرجال. بينما تعترف معظم الأبحاث بوجود نوع من الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية للنساء الراشدات ، فإن بعض الدراسات التي تركز على الشباب لا تجد فروقًا بين الجنسين في الاهتمام السياسي[137]. كما تظهر الدراسات أن الفتيات يملن إلى المشاركة بطرق مختلفة مقارنة بالأولاد[138]. بالنظر إلى عدم التطابق في المؤلفات والحاجة إلى فهم الكيفية التي ينخرط بها الشباب من هويات مختلفة سياسياً ، من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث المتداخلة بحيث يمكن تصميم مناهج التربية المدنية بشكل ملائم بما يفيد جميع الناخبين الشباب والناخبين المستقبليين ، على قدم المساواة. هناك حاجة أيضاً إلى النظر في ما إذا كان التعليم المدني يمكن أن يقلل الفجوة بين الجنسين بين الناخبين الشباب أو إذا زاد من توطيد الفوارق القائمة بين الجنسين في المشاركة السياسية. وتبين البحوث من مالي أنه بعد المشاركة في دورة التربية المدنية ، زاد الرجال مشاركتهم المدنية زيادة كبيرة ، بينما انخفضت المشاركة بين النساء[139]. نظرًا لأن مشاركة المرأة في الدورة كان يُنظر إليها على أنها تحيد عن المعيار الثقافي ، فإن "المرأة إما تفرض نفسها بحد ذاتها كشكل من أشكال التعويض أو تستجيب للحواجز الصريحة التي وضعها الرجال رداً على محاولات المشاركة في النشاط المدني بعد الانتهاء من الدورة[140]. كما وجد تقييم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لبرامج التوعية المدنية في عام 2002 أن "التربية المدنية تميل إلى تعزيز التفاوتات بين الجنسين في المجال السياسي"[141]. على الرغم من أن هذا البحث يركز على النساء البالغات ، في البلدان ذات المعايير الاجتماعية القوية التي تعزز فكرة أن النساء لا ينبغي أن يشاركن في الحياة السياسية ، ينبغي صياغة مبادرات التوعية المدنية للشباب بطريقة تؤدي إلى تعطيل هذه المعايير وتحديها.

التأثير على نتائج الانتخابات والسياسات

لقد كان التركيز على الحجج القائمة على المنفعة لصالح تخفيض سن الاقتراع حتى الآن حول الفوائد المحتملة لمثل هذا التغيير. إن خفض سن الاقتراع كوسيلة لمواجهة انخفاض معدلات المشاركة السياسية الرسمية وتعزيز دور المدارس في دعم الناخبين الشباب هما النتائج المثلى التي طرحها مؤيدو تخفيض سن الاقتراع. ومع ذلك ، فإن أولئك الذين يعارضون تخفيض سن الاقتراع ، يمكن أن يقروا بهذه النقاط ولا يزال لديهم مخاوف كبيرة بشأن ما يعني إن انخفض سن التصويت سيعني للنتائج الانتخابية والسياسية. يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لمعارضة تخفيض سن الاقتراع في أن تمكين المواطنين الأصغر سنًا من التصويت قد يؤدي إلى نتائج انتخابية وسياسية تضر بالمصلحة الاجتماعية. هذه المخاوف تتعدى على اعتبارات الحقوق الأساسية. إذا قرر مجتمع ما أنه في عمر معين ، يصبح حقًا أساسيًا للمواطن في التصويت ، ثم أيضًا حق المواطنين في ممارسة صوتهم وفقًا لتفضيلاتهم ، خالٍ من الإكراه. ومع ذلك ، من منظور المنفعة ، هناك بعض الاعتبارات التي تؤثر على الدرجة التي يمكن أن يتمتع بها المزيد من حقوق الشباب في التأثير على النتائج الانتخابية والسياسية للبلاد.

---

[135] مارك هوغ و دايتليند ستول .2004 "الفتيات الطيبات يذهبن إلى كابينة الاقتراع ، الأولاد السيئون يذهبوا في كل مكان". النساء والسياسة 26 (4-3) : 23-1. https://doi.org/10.1300/J014v26n03_01. يوهالم نيكول وشانيتا مارتن. 2007. "بناء قاعدة الأدلة لمشاركة الشباب: تأملات في الشباب والديمقراطية." :Journal of Community Psychology 35 (6) 807–10. https://doi.org/10.1002/jcop.20180.

[136] هين مات و نيك فوارد. 2014. "التمييز الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب: تأثير العوامل الاجتماعية والتربوية على المشاركة السياسية للشباب في بريطانيا". مجلة دراسات الشباب 17 (3): 360-80. https://doi.org/10.1080/13676261.2013.830704.

[137] كاترينا إيكشتاين و بيتر نواك و بوركارد غنيوز. 2012. "المواقف تجاه المشاركة السياسية والرغبة في المشاركة في السياسة: المسارات طوال فترة المراهقة". مجلة المراهقة ، تطوير المشاركة السياسية والمدنية في مرحلة المراهقة ، 35 (3): 95-485. https://doi.org/10.1016/j.adolescence.2011.07.002 ؛ احمد سعيد. 2015. "دور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة السياسية في بناء اللامبالاة بين الشباب". مجلة سلوك الإنسان في البيئة الاجتماعية 25 (8): 9-801. https://doi.org/10.1080/10911359.2015.1021065 ؛ الين كونيلير . 2009. "المشاركة السياسية للشباب المهاجرين في بلجيكا". مجلة دراسات العرقية والهجرة 35 (6): 37-919. https://doi.org/10.1080/13691830902957700.

[138] واندي فورلونج و فريد كارتميل. 2012. "التغيير الاجتماعي والمشاركة السياسية بين الشباب: جيل واستطلاع 2009/2010 الانتخابات البريطانية". الشؤون البرلمانية 65 (1): 28-13. https://doi.org/10.1093/pa/gsr045.

[139] جيسيكا غوتليب. 2016. "لماذا تتسبب المعلومات في تفاقم الفجوة بين الجنسين في المشاركة المدنية؟ أدلة من مالي ". تطور العالم 86 (أكتوبر): 110-95 . https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.05.010.

[140] المرجع نفسه ، ص. 104.

[141] شارون موريس . 2002. "مناهج التعليم المدني: الدروس المستفادة". PN-ACP-331. سلسلة النشر الفني. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مكتب الديمقراطية والحكم. https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACP331.pdf.

قد يختلف تأثير توسيع حقوق التصويت للمواطنين الأصغر سنا ، على أساس التركيبة السكانية الأساسية للمجتمع التي اقترحت التغييرات. على سبيل المثال ، في أوروبا ، حيث يتقدم السكان في السن ، تشتمل الحجج القائمة على فائدة لصالح تخفيض سن التصويت على تصحيح الدور المؤثر بشكل مفرط للناخبين الأكبر سنًا الذين قد تختلف اهتماماتهم بشكل كبير عن الشباب ، والضرر المحتمل من منح حق التصويت بشكل نسبي عدد قليل من الناخبين الجدد يعتبر أقل. في البلدان ذات التجمعات الشبكية الكبيرة والمتنامية ، يمثل منح المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا التصويت تغييراً أكثر أهمية بالنسبة لحجم الناخبين ، مما يؤدي إلى تضخيم أي شكوك حول التأثير النهائي للقيام بذلك. ولوضع هذا في المنظور ، عندما خفضت مالطا سنها التصويتية إلى 16 ، أصبح 8500 ناخب مؤهلين حديثا ، مما زاد من حجم الناخبين بنسبة 1.9 في المائة. وعلى النقيض من ذلك ، فإن إضافة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة إلى قوائم الناخبين في أوغندا ، وهي واحدة من أصغر البلدان في العالم ، ستضيف أكثر من مليوني ناخب ، بزيادة قدرها 4.9 في المائة[142]. يوضح الحجم المختلف لهذين المثالين كيف يمكن للديموغرافيات الأساسية للبلاد أن تشكل مفاهيم للمخاطر المرتبطة بخفض سن الاقتراع. في بلد يوجد فيه عدد كبير من الناخبين الشباب الذين يتم منحهم حق التصويت حديثًا ، قد يرى صانعو السياسة والجمهور أن التأثير المحتمل على النتائج الانتخابية والسياسية سيكون أعلى.

من منظور الخيار السياسي ، يركز بعض المؤيدين على الطرق التي قد يؤدي بها توسيع عدد الناخبين الشباب إلى تعزيز الجدوى السياسية للقضايا ذات الآفاق الزمنية الأطول والتي قد تكون أقل أهمية للناخبين الأكبر سنًا ، مثل المخاوف البيئية أو قدرة الدفع طويلة الأجل للمعاشات الوطنية أو خطط الضمان الاجتماعي[143]. ومع ذلك ، فإن أحد العناصر المثيرة للجدل في النقاش حول قدرة 16 و 17 سنة من المشاركة في التصويت هو مسألة ما إذا كان الشباب أكثر احتمالا لدعم الأحزاب السياسية المتطرفة. وتبين الأدلة المتاحة تبايناً قوياً بين البلدان ، حيث من المحتمل أن يكون شباب بعض البلدان أكثر قدرة على دعم الأحزاب المتطرفة والاحتجاجات السياسية[144]. في النمسا ، وجد الباحثون دليلًا على أن الناخبين الشباب هم "الأكثر ترجيحاً للاحتجاج على أحزاب مثل تلك الموجودة باليمين المتطرف"[145]. في حين أنه خارج نطاق هذا التقرير لوضع حكم قيم على خيارات التصويت للناخبين الشباب ، مسألة الربط بين الناخبين الشباب واختيار الاصوات هي مسألة تستحق دراسة إضافية ، لا سيما في سياقات انخفاض عضوية الحزب ، والتقلبات الانتخابية ، وجدية جديدة نسبيا للأحزاب المتطرفة في أي من طرفي المنظور السياسي.

بالنسبة إلى أنصار تخفيض سن الاقتراع ، سيكون من غير الحكمة تجاهل المخاوف بشأن اختيار أصوات الشباب دون اعتبار لحسن النية. في تأييد مجلس أوروبا بتخفيض سن الاقتراع إلى 16 ، فإن ذكر المؤلفين الوحيد لدعم الشباب للآراء السياسية المتطرفة هو كما يلي: "كما أظهرت الدراسات الاستقصائية في النمسا والولايات المتحدة ، من غير المحتمل أن يكون لدى الشباب وجهات نظر متطرفة. أو معتقدات تختلف اختلافًا جوهريًا عن مجموعات الناخبين الأخرى. لذلك ، لا يبدو من المحتمل حدوث اضطراب في توازن الآراء السياسية "[146]. والحاشية التي يقدمونها لدعم هذا الادعاء ، في الواقع ، تقول العكس (وهي مقالة يوهان فاجنر و كريتسينغر المذكورة أعلاه ، والتي تجد الدليل على أن الشباب في النمسا هم أكثر عرضة لدعم الأحزاب المتطرفة). إن العوامل السياقية التي قد تجعل الشباب أكثر قدرة على دعم الأطراف المتطرفة ، وما إذا كان هذا هو سبب استبعادهم من قوائم الناخبين ، هي أسئلة مفتوحة تشكل مساحة صالحة للنقاش. ومع ذلك ، فإن حقيقة أن الأدلة تشير إلى أن الشباب في بعض البلدان من المرجح أن يدعموا الأحزاب والمرشحين الذين يتبنون وجهات نظر متطرفة أو غير ديمقراطية ، فإنهم يدفعون بالحاجة إلى التوعية المدنية التي تدعم قدرة الناخبين الشباب على اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن تفضيلاتهم السياسية وزيادة قدراتهم التوعوية وفهم القواعد والممارسات الديمقراطية.

الانتخابات دون الوطنية: أرضية اختبار؟

تعتبر الانتخابات على المستوى دون الوطني أرضية اختبار واعدة لفكرة تخفيض سن الاقتراع إلى 16 سنة ، وفرصة لتنفيذ الإصلاحات التعليمية المتزامنة المصممة لدعم هذه الخطوة[147]. بالنسبة للبلدان التي يبلغ فيها سن الثامنة عشرة سنًا لمغادرة المنزل ، فإن التصويت بـ 16 عامًا في السياق دون الوطني يمنح نفس الفوائد المترتبة على تحديد عادة التصويت في المنزل

---

[142] بيانات البنك الدولي. https://data.worldbank.org/country/uganda تم الوصول إليها في 19 سبتمبر 2018.

[143] انظر جوق تريميل و انطوني ماسون و بيتر هاكنستاد جودلي و ايغور ديمتريجوسكي . 2005 . محرر. "حصص الشباب وأشكال أخرى فعالة لمشاركة الشباب في المجتمعات المسنة". سبرينغر الدولية للنشر. https://www.springer.com/us/book/9783319134307

[144] على سبيل المثال ، هيلاري بيلكنجتون 2014. "هل الشباب يعتنقون الأجندات السياسية اليمينية والراديكالية السياسية؟" يعرض في تحول الدليل إلى سياسة: منتدى سياسة MYPLACE ، بروكسل ، بلجيكا ، 20 نوفمبر. سينثيا ميلر إدريس 2018. "الشباب والحق الراديكالي". دليل أكسفورد للحق الراديكالي ، أبريل. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190274559.013.18.

[145] فاغنر وآخرون. ص. 381.

[146] قرار مجلس أوروبا 387 ، القسم ب ، الفقرة 1: أ (13).

[147] التوصية المتعلقة بالنظر في الانتخابات دون الوطنية تتسق مع قرار مجلس أوروبا المذكور في الحاشية السابقة.

العائلي والالتحاق بالتعليم الإلزامي مع السماح أيضًا بدراسة التأثير من هذا التغيير. كما أنه يقلل من أي مخاطر حقيقية أو متصورة مرتبطة باختيار الأصوات ودعم الأطراف المتطرفة سياسياً على المستوى الوطني.

إن التحرك لخفض سن الاقتراع فقط للانتخابات دون الوطنية هو نهج تبنته بعض البلدان. في حالة إستونيا ، على سبيل المثال ، صوت البرلمان الوطني لخفض سن الاقتراع إلى 16 لإجراء الانتخابات المحلية على الصعيد الوطني. في بلدان أخرى ، مثل ألمانيا ، تم اتخاذ قرار تخفيض سن الاقتراع إلى 16 من قبل مدن محددة. في الولايات المتحدة ، اختارت البلديات الفردية تخفيض أعمار التصويت. إن تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات دون الوطنية يتيح فرصة لمراقبة تأثير هذا التغيير بالإضافة إلى فرصة لاختبار التغييرات في المناهج التعليمية المصممة لدعم الناخبين الشباب - على الأقل في السياقات دون الوطنية حيث تتمتع السلطات التعليمية المرتبطة ببعض الاستقلالية عن المناهج الدراسية. وكما يجادل دانييل هارت وجيمس يونس في كتابهما "تجديد الديمقراطية في أمريكا الشابة" ، "لأن الحكم البلدي أقل استقطابًا أيديولوجيًا من السياسة الوطنية ، فإن المجتمعات المحلية هي سياقات ممتازة لتطوير المعرفة المدنية والترتيبات"[148].

في السياقات ذات الصلة ، يمكن النظر في أنواع مختلفة من الانتخابات البلدية للحصول على حق الاقتراع الموسّع. على سبيل المثال ، وافق الناخبون في مدينة بيركلي بولاية كاليفورنيا على إجراء لخفض سن الاقتراع إلى 16 على وجه التحديد لانتخابات مجلس المدارس[149]. إن منح الشباب حق التصويت في انتخاب الهيئات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر ، مثل هيئات إدارة المدارس ، إلى جانب إصلاحات التربية المدنية ، يمكن أن يسفر عن العديد من المزايا التي يشير إليها المؤيدون إلى تخفيض سن الاقتراع ، مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

ومع ذلك ، إذا كان هدف زيادة مشاركة الشباب والمشاركة السياسية يدفع جهود الإصلاح لخفض سن الاقتراع ، فإن الحد من التغيير في الانتخابات المحلية قد يعطي دفعة أقل وضوحًا من التغيير الذي يشمل الانتخابات الوطنية. غالباً ما تكون الأهمية السياسية للانتخابات هي أكبر عامل يدفع الإقبال[150] ، وقد لا تكون معدلات الإقبال على المشاركة في الانتخابات التي تتم بين 16 و 17 عاماً في الانتخابات دون الوطنية دليلاً على كيفية إقبالهم على المشاركة في الانتخابات الوطنية. يفترض زيغلوفتز وزاندنيللا أن التناقض بين نتائجهم (التي تشير إلى خفض سن الاقتراع يزيد من المعرفة السياسية لمن هم في السادسة عشرة والسابعة عشرة من عمرهم) وقد تكون نتائج بيرغ من النرويج (الذي لم يجد أي زيادة في المعرفة السياسية) هي أن الانتخابات النمساوية وقد تم منح الشباب حق التصويت في جميع الانتخابات الوطنية ، والتي من المرجح أن تولد قدرا أكبر من الاهتمام ، لكن النرويج لم توسع إلا حقوق التصويت في الانتخابات البلدية الأقل أهمية من الناحية السياسية[151]. ومع ذلك ، فإن حالة البرازيل تقدم مثالًا مضاداً: فقد بلغ تقلب المشاركة الانتخابية في سن 16 و 17 سنة ذروته في السنوات التي جرت فيها الانتخابات البلدية. وفقاً للباحثة السياسية مارسيا ريبيرو دياس ، قد يكون هناك عدد أكبر من الشباب الراغبين في التصويت في الانتخابات المحلية والبلدية لأن تركيز المناقشة السياسية في هذه الحالة هو السياق اليومي المباشر للمراهقين ، في حين أن الانتخابات العامة ستظهر بشكل أوسع ، عادة أكثر تعقيدا ، القضايا السياسية[152].

عند تأييد التحرك لخفض سن الاقتراع في الإنتخابات دون الوطنية ، يجب على المدافعين أن يدركوا أن القيام بذلك قد يزيد من احتمال تسارع التحرك نحو تأييد التغيير على المستوى الوطني. يلاحظ مارك فرانكلين أنه "إذا كان هناك شيء يجب على النمسا أن تنتقل إليه ، فإن النتيجة [تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات الفرعية] هي زيادة الضغط السياسي لخفض العمر بشكل أوسع بدلاً من زيادة دراسة النتائج السياسية"[153]. وهذا صحيح بشكل ملحوظ في بعض الحالات ، على الرغم من أن الطريقة التي يضع بها المشرعون هذه القضية يمكن أن تحد من النظرة إلى أن المستوى الوطني لا مفر منه ، كما يتضح من مثال النرويج. في تخفيض سن الاقتراع إلى 16 في البلديات المنتقاة ، كان التنقيب عن تخفيض سن الاقتراع مصاغًا بشكل عام كتجربة تم فيها ملاحظة تأثير التغيير. مكن هذا الحكومة من وضع نهاية نهاية الفترة التجريبية كإيقاف تجربة ، في مقابل إلغاء حق[154].

---

[148] تجديد الديمقراطية في أمريكا الشابة. 2017. أكسفورد ، نيويورك: صحافة جامعة أوكسفورد.

[149] " مقياس Y1 لتمرير خفض عمر التصويت لانتخابات مجلس المدرسة". بدون تاريخ Vote 16 usa.Org (مدونة). تم الوصول إليه في 19 سبتمبر 2018. http://vote16usa.org/project/berkeley-ca.

[150] مارك إن فرانكلين 2005 "أنت تريد أن تصوت حيث يعرف الجميع اسمك: عدم الكشف عن هويته ، والتعبير عن المشاركة والإقبال بين الشباب". قدمت في الاجتماع السنوي للجمعية العلوم السياسية الأمريكية. واشنطن العاصمة. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=D1F2392D90C4FDC524A5EF495F9FBBE7?doi=10.1.1.76.8640&rep=rep1&type=pdf.

[151] ايفا زيغلوفيتس و مارتينا زاندونيلا 2003. ص. 1090

[152] برونو لوبيون 2014. "ما هي النسبة المئوية للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 مع تسجيل الناخبين." جريدة نيكسو 5 أكتوبر 2014. https://www.nexojornal.com.br/expresso/2016/07/07/Qual-%C3%A9-o-percentual-de-adolescentes-de-16-e-17anos-with-t%C3%ADtulo-de-eleitor.

[153] مارك فرانكلين . مراسلات بالبريد الإلكتروني مع ليزا ريبيل 13 فبراير 2018.

[154] علي بوراميداني 2017. "16 سنة و 17 سنة من العمر لا يستطيعون التصويت بعد الان" جريدة النرويج اليوم. 12 مايو 2017. http://norwaytoday.info/news/16-years-old-and-17-years-old-no-vote.

المصدر IFES

تخفيض سن أهلية المرشح

المؤيدون لخفض سن المرشح الذين حرموا المواطنين من القدرة على الترشح لعدة سنوات بعد بلوغهم سن الانتخاب ، يرسل رسالة مفادها أن الناخبين الشباب ليسوا بعد مواطنين مشاركين بالكامل. على الرغم من أنه لا توجد حجج جدية تؤكد أنه يجب أن يتمكن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عامًا من الترشح لمناصب منتخبة ، إلا أن التوجيهات الدولية تشير إلى 18 كأفضل معيار ، أو كحد أدنى في وقت متأخر عن 25 عامًا[155]. لقد بدأت الأعمار المؤهلة للمرشحين أقل في العقود الأخيرة ، حيث بلغ متوسط العمر العالمي الآن 21.9 بالنسبة للهيئات التشريعية الوطنية الأدنى[156]. إن الغالبية العظمى من البلدان لديها مرشح يتراوح عمره بين 18 و 21 و 25 عاما في مجلس النواب الأدنى - مع وجود انقسام متساو إلى حد ما بين هذه العتبات الثلاث[157].

التمثيل هو وسيلة يمكن من خلالها جلب مصالح الأجيال الشابة إلى مناقشات سياسية. يجادل الأكاديميان دانيال ستوكميتر وأكسيل سندرستروم في تحليلهما للتمثيل العمري في البرلمانات ، "إن حجم [الشباب] في الهيئة التشريعية يشكل الدرجة التي يستطيع [الشباب] أن يكونوا متحدثين باسمهم للشباب الآخرين. وعلى نفس القدر من الأهمية ، قد يختلف البرلمانيون الشباب عن البرلمانيين الأقدم من حيث تحديد جدول الأعمال وإدخال الموضوعات ذات الصلة بالشباب. ... قد يؤدي وجود النواب الشباب في المجالس التشريعية إلى تعزيز روابط التمثيل لهذه المجموعات ؛ قد تعزز المواقف الإيجابية بين الشباب تجاه الحكومة ويمكن أن تزيد من استجابة الحكومة لمطالب الجماعات المحرومة[158].

إن زيادة التمثيل في الهيئات المنتخبة هي إحدى الآليات التي يقترح من خلالها المؤيدون البدء في التغلب على التشاؤم لدى الشباب واللامبالاة تجاه الهيئات المنتخبة.

هناك مؤشرات واعدة على أن البلدان ذات الأعمار الدنيا نسبياً لديها عدد أكبر من الشباب في المناصب المنتخبة. ويشير تحليل ستوكميتر وأكسل صندستروم لتركيب الهيئات التشريعية الوطنية إلى أنه "في كل عام يتم تخفيض متطلبات سن المرشح ، ونسبة النواب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 35 وأقل أو 40 سنة وأقل تزداد بنسبة 1 نقطة مئوية أو أكثر"[159]. يتحكم هذا التحليل لنوع النظام ، ودرجة التنمية ، والفساد ، وعمر السكان ، وحصة المسلمين من السكان[160]. ووجد الاتحاد البرلماني الدولي أنه "في البلدان التي تسمح للمواطنين دون سن 21 عاما بالترشح للانتخابات ، فإن ما متوسطه 33.4 في المائة من البرلمانيين أقل من 45 سنة ، مقارنة بنسبة 27.3 في المائة في البلدان التي تتطلب أن يكون المرشح 21 أو أكبر"[161]. تُظهِر كل من هاتين الدراستين علاقة واضحة بين أدنى درجات أهلية المرشحين وانتخاب البرلمانيين الأصغر سنا. على الرغم من أن الارتباط واضح ، فإنه لا يمكن أن نستنتج من هاتين الدراستين أن توسيع حقوق

---

155 "مدونة الممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية: المبادئ التوجيهية والتقرير التوضيحي" 2003. الرأي رقم 190/2002 ، اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2002)023rev-e.

156 الاتحاد البرلماني الدولي ، قاعدة بيانات PARLINE.

157 المعدل المحسوب لأعمار أهلية المرشح في البرلمانات الأدنى وفقاً لقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي.

158 ستوكميتر و صندستروم 2018 ص. 3

159 ستوكميتر و صندستروم 2018 ص. 20

160 إن تحديد متغيرات التحكم هذه هو امتداد للمنهجيات الراسخة المستخدمة لتقييم تمثيل المرأة.

161 الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016 ، ص. 16.

الأهلية للمرشح يسبب زيادة في عدد الشباب في الهيئات المنتخبة. أي أن صناع السياسة الراغبين في تعزيز المشاركة السياسية للشباب قد لا يكونون قادرين على جعل تلك النتيجة أكثر احتمالا عن طريق تخفيض سن أهلية المرشح.

وترتبط مسألة السبب أو الارتباط بالمناقشات المتعلقة بتوسيع الحقوق في جانب العرض مقابل جانب الطلب. عندما يكون هناك طلب على أعمار أقل للمرشحين ، تشير الأمثلة إلى أنه يمكن أن يكون وسيلة فعالة لانتخاب المزيد من الشباب. توضح دراسة حالة من تركيا أنه عندما يكون الشباب مطالبين بحقوق ترشيح إضافية ، فمن المرجح أيضًا أن يستفيدوا من هذه الحقوق. حملة دعوة متعددة الأوجه ، تقودها عدة منظمات شبابية في تركيا ، دفع المشرّعين إلى تخفيض سنّ أهلية المرشح من 30 إلى 25 عام 2006. كان المشرّعون يستجيبون بسرعة للحملة. في انتخابات 2011 اللاحقة ، نجحت منظمات الدعوة نفسها في الضغط على الأحزاب السياسية لإدراج المرشحين الشباب في قوائم الحزب وتخفيض رسوم تسجيل الأحزاب التي قد تعيق المرشحين الشباب. خلال الحملة ، أبقى تحالف الشركاء على قضايا الشباب على جدول الأعمال ورفع الملفات الشخصية للمرشحين الشباب ، مما أدى إلى نجاح انتخاب العديد من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 30 إلى المجلس التشريعي الوطني[162]. إن نجاح هذا الجهد جدير بالثناء ، على الرغم من أنه من الجدير بالملاحظة أن أحد المحاورين في البرلمان التركي أشار إلى أنه تم ترشيح الشباب وانتخابهم من خلال قائمة الحزب الحاكم على أساس ولائهم للفصائل الصاعدة في الحزب. يوضح هذا الادعاء كيف أن انتخاب الممثلين الشباب يخدم مصالح سياسية تتجاوز تمثيل وجهات نظر الشباب في الهيئات المنتخبة ومخاطر التمثيل "الرمزي" في الهيئات المنتخبة.

في بعض السياقات ، تم تخفيض سن أهلية المرشح مع ضجة سياسية ضئيلة. في النمسا ، كان تخفيض سن أهلية المرشح من 19 إلى 18 جزءًا من نفس مجموعة الإصلاحات الانتخابية التي خفضت سن الاقتراع في عام 2007 [163]. واستناداً إلى درجة التغطية والتعليق في ذلك الوقت ، كان تخفيض أهلية المرشح أقل إثارةً من الناحية السياسية من تخفيض سن الاقتراع. وربما يرجع هذا إلى أنه تم تخفيض الأهلية فقط لمدة عام واحد ، وينظر إلى أن أضرار مثل هذا التغيير أقل ؛ حتى لو تمكن الشباب من الترشح للمناصب ، يجب أن يتم انتخابهم من قبل قيادة الأحزاب السياسية للحصول على مقاعدهم المرغوبة.

ومع ذلك ، يمكن أن تكون التغييرات التي تطرأ على سن أهلية المرشح مثيرة للخلاف بدرجة كبيرة. يمكن أن تصبح المناقشات المتعلقة بإزالة الحدود الدنيا للسن مرتبطة بسرعة بالمحادثات لإزالة جميع حدود السن لأهلية المرشح ، بما في ذلك حدود السن العليا. في حين أن شرعية حدود السن الأعلى هي أرضية صالحة للنقاش ، في كل من أوغندا وكينيا ، فإن الانتقال لتغيير أهلية المرشح مرتبط بأهلية مرشحين محددين ، (أي أن أنصار التغيير سعوا إلى التلاعب بالقانون لهندسة النتائج السياسية المرجوة). في أواخر عام 2017 ، صوت البرلمان الأوغندي لتعديل الدستور لإزالة حد أعلى للسن للمرشحين للرئاسة ، وهي الخطوة التي مهدت الطريق أمام الرئيس الحالي يووري موسيفيني (الذي لم يكن مؤهلاً لخوض الانتخابات المقبلة). البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى[164]. على الرغم من أن المحاورين في أوغندا نصحوا بأن هناك حجج قوية لصالح إعادة النظر في متطلبات الأهلية للمرشح ، لا سيما القيود المفروضة على الأفراد دون سن 35 في تنافس بعض المقاعد على مستوى المقاطعة ، في نهاية المطاف طغت المحادثات حول خفض الأهلية على محادثات إزالة الحد الأقصى لسن الرئاسة. في كينيا ، أشار المتحاورون إلى أن الحوار حول قيود عمر المرشحين في منتصف العقد الأول من القرن الحالي كان مدفوعًا إلى حد كبير بالشباب الذين شعروا أنهم حرموا من الحقوق السياسية. في ذلك الوقت ، تم مناقشة الحد الأعلى لعمر المرشح ، ولكن لم يتم تضمينه في النهاية في الدستور اللاحق. إضافة الحد الأعلى في ذلك الوقت كان سيعيق الرئيس الحالي من الترشح في الانتخابات القادمة. ومع ذلك ، طرحت مرة أخرى فكرة إدخال حد أعلى للعمر في عام 2013 كتكتيك لجعل زعيم المعارضة الرئيسي غير مؤهل لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة[165].

تأثير خفض سن المرشح سيتم تشكيله من خلال عوامل أخرى التي تؤثر على الجدوى الانتخابية للمرشحين الشباب ، مثل تمويل الحملات والهياكل الداخلية للحزب ، ولكن الأدلة الواردة من ستوكميتر و صندستروم و عرض الاتحاد البرلماني الدولي ، ترتبط أعمار المرشحين الأدنى بعدد أكبر من الممثلين الشباب الذين يتم انتخابهم. علاوة على ذلك ، فإن تخفيض سن أهلية المرشح له القليل من الأضرار المرتبطة به. يجب أن يكون مؤيدو تخفيض أهلية المرشح مدركين للسياق السياسي الذي تحدث فيه هذه المحادثة ، وأن يكونوا مستعدين للدعوة في بيئة قد تفتح باب لإصلاح انتخابي واحد وقد يفتح الباب أمام مراجعات أخرى لقوانين انتخابية ، ربما أقل ديمقراطية.

---

[162] تم بحث ودراسة حالة هذه الحالة في آنا لورمان. 2013. "تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية: دليل للممارسات الجيدة". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ص. 40 http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/ENG_UN-Youth_Guide-LR.pdf

[163] ويرث ، 2008.

[164] هانيبال جوتوم 2017. "أوغندا: مشروع قانون إزالة الحد الرئاسي للعمر وتمديد مدة العضوية البرلمانية." 27 ديسمبر 2017. http://www.loc.gov/law/foreign-news/article/uganda-bill-eliminating-presidential-age-limit-and-extending-parliamentary-term-passed.

[165] أوليفر ماثينج. 2013. "خطة اليوبيل لعرقلة ريلا في عام 2017" ، مجلة ذا ستار ، كينيا. 16 أغسطس 2013. http://www.the-star.co.ke/news/2013/08/16/jubilee-plan-to-block-raila-in-2017_c817741.

الاستنتاجات والتوصيات

إن المحادثة حول تخفيض أعمار أهلية الناخبين هي تلك التي لها قابلية للتطبيق في الديمقراطيات الموحدة والنامية ، وضرورة تقييم فائدة مثل هذا التغيير أمر مهم بنفس القدر.

الاستنتاج الرئيسي

إثبات أن سن الاقتراع 16 سنة قد يعزز مشاركة الناخبين الشباب ، على سبيل المثال ، له أهمية كبيرة في البلدان التي يكون فيها الإقبال ضعيف للناخبين من الشباب مصدر قلق ، حيث أن التصويت ليس إجباريًا وحيث يكون سن 18 عامًا عامًا لإنهاء التعليم الإلزامي و / أو مغادرة المنزل العائلي. ويعتمد الارتباط بين تخفيض أعمار التصويت والمكاسب الواسعة الانتشار في فهم الناخبين الشباب للمواطنة والديمقراطية على قدرة المدارس ومبادرات التربية المدنية على غرس هذه القيم بالتزامن مع عملية التصويت.

قد تشترك الحجج القائمة على الحقوق لصالح هذا التغيير في العديد من العناصر الأساسية ، وهي الزعم بأن الشباب يملكون القدرة والحق في تشكيل المؤسسات المنتخبة التي تحكم حياتهم. ومع ذلك ، فإن تطبيق الحجج المختلفة القائمة على المنفعة لصالح تخفيض سن الاقتراع قد يكون له تباين أكبر ويجب تقييمه في كل سياق وطني. قد يكون دعم الناخبين الشباب بشكل كاف من خلال المبادرات التعليمية أكثر أو أقل واقعية في السياقات الوطنية المختلفة ، وقد يتطلب درجات مختلفة من الدعم الدولي لتحقيقه. وأخيراً ، ينبغي إشراك المخاوف المتعلقة بتأثير زيادة حقوق الشباب في الانتخاب والنتائج السياسية بحسن نية. ويمكن القيام بذلك عن طريق الاستثمار في أبحاث إضافية لفهم الصلة بين الناخبين الشباب واختيار الأصوات ، لا سيما كيف يمكن أن يتأثر الشباب بشكل فريد من جوانب المشهد السياسي بما في ذلك انخفاض عضوية الحزب ، والتقلبات الانتخابية ، والجدوى الجديدة نسبيا للأطراف المتطرفة من اليسار واليمين.

فيما يتعلق بأعمار أهلية المرشح ، العلاقة مع عدد أكبر من الشباب في المناصب المنتخبة يتم إثباتها تجريبيا والمخاطر المتصورة لمثل هذا التغيير أقل وضوحا.

الاستنتاج الرئيسي

الانتقال إلى خفض أعمار أهلية المرشح سيكون له أكبر الأثر إذا شارك الشباب في الدعوة لتوسيع هذا الحق. إن توسع الناخب القائم على العمر أو حقوق التأهل للمرشح التي يقودها المركز السياسي أقل احتمالاً لتحقيق المكاسب في مشاركة الشباب التي يأمل في تحقيقها.

توصيات للممولين

1. أثناء دعم تطوير الإطار القانوني أو إصلاحه ، **ينبغي للممولين أن يشجعوا على مراجعة أعمار الناخبين وأهلية المرشحين.** في البلدان التي تزيد فيها أهلية الناخبين عن 18 عامًا ، ينبغي للممولين أن يقروا تخفيض سن أهلية الناخب إلى 18 عامًا بما يتماشى مع المعايير الدولية. في البلدان التي توجد فيها مبادرة محلية لخفض الأعمار لأقل من 18 عامًا ، يجب على الممولين تسليط الضوء على أمثلة مقارنة لإبلاغ جهود إصلاح الإطار القانوني ، بما في ذلك خيار تخفيض سن الاقتراع للانتخابات دون الوطنية فقط. كما يجب عليهم التأكيد على قيمة الإصلاحات التعليمية المتزامنة لدعم التحركات لخفض أعمار الاقتراع. يجب على الجهات المانحة دعم المبادرات والحوار الذي يركز على موائمة أهلية المرشح مع عمر الاقتراع ، ولا سيما في الانتخابات دون الوطنية.

2. **ينبغي على الجهات المانحة أن تستثمر في دراسات دقيقة تعتمد على البيانات التي تقيس جوانب متعددة من المشاركة السياسية للشباب عبر الزمن من أجل تقييم أثر وعواقب المبادرات المصممة لتعزيز مشاركة الشباب.** قد لا تكون إمكانية إجراء تغييرات على عمر الناخبين أو أزمنة المرشح قابلة للملاحظة على المدى القصير أو حتى المتوسط ، وهذا هو السبب في أهمية البيانات التي تسمح بالدراسة المقارنة عبر الزمن. يعد جمع البيانات قبل تطبيق التغيير أمرًا أساسيًا للتمكن من مراقبة تأثير هذا التغيير. ينبغي على الجهات المانحة تشجيع جمع البيانات المصنفة عبر أبعاد متعددة بحيث يمكن تحليل تجربة الشباب من هويات وخلفيات مختلفة.

المصدر IRI

توصيات للمنفذين

1. دعم جهود التوعية المدنية المصممة لخلق ناخبين مستندين مصمم خصيصًا للسياقات التي يتم فيها منح الناخبين الشباب حق الامتياز حديثًا. تطوير مناهج دراسية خاصة بالسياق تهدف إلى دعم قدرة الناخبين الشباب على اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن تفضيلاتهم السياسية وزيادة وعيهم وفهمهم للأعراف والممارسات الديمقراطية. راجع 47 للحصول على أمثلة محددة. ينبغي تصميم المناهج الدراسية للحد من التناقضات في معدلات المشاركة بين الشباب والشابات ، فضلا عن الهويات الأخرى المهمشة المتداخلة.

2. **إذا تضمنت جهود البرامج الحكومية اللامركزية أو الديمقراطية دون الوطنية مراجعة للأطر القانونية الانتخابية المحلية أو البلدية ، دعم أو الشروع في حوار حول عمر الناخب ومؤهل المرشح في الهيئات المنتخبة دون الوطنية.** أمثلة على الأماكن التي تم فيها تطبيق الحد الأدنى من أعمار الناخبين أو أهلية المرشحين بنجاح في السياقات الانتخابية دون الوطنية.

توصيات للشركاء المحليين

1. **التشاور مع مجموعة متنوعة من الشباب ومجموعات الشباب بشأن الرغبة في تخفيض سن الاقتراع ؛ إشراك الناطقين الرسميين الشباب والشبكات الاجتماعية في جهود التواصل لإيصال طبيعة وآثار خفض أعمار الناخبين وأهلية المرشح.** إذا كان الانتقال إلى تخفيض سن التصويت أو أهلية المرشح ينبع في المقام الأول من النخب السياسية انطلاقاً من الرغبة في زيادة مشاركة الشباب ، فيجب توسيع هذه الجهود لضمان أن يكون الشباب قادة في الجهود الرامية إلى تفعيل التغيير ووضعهم للاستفادة من أي حقوق موسعة فازوا بها.

2. **التأكد من وجود قابلية للاستثمار المتزامن في التعليم المدني قبل الدفع لخفض سن الاقتراع إلى أقل من 18 عامًا ، أو ربط متطلبات الاستثمار في التعليم المدني بأي اقتراح لخفض أعمار التصويت إلى 16 عامًا.** بالإضافة إلى ذلك ، يجب على صناع السياسة والمعلمين التنسيق لفهم القدرات والموارد المتاحة للمدارس العامة لدعم الناخبين الشباب الذين حصلوا على حق التصويت.

3. **بالنسبة للمناصب الوطنية ودون الوطنية المنتخبة ، تتم موائمة سن أهلية المرشح مع المعايير الإقليمية والدولية ، خاصة إذا كان هناك طلب على المستوى الشعبي للقيام بذلك.** النظر في موائمة أعمار أهلية المرشح مع سن أهلية الناخب / سن الرشد القانوني.

التربية المدنية لدعم التصويت في 16

على الرغم من أن المراجعة الشاملة للتوعية المدنية تقع خارج نطاق هذا التقرير ، إلا أن بعض جوانب التوعية المدنية الخاصة بالجهود المبذولة لدعم الأشخاص الذين يتمتعون بحق التصويت 16 و 17 عامًا تعتبر مهمة للنظر فيها.

قبل إجراء الإصلاحات ، أجرِ تقييماً لفهم المعلمين وإشراكهم في مناهج محو الأمية السياسية

أظهرت نتائج استقصاء المعلمين في اسكتلندا حول وقت تخفيض سن الاقتراع إلى 16 في استفتاء الاستقلال الاسكتلندي لعام 2014 ، كشفت الدراسة أنه على الرغم من أن المعرفة السياسية كانت بالفعل جزءًا من المبادئ التوجيهية للتعليم الوطني ، لم يكن لدى المعلمين فهم واضح لما ينطوي عليه تعليم محو الأمية السياسية واعتبروه أقل أهمية من الجوانب الأخرى للتربية المدنية مثل المسئولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

إصدار إرشادات تعليمية للمدارس للتصدي بشكل واضح لدور التربية المدنية في إعداد 16 و 17 عامًا من العمر للتصويت ، وتوضيح توقعات المعلمين بطرق تؤدي إلى إزالة الغموض حول قدرة المعلمين على التعامل مع الموضوعات الحساسة سياسياً.

يعبر المعلمون عن الخوف من التعرض للعقاب بسبب جلبهم التحيز إلى الفصل الدراسي ، لكن بناء المعرفة السياسية يتطلب التفاعل مع الموضوعات الاستقطابية.

توفير المواد التعليمية المصممة خصيصا وخطط الدروس لجميع المعلمين.

على سبيل المثال ، تقوم مؤسسة Zentrum Polis ، وهي مؤسسة تعليمية تمول اتحاديًا وترتبط بوزارة التعليم الاتحادية والعلوم والأبحاث في النمسا ، بتطوير وتقديم المواد الداعمة عبر الإنترنت[166].

أضف الموارد إلى الميزانيات المدرسية لدعم المشاريع التي تجذب الطلاب إلى المؤسسات المجتمعية خارج المدرسة.

وكان أحد جوانب "مبادرة الديمقراطية" في النمسا هو تخصيص أموال لدعم المشاريع المدرسية المبتكرة التي تعزز "التعلم والديمقراطية الحية" مثل "إقامة برلمان للطلبة. لقاءات مع السياسيين أو الناجين من الهولوكوست أو طالبي اللجوء أو ممثلي مختلف الأديان ؛ مشاريع تركز على الحوار بين الثقافات أو تكافؤ الفرص"[167].

النظر في تقديم دورات تعليم المواطنة المبكرة والمتداخلة من أجل إعداد المواطنين الشباب للتصويت.

في النمسا ، تم تصميم الإصلاحات كجزء من "مبادرة الديمقراطية" التي تبعت عن كثب تخفيض سن الاقتراع إلى 16 عامًا لتصبح سارية المفعول للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 15 عامًا ، مما يسمح لجهود التعليم بالوصول إلى عدد أكبر من الطلاب قبل تقسيمهم إلى المسارات التعليمية المختلفة ، بما في ذلك المدرسة المهنية. يهدف هذا التصميم إلى التقليل من عدم المساواة في الحصول على التعليم المواطني الذي قد يحدث إذا بدأ الطلاب بعد تقسيمهم إلى مسارات تعليمية[168].

تستخدم النمسا أسلوبًا شاملًا للمناهج الدراسية ، ولدى اسكتلندا فصل خاص. في النمسا ، تقرر أن جعل فصل منفصل يستلزم تغيير الوقت بعيداً عن الموضوعات الأخرى ، لذلك تم اتخاذ القرار لجعل وحدات المواطنة أكثر وضوحًا وإلزامًا كجزء من دورات تعليم التاريخ والمواطنة[169].

---

[166] موقع Zentrum Polis. https://www.politik-lernen.at/site/home

[167] هاوبت وتوريك ، بدون تاريخ. ص 6.

[168] المرجع نفسه ، ص 2.

[169] دي كوستر و سيجاليس. عام 2018. ص. 69

استشارة الشباب في تصميم الأنشطة والمناهج الدراسية وإدراك أن الشباب ليسوا مجموعة متجانسة.

أشارت نتائج الاستبيان من الطلاب والمعلمين في اسكتلندا إلى أن تصورات البالغين حول اهتمام الطلاب بالمواضيع السياسية ليست دقيقة[170]. يتطلب تصميم المواد التي تشجع على المشاركة التماس ردود الفعل من الشباب لفهم كيفية تلبيتها لهم. عند تصميم الأنشطة والمناهج ، يجب على اختصاصيي التوعية أيضًا أن يعتبروا أن الشباب ليسوا مجموعة متجانسة. وتعني هويات الشباب الأخرى - بما في ذلك النوع الاجتماعي والعرق والدين والحالة الاجتماعية الاقتصادية والجنس وغير ذلك من العوامل - أن لديهم تجارب فريدة من نوعها ، وأن احتياجاتهم فيما يتعلق بالتوعية المدنية ومحو الأمية السياسية قد لا تكون هي نفسها. يجب أن تصمم البرامج لمراعاة هذه الاختلافات وأن تضمن حصول جميع أنواع الشباب على المساواة في الحصول على التعليم المدني.

فكر في جعل عملية التسجيل للتصويت و / أو الذهاب للتصويت نشاطًا صفيًا. أو توفير النقل الاختياري من المدرسة إلى مراكز الاقتراع. بالنسبة للمواقع التي يتم فيها التصويت خلال ساعات الدوام المدرسي ، يجب توفير إجازة من المدرسة للذهاب والتصويت.

تعزيز محو الأمية السياسية كعقيدة مركزية لتعليم المواطنة.

يجب أن يرتكز تعليم محو الأمية السياسية على المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان ؛ إفساح المجال للمتعلمين لتشكيل وجهات نظرهم حول ما هو صحيح وجيد ، وتوفير مساحة لاختلاف معقول ؛ تشمل مناقشة خاضعة للوقائع ، تستند إلى الحقائق حول مواضيع مثيرة للجدل ؛ مساعدة ناخبين من الطلاب على تحديد تفضيلاتهم السياسية ووضع أيديولوجيتهم الخاصة في إطار سياسي[171] ؛ استخدام التصويت كـ "وسيلة لتدريس ... الشباب لتكوين أذهانهم ، أن يكونوا على بينة من التحيز السياسي والتلاعب وأن يكونوا قادرين على تحديد متى تكون الحجة السياسية وأي حجة أخرى تشويهًا للحقيقة"[172] ؛ والنظر بفاعلية في كيفية يمكن أن تأخذ المناهج في الحسبان بشكل أفضل ومعالجة عدم المساواة في الوصول بسبب الجنس أو الطبقة الاجتماعية الاقتصادية أو الإعاقة أو غيرها من مجموعات الهوية المهمشة.

إن جهود تعليم المواطنة النمساوية تجعل من "التغلب على التحيز والقوالب النمطية والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية بالإضافة إلى التمييز الجنسي والجنسية المثلية" هدفًا محددًا[173]. كما يتم النظر في التجارب المختلفة للفصول الدراسية للطلاب في المدارس الثانوية الأكاديمية والمهنية ، مما يؤدي إلى قرار الحصول على فصل مخصص لتعليم المواطنة للطلاب في المدارس الثانوية المهنية الذين يقضون وقتًا أقل في الفصول الدراسية ، مما يزيد من صعوبة تنفيذ المنهج عبر المناهج.

---

[170] هيل وآخرون. 2017 ، ص 60.

[171] فعلى سبيل المثال ، تشير الدراسات الصادرة من النمسا وكرواتيا إلى أن الناخبين الشباب سيئون بشكل خاص في هذا الشأن. انظر فاغنر وآخرون. 2012 ، ص 376 . إليسين و فالاستا و ديجان بوليت و انجا جفوزدانوفيتش و دونجا بوتوشنيك. . 2013 الشباب في أوقات الأزمات: البحث الأول من مؤسسة IDIZ ومؤسسة فريدريك إيبرت للشباب. زغرب: معهد البحوث الاجتماعية. ص. 117 http://www.idi.hr/izdavastvo/knjige-i-studije/posebna-izdanja

[172] هيل وآخرون ، 2016 ، ص. 61

[173] هاوبت وتوريك ، بدون تاريخ. ص. 4

المصدر IFES

الفصل الرابع

حصص الشباب

المؤلف:

ليزا ريبيل ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

ساهمت ايمي كالفاس ، فينيان بريشر ، جينا كريللو واشلي لو بالبحث في هذا الفصل. وكان دعم التحرير مقدم من إيريكا شين.

شكر خاص لفرق IFES الاقليمية في مصر وكينيا وقيرغيزستان وسريلانكا لمساهماتهم الخبيرة.

كما يعبّر المؤلف عن امتنانه للفرق الاقليمية للمعهد الوطني الديموقراطي وفريق المعهد الجمهوري الدولي في أوغندا ، فضلاً عن إيلون ناتومانيا من المنتدى البرلماني الأوغندي لشئون الشباب لدعمهما أثناء البحث الميداني لهذا المشروع.

حصص الشباب

المصدر IFES

تعريف

يمكن استخدام حصص الشباب لزيادة عدد الشباب المنتخبين إلى الهيئات التشريعية الوطنية و / أو الهيئات دون الوطنية. الأنواع الثلاثة من حصص الشباب المستخدمة في بلدان مختلفة هي:

حصص المقاعد المخصصة **حصص المرشح المشرعة** **حصص الأحزاب السياسية**

المهام الرئيسية

تختلف المبررات المنطقية لاعتماد حصص الشباب بين البلدان ، وتشمل:

- زيادة تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة.
- دعوة الناخبين الشباب كاستراتيجية سياسية.
- إنشاء أنظمة انتخابية تساعد على التخفيف من حدة الصراع.

النتائج الرئيسية

- الحصص المدروسة والقابلة للإنفاذ تزيد من عدد الشباب المنتخبين. ومع ذلك ، تبين أن حصص الشباب الأقل نجاحًا هي أن الفعالية تعتمد بشكل كبير على التصميم.
- يمكن أن تعمل الحصص التي تعترف بالهويات المهمشة المتداخلة ، مثل الحصص المخصصة للجنسين وحصص الشباب ، على تعزيز بعضها البعض بطرق إيجابية.
- في حين أن الحصة الجيدة التصميم يمكن أن تزيد التمثيل الوصفي للشباب ، إلا أن المكاسب الأوسع تعتمد على الجهود المتضافرة والمتضافرة لتمكين الشباب من أن يكونوا ممثلين للأصوات في الهيئات المنتخبة.

التوصيات الرئيسية

- إذا تم تبني حصة من الشباب ، فصمّم مقياسًا متوافقًا مع النظام الانتخابي الأوسع الذي من المرجح أن يزيد عدد المرشحين الشباب الذين يتنافسون في الانتخابات ويفوزون بها.
- معالجة العوائق المعترف بها لمشاركة الشباب التي تمنع المرشحين الشباب من خلفيات مختلفة من التنافس عن طريق حصص الشباب وضمان الاعتراف بحصص الشباب كهوية مشتركة.
- النظر في تعزيز حصص الشباب دون الوطنية ، مثالياً مع الاستثمار في القدرات المستهدفة في المرشحين الشباب والمشرعين على المستوى المحلي.

نقاط البيانات الأساسية

+21 دولة لديها حصص الشباب

5: أوغندا تحتفظ بـ 5 مقاعد في البرلمان للشباب المنتخبين عبر المجلس الوطني للشباب

20: بيرو لديها 20 في المئة حصة الشباب للانتخابات دون الوطنية.

المقدمة

برزت حصص الشباب بين مجموعة من التغييرات القانونية والسياسية التي يتم تبنيها حول العالم في محاولة لزيادة تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة وتشجيع زيادة المشاركة السياسية للشباب. يسعى هذا الفصل إلى سد الفجوة في الفهم الحالي لحصص الشباب من خلال إضافة للمعرفة الموجودة حول تصميمها وتنفيذها والتفاعل مع الجوانب الأخرى للأطر الانتخابية. كما يقيّم مدى فعالية حصص الشباب في زيادة تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة.

لا توجد أنماط جغرافية محددة في اتجاه البلدان التي اعتمدت حصص الشباب ، والتي يبدو أنها ظهرت بشكل عضوي في عدد من البلدان المختلفة في كل من الديمقراطيات المتقدمة والناشئة. على الرغم من أن زيادة أصوات الشباب في الهيئات المنتخبة هي الدافع الأكثر وضوحاً لتبني نظام الحصص الشبابي ، إلا أن الأساس المنطقي لاعتماد نظام الحصص في بعض المواقع يتضمن الرغبة السياسية في جذب الناخبين الشباب أو ، في بعض البلدان ، كوسيلة للتخفيف من العنف.

وبغض النظر عن الأساس المنطقي لإنشاء نظام كوتا للشباب ، فإن هذا التدبير ، في أكثر مستوياته الأساسية ، هو الذي يهدف إلى زيادة عدد الشباب الذين يشغلون مقاعد في الهيئات المنتخبة. ومن بين 45,000 عضو في البرلمان في العالم ، فإن 1.9 بالمئة منهم تحت سن الثلاثين ، و 14.2 بالمئة تحت سن الأربعين ، و 26 بالمئة تحت سن 45 - وهي زيادة طفيفة عن نفس الفئات العمرية منذ عام 2014 [174]. إن غياب تمثيل الشباب ، عندما يقترن بمعدلات منخفضة من المشاركة السياسية التقليدية ، يعزز بعضنا البعض لخلق مجموعات من الشباب التي تنفر بشكل متزايد من الأحزاب السياسية والمؤسسات. وفي الوقت نفسه ، يفشل اللاعبون السياسيون في معالجة مصالح الشباب لأن الشباب لا يشاركون كناخبين ، ولا يتم تمثيلهم في المناصب المنتخبة[175]. إن الطريق لعرقلة هذه الدورة ، إذن ، هو إدخال المزيد من الشباب في المناصب السياسية.

علاوة على ذلك ، لتحسين الوضع السياسي للفئات المهمشة ، يحتاجون إلى أعضاء منتخبين في منصب منتخب ؛ إذا كانت الحصة تنتج ببساطة أصحاب مناصب شباب الذين هم مدينون لرؤساء الأحزاب ولا يمثلون شواغل الشباب الأوسع ، فإن الحصة ستفقد المعنى بسرعة. يعتبر التمثيل الوصفي للشباب (المزيد من الشباب المنتخبين) قياسًا مختلفًا تمامًا عما لو تم تمكين الشباب كقادة. ومع ذلك ، فإن زيادة التمثيل الوصفي للشباب شرط ضروري لرفع أصوات الشباب في الهيئات المنتخبة ، والحصص هي أحد السبل الممكنة لتحقيق هذه الغاية[176].

البحوث القائمة على حصص الشباب محدودة للغاية. يصعب الحصول على معلومات يسهل الوصول إليها بشأن هيكل حصص الشباب وتنفيذها وتأثيرها بالنسبة للعديد من البلدان التي لديها هذه الحصص ، ولا توجد قاعدة بيانات شاملة للبلدان التي تستخدمها. أحدث تقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعامي 2014 و 2016 حول مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية أرضية جديدة حول موضوع حصص الشباب ، مع معلومات أساسية حول 15 بلد بها حصص شباب. تم جمع هذه المعلومات من خلال استطلاعات تم توزيعها على البرلمانات الوطنية ، ولكنها لم تطرح أسئلة تفصيلية حول ترتيبات حصص الشباب. بعض المشاركين في الاستطلاع الذين أبلغوا عن وجود حصة للشباب في بلدهم لم يقدموا سوى تأكيد بأن هذه الآلية موجودة في شكل ما. تقتصر المعلومات المتعلقة بموضوع حصص الشباب على درجة أن بعض هذه الاستجابات الإيجابية لا يمكن التحقق منها بسهولة من خلال المصادر الأولية أو الثانوية المتاحة. ومن المرجح أن تكون حصص الشباب أكثر انتشارًا مما يُعتقد عمومًا ، حيث وجدت هذه الدراسة 21 بلداً بها شكل من أشكال الحصة الشبابية ، ومن المحتمل أن هناك دولًا إضافية لديها حصص طوعية من الشباب الحزبي و / أو حصص على مستوى محلي لم يتم تحديدها هنا.

تركز المؤلفات الأكاديمية المحدودة حول موضوع حصص الشباب بشكل أساسي على استكشاف فلسفي لفكرة العدالة بين الأجيال في المجتمعات المسنة - أي استكشاف افتراضي للأثر المحتمل لحصص الشباب في الديمقراطيات النامية[177]. ومع ذلك ، فإن معظم الحصص الشبابية المبتكرة ذات الأهمية العددية والابتكارية موجودة في بلدان خارج شمال الكرة الأرضية ، وقد يكون هذا الظهور العضوي لحصص الشباب بطرق لا تتسم بالديموقراطية الموحدة عاملاً من أسباب بقاءها غير مكتملة.

---

[174] "مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية". 2016. الاتحاد البرلماني الدولي.
https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/youth-participation-in-national-parliaments ص. 6

[175] انظر الفصل الأول من هذا التقرير p. 6

[176] لمزيد من المناقشة حول سبب أهمية تمثيل الشباب ، انظر الفصل الثالث من هذا التقرير ، page 29.

[177] انظر جوق تريميل و انطوني ماسون و بيتر هاكنستاد جودلي و ايغور ديمتريجوسكي . 2005 . محررو. "حصص الشباب وأشكال أخرى فعالة لمشاركة الشباب في المجتمعات المسنة". سبرينغر الدولية للنشر http://www.springer.com/us/book/9783319134307

المنهجية

بعد إجراء مراجعة شاملة للأدبيات الموجودة حول حصص الشباب ، حدد هذا التقرير قائمة أولية للبلدان لتحليل أعمق. وشملت الأعمال المكتبية الأولية مراجعة الأطر القانونية الانتخابية واستشارة المصادر الثانوية حيثما توفرت ، رغم أن هذه المصادر محدودة. وقدّم المحاورون في قيرغيزستان وكينيا والفلبين وجهات نظر حول تجربة تلك البلدان في حصص الشباب ، واستخدمت مراجعة للأدب الناطق باللغة الإسبانية للحصول على فهم أكبر لحصص الشباب في بيرو. ومكّن رصد مصادر الأخبار العالمية على مدار تسعة أشهر من إضافة العديد من الحصص العمرية التي لم يتم تحديدها في السابق (دوليًا)[178]. وبالنظر إلى أن أوغندا لديها واحدة من أطول التجارب المستمرة مع تخصيص حصة الشباب في المقاعد على المستويين الوطني ودون الوطني ، فقد أجرى هذا التقرير العمل الميداني في كمبالا من أجل فهم أفضل لتطور وفائدة التدبير في تعزيز تمثيل الشباب الوصفي والموضوعي. تم جمع المدخلات من أكثر من 40 حكومة ، ومجلس الشباب الوطني ، والحزب السياسي ، ومحاوري المجتمع المدني من خلال المقابلات الفردية والجماعية شبه المنظمة. وأجريت أيضا مقابلات شخصية مع محاورين في اللجنة الانتخابية السريلانكية ومع دعاة من شباب سريلانكا للحصول على منظور بشأن تجربة البلد مع حصته من الشباب.

ونظراً لوجود القليل من المعلومات الأساسية حول طبيعة حصص الشباب الحالية ، فإن هذا الفصل يبدأ بنبذة شاملة عن مكان وفي اي صورة موجودة مثل هذه التدابير. درجة التفصيل الوصفي المتضمنة متعمدة ؛ هذه المعلومات غير متوفرة في مصادر أخرى ، ويمكن أن تكون الملخصات الموجزة مضللة. لم يتم تجميع المعلومات الوصفية من هذا النوع في مصادر أخرى ويمكن أن توفر خطًا أساسيًا للممولين والمنفذين والشركاء المحليين لفهم الأمثلة الموجودة. ثم ينتقل الفصل إلى تحليل لفاعلية وتأثيرات نماذج الحصة المختلفة ، من خلال النظر إلى نجاح حصص الشباب في زيادة عدد الشباب في المناصب المنتخبة ، والاعتبارات الخاصة بتصميم حصة شاملة ، والأساس المنطقي المختلف لاختيار حصة الشباب. ثم يستكشف الفصل ما إذا كان تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة سيؤدي إلى نتائج سياسية أفضل للشباب. وتقدم دراسة حالة عن التجربة الأوغندية استكشافا ، بمزيد من العمق ، لهذه الاعتبارات المختلفة عمليا ، بما في ذلك الإقرار بتأثير البيئة المواتية على ترشيح الشباب وانتخابهم. يختتم الفصل بتوصيات واعتبارات للجهات الفاعلة المحلية والدولية.

[178] جيهان ، فاطمة روسون. بدون تاريخ."الحصص الشبابية ، شباب الشباب أو "قيادة الشباب وحركة الشباب"؟ ردا على التركيبة السكانية للعمر."غير منشورة".؟ اقتصرت هذه المراقبة على مصادر الأخبار باللغة الإنجليزية.

المصدر NDI

لقطة عالمية: حصص الشباب

يمكن استخدام حصص الشباب في كل من الهيئات التشريعية الوطنية والهيئات الفرعية. وتختلف عتبة العمر التي ترتبط بها حصص الشباب بين البلدان ، مع كون الثلاثين والثالث والثلاثين هي الأسقف الأكثر شيوعًا ، على الرغم من أن المغرب يحدد الحد الأدنى للعمر عند 40 عاماً من أجل مقاعدهم المخصصة ، ويحدد حزب التجمع الديمقراطي القبرصي عتبة العمر لحصصهم الحزبية في 45. في حين أن تعريفات الشباب تختلف من بلد إلى آخر ، فإن الحصص التي تحدد عتبة السن 40 أو 45 قد لا تفعل الكثير في رفع الأصوات التي لم يتم الاستماع إليها بالفعل. يأخذ الحزب الأخضر الألماني نهجا مختلفا. بدلاً من وضع حد للعمر ، تم اعتماد "عدد جديد من الحصص" في العديد من قوانين الأحزاب على مستوى الدولة بهدف تشجيع انتخاب المرشحين الأصغر سنًا من خلال الحد من مزايا شغل الوظائف التي يمكن أن تبقي الشباب خارج الهيئات المنتخبة. تملي هذه القاعدة أنه يجب ملء مرشح من بين كل ثلاثة أماكن متتالية في قائمة الحزب بمرشح لم يخدم في برلمان الولاية أو الفيدرالية أو البرلمان الأوروبي ، مع هدف رئيسي يتمثل في زيادة تمثيل الشباب[179].

على الرغم من أن حصص الشباب كانت موجودة في عدد محدود من البلدان لعدة عقود ، فقد ظهرت حصص جديدة للشباب في شكل ما في أكثر من ستة دول في السنوات العشر الماضية. من المعقول أنه مع اعتماد الحصص المخصصة للجنسين للهيئات التشريعية بأعداد أكبر في جميع أنحاء العالم ، أصبح استخدام نظام الحصص لتشمل مجموعات أخرى مستبعدة تاريخيا نهجاً سياسياً على نحو متزايد. وقد ظهرت توصيات تشجع على النظر في حصص الشباب واعتمادها في عدد من منشورات الشباب البارزة في السنوات الأخيرة[180].

[179] ماريون ريزر. 2014. "عالم تمثيل المجموعات في ألمانيا: تحليل قواعد الحزب الرسمية وغير الرسمية والحصص في عملية اختيار المرشح". مجلة العلوم السياسية الدولية 35 (1): 55-66. https://doi.org/10.1177/0192512113507732. ص . 59.

[180] "مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية". 2014. الاتحاد البرلماني الدولي ؛ "مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية ، 2016 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2017. مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية - كتيب هيئات الإدارة الانتخابية - http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/youth-participation-in-electoral-processes-a-handbook-for-embs.html ، آنا لورمان. 2013. "تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية: دليل للممارسات الجيدة". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/ENG_UN-Youth_Guide-LR.pdf.

حصص الشباب في جميع أنحاء العالم

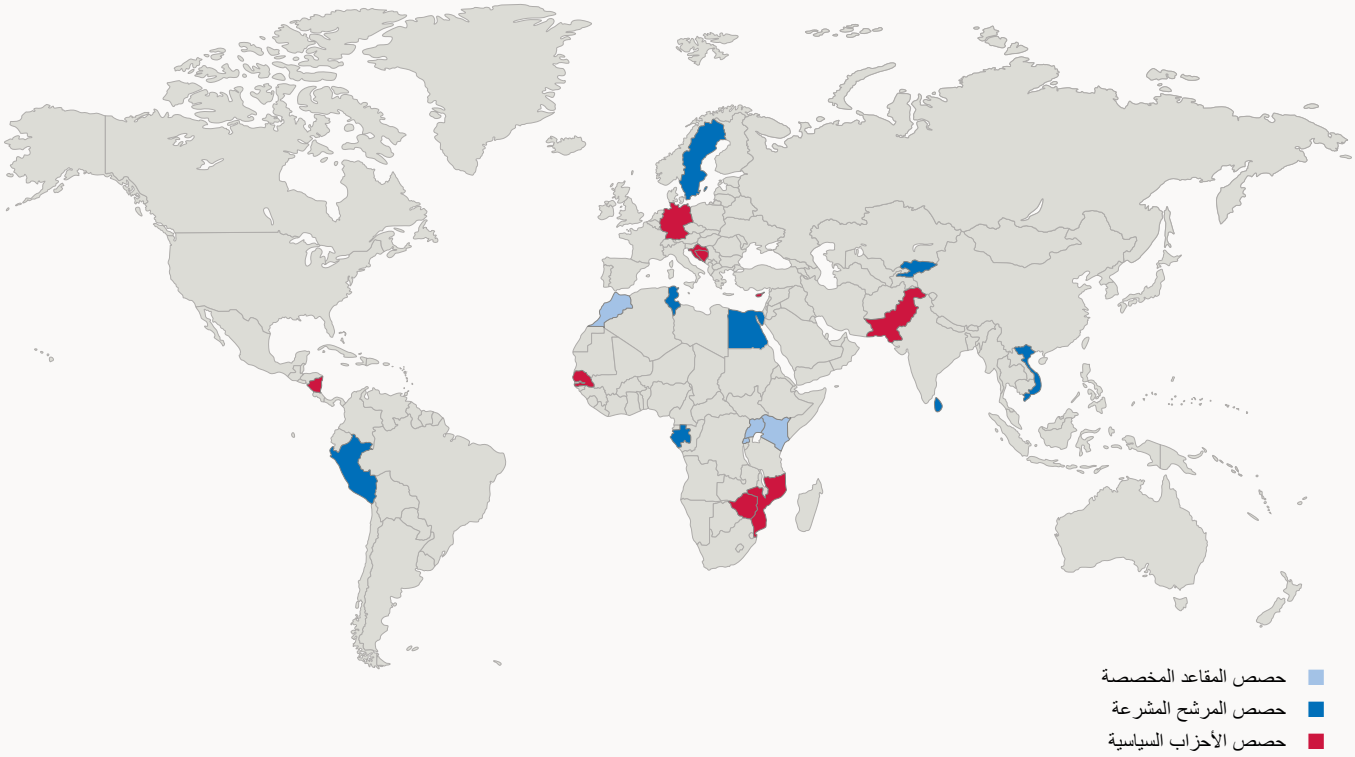

تعريفات

كما هو الحال مع حصص النوع ، تأخذ حصص الشباب في المقام الأول ثلاثة أشكال:

حصص المقاعد المخصصة - حيث يتم تعيين عدد محدد من المقاعد للمندوبين تحت فئة معينة من العمر ، ويتم انتخابهم عمومًا من خلال قواعد انتخابية خاصة تم تبنيها لغرض ملء هذه المقاعد.

أمثلة: كينيا ، المغرب ، رواندا ، أوغندا

حصص المرشّح الشرعية - الحصص القانونية المطلوبة لعدد من الأفراد عند سن معينة يجب أن تقدم كمرشّحين من الحزب. يمكن أن يكون المجموع هو الحد الأدنى أو نسبة مئوية مغطية، دون الإشارة إلى ترتيب القوائم أو ترتيب القوائم للمرشحين الشباب.

أمثلة: مصر ، الغابون *، قيرغيزستان ، بيرو ، سريلانكا ، تونس ، فيتنام *

حصص الأحزاب السياسية - الحصص الطوعية التي تعتمدها الأحزاب السياسية الفردية ، إما مطبقة بشكل غير رسمي أو تم اعتمادها رسمياً في القوانين الأساسية للحزب ، والتي تلزم الحزب بوضع عدد معين من المرشحين الشباب على قوائمهم الحزبية أو التنافس في الدوائر الانتخابية. يمكن لقوانين الحزب هذه تحديد متطلبات لترتيب القائمة أم لا.

أمثلة: البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، قبرص ، ألمانيا ، موزامبيق *، نيكاراغوا ، باكستان ، السنغال ، السويد ، زمبابوي

* تقرير ذاتي - لم يتم التحقق منه

حصص المقاعد المخصصة

لدى كل من أوغندا ورواندا وكينيا والمغرب حصص مقاعد مخصصة للشباب ، لكنهم يستخدمون آليات قانونية مختلفة. في أوغندا ، يتم انتخاب خمسة مقاعد من خلال هيكل المجلس الوطني للشباب ؛ أربعة مقاعد تمثل المناطق الإقليمية وواحد هو مقعد على مستوى البلاد ومخصص لشابة[181]. وفي رواندا ، يُستخدم المجلس الوطني للشباب أيضا كوسيلة لتحديد وانتخاب ممثلي الشباب لشغل مقعدين شباب محجوزين في مجلس النواب[182]. أنشأ دستور كينيا لعام 2010 (12) مقعدًا في مجلس النواب الأدنى لممثلي مجموعة من المجموعات المهمشة. بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال ، مع قائمة المرشحين الذين يتناوبون بين المرشحين من الذكور والإناث. المرشحون لملء هذه المقاعد يتم ترشيحهم من قبل الأحزاب السياسية ، والطابع المتعدد المجموعات للحصص يعني أنه لا يوجد حد أدنى لعدد المقاعد المضمونة للشباب[183]. بالإضافة إلى ذلك ، يوجد مقعدان مخصصان للشباب في مجلس الشيوخ الكيني ، رجل واحد وامرأة واحدة ، ويتم الاحتفاظ بأربعة مقاعد للشباب في كل مجلس مقاطعة[184]. زاد المغرب عدد المقاعد في مجلس النواب في عام 2011 لإنشاء مقاعد مخصصة للنساء والشباب على حد سواء ؛ يتم حجز 30 مقعدًا للرجال دون سن الأربعين[185].

عوامل النظر في تصميم حصة المقعد المخصص تشمل عدد المقاعد المخصصة ، والتي قد تأخذ في الاعتبار الحجم الإجمالي للهيئة التشريعية ، والعدد المقارن للمقاعد المخصصة في حصص المقاعد المخصصة للمجموعات الأخرى ناقصة التمثيل أو مجموعات المصالح ، وحجم وطبيعة الدائرة التي يقصد بها تمثيل مقاعد الشباب. عامل آخر للنظر هو الحد الأدنى لعمر تخصيص مقاعد الشباب وما إذا كان يجب أن يكون المرشح عند هذا السن طوال مدة ولايتهم في المكتب أو فقط في وقت الانتخابات. وعلاوة على ذلك ، فإن النظر في ما إذا كانت المقاعد المخصصة تأخذ في عين الاعتبار هويات الشباب المشتركة ، ولا سيما كيفية دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في المقاعد المخصصة ، أمرا هاما. إذا كانت هناك حصة محصورة في مقعد ، يتم التشجيع بقوة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر المقاعد لكل من الشباب والشابات.

حصص المرشح المُشرّعة

تعد قيرغيزستان وتونس ومصر أمثلة على الدول التي قامت بتشريع نظام حصص المرشح للشباب على المستوى الوطني. في عام 2010 ، تم تغيير قانون قرغيزيا الانتخابي ليطلب من الأحزاب السياسية أن يكون 15 في المائة من قوائم مرشحيها مؤلفة من أشخاص دون سن 35 ، مع اشتراط إدراج خمسة مرشحين شباب في أول 65 اسمًا في قائمة كل حزب[186]. تتمتع لجنة الانتخابات المركزية في قرغيزستان بسلطة رفض القوائم التي لا تمتثل[187]. كما تحدد تونس نظام القوائم في حصة المرشح المُشرّعة ، مع اشتراط أن يكون أحد المرشحين الأربعة الأوائل في قائمة كل طرف للهيئة التشريعية الوطنية أقل من 35 سنة. ويجب على الأطراف الامتثال لهذا المطلب من أجل الحصول على كامل مبلغ تمويل الحملة العامة[188]. بالإضافة إلى الكوتا على المستوى الوطني ، تتطلب تونس أيضا أن يكون أحد أفضل ثلاثة مرشحين من بين ستة مرشحين في القوائم الحزبية للانتخابات المحلية والإقليمية أقل من 35 سنة ، ذكرا وأنثى واحدة[189]. في مصر ، التي تستخدم نظامًا انتخابيًا موازًا ، يتم حجز ما لا يقل عن 16 مقعدًا من أصل 120 مقعدًا في قائمة مغلقة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 عامًا في يوم الترشيح[190]. ينص القانون الانتخابي على أن هذا الحكم لا يدخل حيز التنفيذ إلا في أول انتخابات بعد إصدار القانون ، الذي جرى في عام 2015. ما إذا كان تجديد هذه الحصص سيتم تجديده للانتخابات البرلمانية المقبلة غير مؤكد في وقت كتابة هذا التقرير . ينص الدستور المصري[191] على حصة دون وطنية تتطلب 25٪ من المقاعد في المجالس المحلية لأفراد دون سن 35 سنة. تضم الفلبين ، مثل كينيا ، الشباب كقطاع واحد ضمن قائمة الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصًا المعترف بها في قانونهم الانتخابي.

---

[181] يتم استكشاف تجربة حصص الشباب في أوغندا بمزيد من العمق في دراسة الحالة على p. x-z

[182] دستور جمهورية رواندا ، 2003 ، المادة 75.

[183] دستور كينيا المادة 97 القسم. 1 (ج).

[184] دستور كينيا المادة 98 القسم 1 (ج).

[185] قانون المغرب الأساسي 165-11-1 ، 14 أكتوبر 2011 ، المادة 23

[186] القانون الدستوري: في الانتخابات الرئاسية وجوجورك كنيش في جمهورية قيرغيزستان المادة 60 (3). إن الترجمات الإنجليزية المتاحة لهذا القانون تشمل فقط مواصفات 15٪ من المرشحين يجب أن يكونوا شبابًا ، لكن المحاورين في قرغيزستان أكدوا أن حكم أمر القائمة موجود في القانون.

[187] المرجع نفسه ، المادتان (61) 3 و (61) 7.

[188] قانون الانتخابات والاستفتاء التونسي ، 2014 ، المادة 25.

[189] القانون التونسي الخاص بالانتخابات المحلية والإقليمية ، مادة 49 (10).

[190] مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2014 "بشأن سن قانون مجلس النواب" ، المادة 5.

[191] الدستور المصري 2014 ، المادة 180.

كما أن حصص المرشّح المُقيّدة التي تقتصر على المقاعد دون الوطنية هي أيضاً خيار تم توظيفه في البلدان التي تسعى إلى هندسة زيادة تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة. هناك حجة قوية مفادها أن خط الأنابيب الخاص بالقادة الوطنيين يبدأ على المستوى المحلي ، لذا فإن جعل الشباب أصغر سناً يمارسون العمل محلياً ، يعد طريقة فعالة لدعم القادة الشباب القادرين على المستوى الوطني. وكما ذكر أعلاه ، فإن تونس وأوغندا وكينيا ومصر لديها حصص شبابية وطنية ودون وطنية. غير أنه من الممكن أيضا أن يكون لبلد ما حصص دون وطنية دون نظير وطني. تعتبر بيرو وباكستان وسري لانكا أمثلة على الاختلاف في هذا الترتيب. تتطلب حصة الشباب في بيرو ، التي يشار إليها باسم "عشبة الشباب" (Diezmo Juvenil) ، أن نسبة 20 في المائة من المرشحين في جميع الانتخابات المحلية والإقليمية يقل عمرهم عن 29 سنة[192]. في باكستان ، اعتمدت مقاطعة واحدة على الأقل حصة نسبتها 5 في المائة من الشباب[193]. في عام 1990 ، قدمت سريلانكا حصة تتطلب ٪40 من المرشحين في الانتخابات المحلية أن يكونوا أقل من 35 عامًا[194]. في عام 2012 ، خُفضت الولاية لتشمل الشباب بشكل كبير ، حيث تم تغيير الحصة من واحدة حددت أن ٪40 من المرشحين "يجب" أن يكونوا شبابًا إلى واحد ذكر أن ٪25 من المقاعد "قد" يتم الاحتفاظ بها للشباب والنساء المشتركين. في عام 2017 ، أصبحت الحصة البالغة ٪25 إلزامية للنساء فقط ، في حين ظلت حصة الشباب ٪30 طوعية وبالتالي غير قابلة للتنفيذ[195]. وبالمقارنة ، فإن العديد من الحصص دون الوطنية الموجودة - 20 في المائة في بيرو ، و 40 في المائة (الآن 30 في المائة) في سريلانكا ، و 25 في المائة في مصر - هي أكثر أهمية من الناحية العددية من الحصص التي تُرى على المستوى الوطني. تشير هذه النسب المئوية الكبيرة نسبياً إلى أن اعتماد حصص الشباب على المستوى دون الوطني قد يكون خياراً أكثر قابلية للتطبيق من الناحية السياسية ، أو يُنظر إليه على أنه خيار أقل خطورة ، من وضع حصة على المستوى الوطني.

على غرار حصة المقاعد المخصصة ، يجب أن تأخذ حصة المرشح المُشرّعة بعين الاعتبار الحجم العددي للحصة (بشكل عام نسبة أو عدد معين من المواضع في قائمة الحزب) ، والحد الأدنى للعمر ، وعتبة العمر التي يجب النظر فيها كمرشحين شباب ، وكيفية دمج الاعتبارات الجنسانية بطريقة فعالة لتعزيز ترشيح الشباب من الذكور والإناث على حد سواء ، مع ذلك إن بعض الاعتبارات ، مختلفة. يجب أن يأخذ تصميم الحصة المرشحة المقترحة في الاعتبار أيضًا الأحكام التي تحدد أمر القوائم لضمان وضع مرشح الشباب في مناصب قابلة للربح ، بالإضافة إلى آلية إنفاذ يتم بموجبها ضمان امتثال الطرف الحصة. أكثر آليات التنفيذ شيوعًا هي الوصول إلى التمويل العام أو رفض قوائم الحزب التي لا تتوافق مع الحصة. وعلاوة على ذلك ، يمكن النظر في الحصة دون الوطنية بالإضافة إلى الحصة على المستوى الوطني ، أو بمفردها. وقد يكون من الممكن سياسياً أكثر بالنسبة للحصة دون الوطنية أن يكون لديها نسبة أعلى من النقاط المرشحة المطلوبة للمرشحين الشباب أكثر من الحصة الوطنية.

[192] البيرو قانون رقم. 28869 بشأن تشجيع مشاركة الشباب في قوائم البلديات ، 2006 ، المادة 10 ؛ القانون رقم 29470 لعام 2009 تعديل مواد مختلفة من القانون رقم. 27683 بشأن الانتخابات الإقليمية ، 2009 ، المادة 12 (2).

[193] الحكومة المحلية لمقاطعة السند (التعديل الثاني) 2016 انظر "نظام الحكم المحلي: تم تمرير مشروع قانون لزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 33." 2016. The Express Tribune. 27 أبريل 2016. https://tribune.com.pk/story/1092185/local-government-system-bill-passed-to-increase-female-reserved-seats-to-33

[194] انتخابات السلطات المحلية (تعديل) القانون رقم 25 لعام 1990 المادة 3.

[195] انتخابات السلطات المحلية (تعديل) القانون رقم 23 لعام 2012 المادة 22 القسم 3 وقانون انتخابات السلطات المحلية (تعديل) رقم 16 لعام 2017 المادة 8 الأقسام 8 و 9.

حصص الحزب السياسي

يمكن وضع حصص الشباب التي تعتمدها الأحزاب السياسية طواعية في قواعد الحزب أو تبنيها بشكل غير رسمي. حصص الأحزاب الطوعية هي النوع الوحيد من حصص الشباب المستخدمة حالياً في أوروبا ، وقد اعتمدتها الأحزاب في قبرص والسويد وكرواتيا[196]. يضع الحزب الأخضر الألماني ، المذكور أعلاه ، حصته الجديدة في واحد من كل ثلاثة مرشحين[197]. اختار حزب الحركة من أجل التغيير الديمقراطي في زيمبابوي اعتماد نسبة 20 في المائة للمرشحين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة في دستور الحزب[198]. الحزب الاشتراكي السنغالي أيضا لديه حصة 20 في المائة للشباب[199]. في إقليم آزاد كشمير في باكستان ، التزم الحزب الحاكم بحجز 25 في المائة من المقاعد المخصصة للشباب[200]، وقدم مثالًا لحصة الشباب الطوعية على المستوى دون الوطني. في جميع هذه الحالات ، يتوقف تأثير حصص الأحزاب على عدد الشباب المنتخبين على نجاح الحزب في الانتخابات وعلى تعريف الحزب للشباب. وهذا يمكن أن يفسر ، على سبيل المثال ، لماذا تحتل قبرص - على الرغم من وجود حزبين لهما حصصا للشباب - المرتبة الأخيرة عالميا في عدد البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاما[201]. ومن المرجح أن تكون هناك بلدان أخرى غير موجودة هنا لديها أحزاب تبنت حصص الشباب الطوعية ، إما بشكل رسمي في وثائق حكم الحزب أو بشكل غير رسمي ؛ نظراً لعدم وجود تقارير ودراسات حول هذا الموضوع ، لا يمكن التحقق من مواقف جميع الأحزاب السياسية حول العالم في هذه القضية.

ولأن حصص هذا التنوع طوعية ، فإن الاعتبارات الخاصة بالتصميم تختلف عن الحصص التي يفرضها القانون. يجب أن تأخذ حصص الأحزاب في الاعتبار العناصر الأساسية نفسها مثل المقعد المخصص والحصص المقررة - الحجم المرغوب للحصة ، والعتبة العمرية السارية ، وإدماج الشباب كهوية مشتركة تأخذ الجنس أو الهويات المهمشة الأخرى في الحسبان. مثل حصص القائمة القانونية ، لكي تكون ذات مغزى ، يجب أن تشتمل الحصة على مواصفات ترتيب القائمة ويجب أن تكون مكرسة في وثائق الحوكمة الحزبية. إن إدراج حصة في قوانين الأحزاب ، في مقابل التعهدات الأقل رسمية ، يمكن أعضاء الحزب من تحدي قيادة الحزب إذا لم تُراعى الحصص في الممارسة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أيضًا دراسة حصص الأحزاب الطوعية دون الوطنية عند الاقتضاء.

---

[196] في قبرص ، يحتفظ حزب التجمع الديمقراطي بنسبة 20 في المئة من مقاعده للمرشحين دون سن 45 ، المبينة في القسم 3.20 من دستور الحزب والحركة من أجل الديمقراطية الاجتماعية التي أبلغت الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2014 بأن لديها حصة 20 في المائة للشباب دون سن 35 سنة. في تقريرهم لعام 2016 ، أفاد الاتحاد البرلماني الدولي أنه في السويد "تبنت أحزاب متعددة عبر المنظور الأيديولوجي سياسات رسمية أو غير رسمية لإدراج الشباب في قوائم مرشحيهم" (ص 17). في تقرير عامي 2014 و 2016 ، أفاد الاتحاد البرلماني الدولي بأن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكرواتي لديه حصة للشباب منذ عام 2004 ، رغم أن هذا لا يمكن التحقق منه من خلال المصادر الثانوية المتاحة.

[197] ريزر ، 2014. ص. 59

[198] موغوف تافيرنييكا . 2018. "الآلاف يرسلون السيرة الذاتية إلى حركة التغيير الديمقراطي." DailyNews Live. 9 أبريل 2018. https://www.dailynews.co.zw/articles/2018/04/09/thousands-submit-cvs-to-mdc.

[199] تتضمن تقارير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014 و 2016 إشارات إلى حصص السنغال ، على الرغم من أنها تشير إلى أن هذه المعلومات لم يتم جمعها من خلال المسح البرلماني ولم يتم توفير مصدر آخر (2014 ، ص 16). لا يمكن التحقق من وجود هذه الحصص بشكل مستقل من خلال المصادر الثانوية المتاحة.

[200] كمران شفقت عام 2016. "PM AJK يسعى لإصلاحات الهيكلية و يؤكد من جديد 25٪ كوتا للشباب في استطلاعات LB". StateViews الإنجليزية (مدونة). 28 من كانون الأول 2016 https://stateviews.com.pk/pm-ajk-seeks-structural-reforms-reaffirms-25-quota-young-people-lb-polls.

[201] الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016 ، ص. 25.

هل تزيد حصص الشباب من عدد الشباب المنتخبين للمناصب العامة؟

المصدر NDI

على المستوى الأساسي ، تهدف حصص الشباب إلى زيادة عدد الشباب في المناصب المنتخبة. تشير المؤلفات الموجودة حول الحصص[202] ، بالإضافة إلى الحدس العام ، بالتأكيد إلى أن الحصص يجب أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، على الرغم من أن عوامل مثل نوع النظام الانتخابي[203] ، وآليات الإنفاذ ، والولاية فيما يتعلق بترتيب القوائم تلعب دوراً هاماً في التأثير على عدد يتم انتخاب المرشحين الشباب في نهاية المطاف.

بينما يشير الاتحاد البرلماني الدولي إلى وجود علاقة بين البلدان التي لديها حصص الشباب ومستوى أعلى من متوسط تمثيل الشباب ، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لديها حصص في المقاعد المخصصة[204] ، البيانات ليست مقنعة كما قد تبدو للوهلة الأولى. على الرغم من أن كينيا ورواندا وأوغندا قد خصصت حصص المقاعد وكذلك معدلات تمثيل الشباب أعلى من المعدل في الهيئات التشريعية الوطنية ، فهناك أساس محدود يعزو سبب هذه المعدلات العالية لتمثيل الشباب إلى العدد الصغير من المقاعد المخصصة للشباب في كل دولة. إن إدراج هذه الأمثلة في مثل هذه العينة الصغيرة يجعل تأثير الحصة المخصصة للشباب أكبر بكثير مما قد تكون عليه ، ولم يتحكم تحليل الاتحاد البرلماني الدولي في أي عوامل مربكة. استنتج تحليل كمي وعالمي لعام 2018 لأثر حصص الشباب على تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة ، الذي نُشر في مجلة العلوم السياسية الأوروبية ، إلى أن وجود حصص الشباب لا يرتبط بزيادة عدد الشباب في الهيئات المنتخبة[205]. ومع ذلك ، فإن مؤلفي هذه الدراسة قد اختلفوا أيضًا عن البيانات المحدودة وغير الكاملة المتاحة حول حصص الشباب ، حيث عمل تحليلهم مع قائمة غير كاملة وقديمة من 11 دولة فقط لها حصص الشباب ، مما يشكك في صحة نتائجها الفارغة[206].

ونظراً للتنوع الهائل بين تصميمات حصة الشباب ، فإن محاولة استخلاص استنتاجات عالمية حول فعاليتها استناداً إلى الأمثلة الموجودة محدودة في فائدتها. كما هو الحال مع أنواع أخرى من الحصص ، يمكن أن تسفر حصص الشباب عن عدد أكبر من الشباب المنتخبين عندما تكون ذات أهمية عددية ، ولديهم آليات إنفاذ في حالات عدم الامتثال ، ولديهم متطلبات ترتيب القوائم ، و / أو لا تضعف مصالح الشباب من خلال الجمع بين الشباب مع المجموعات المهمشة الأخرى بطرق تحد من احتمالية انتخاب الشباب. هناك عدد قليل من حصص الشباب لديها مجموعة ذات مغزى من هذه العناصر ، إلا أن بعض الحصص قد نجحت في جلب المزيد من الشباب إلى مناصب منتخبة ، وتوفير أمثلة توضيحية للممارسات الجيدة وكذلك المخاطر المشتركة.

في قيرغيزستان ، وجد الباحثون أن الحصة البالغة ٪15 في مكانها قد نجحت في تعزيز تمثيل الشباب ، على الرغم من أن متطلبات ترتيب القائمة لم تكن كافية لضمان وضع المرشحين الشباب في القوائم الحزبية. ويشير المؤلفان إلى أنه "على الرغم من أن النشطاء الشباب أشاروا إلى أن العديد من الأحزاب اعتبرت [الكوتا] شكلاً ووضع المرشحين الشباب في أسفل قوائمهم الحزبية ، فإن هذا الشرط أدى إلى زيادة عدد الشباب السياسيين في الهيئة التشريعية الوطنية إلى 10 بالمائة"[207]. أبلغ الناشطون الداخليون في مفوضية الانتخابات في سريلانكا أنه عندما كانت نسبة 40 في المائة من الحصة الإلزامية للشباب في انتخابات البلدية في البلاد من عام 1990 إلى عام 2012 ، كانت هذه الآلية هي التي جلبت المزيد من الشباب إلى مناصبهم المنتخبة ، وبعضهم في النهاية توصل لمنصب وطني (على الرغم من أنهم لم يعودوا قد استوفوا تعريف الشباب في الوقت الذي كانوا يفعلون فيه)[208]. لم تتوفر بعد بيانات على مستوى وطني لتحديد كيفية تأثير التغيير من نسبة 40 في المائة إلزامية إلى 30 في المائة اختيارية على عدد الشباب المنتخبين.

---

[202] ونظرا لعدم وجود دراسة عن حصص الشباب ، فإن المجموعة الأكبر من المؤلفات المتعلقة بالحصص بين الجنسين تعمل كنقطة مقارنة. تظهر الأبحاث أن الحصص المخصصة للنساء كانت أداة ناجحة للغاية لزيادة وجود المرأة في المؤسسات السياسية ، لا سيما في البلدان التي تواجه فيها النساء عوائق كبيرة أمام الدخول. كما تشير الأبحاث إلى أن الحصص أكثر فعالية في أنظمة التمثيل النسبي من أنظمة الأغلبية على الرغم من أن المقاعد المخصصة في التشريعات أثبتت فعاليتها أيضًا. انظر: داهليرب و درود و زينة هلال و نانا قلندادز و ورمبدزاي كانداواسفيكا-نوندو. 2013. "أطلس حصص النوع الاجتماعي الانتخابية". معهد المساعدة الديمقراطية والانتخابات (IDEA) ، الاتحاد البرلماني الدولي ، وجامعة ستوكهولم. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/atlas-of-electoral-gender-quotas.pdf.

[203] ويشير الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016 ، إلى أن "البلدان التي لديها أنظمة للعلاقات العامة تنتخب حوالي ضعفي عدد النواب الشباب الذين يتمتعون بنظم مختلطة و 15 إلى 20 ضعف عدد تلك الأنظمة ذات النظم الأغلبية" ، ص 7.

[204] الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016 ، صفحة 23.

[205] دانيال ستوكميتر وأكسل سوندرستورم. 2018. "تمثيل العمر في البرلمانات: هل يمكن للمؤسسات تمهيد الطريق للشباب؟" مرجع العلوم السياسية الأوروبية 10 (3): 90-467. https://doi.org/10.1017/S1755773918000048.

[206] يستشهد المؤلفان ببياناتهم حول حصص الشباب كمزيج من المعلومات من الاتحاد البرلماني الدولي ، 2014 ؛ لورمان ، 2013 ؛ والموقع الإلكتروني QuotaProject التابع لـ IDEA https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas.

[207] ايسنغول و شينارا ومامبو باغلان و ناتاليا بفيموفا تريلنغ. 2014"الشباب والسياسة العامة في قرغيزستان". سلسلة مراجعة سياسة الشباب. صحافة الشباب السياسية http://www.youthpolicy.org/pdfs/Youth_Public_Policy_Kyrgyzstan_En.pdf ص.137

[208] لا توجد بيانات حول عدد الشباب المنتخبين للمناطق دون الوطنية في سريلانكا لتأكيد هذا الادعاء ، على الرغم من أن المحاورين قدموا أمثلة غير متساوية من البرلمانيين الوطنيين الذين بدأوا حياتهم المهنية بسبب حصة الشباب. ومن المثير للاهتمام أن بعض المحاورين في سريلانكا قالوا إن البرلمانيين الوطنيين هم الذين تم انتخابهم في الأصل من خلال حصص الشباب الذين كانوا أكثر تأييدًا لإزالة الحصة لأنهم الآن ، بعد أن أصبحوا في السلطة ، لا يريدون المخاطرة بخسارة الشباب. والمرشحين القادمين.

أثبتت حصة بيرو من الشباب دون الوطنية البالغة 20 في المائة نجاحها الكبير في تشجيع عدد أكبر من المرشحين الشباب على التنافس وكذلك في الانتخابات الفعلية للمرشحين الشباب. ازدادت نسبة المرشحين الشباب إلى أكثر من الضعف بعد إقرار القانون ، حيث كان واحد من كل ثلاثة مرشحين يتنافسون على المكتب البلدي دون سن 29 بحلول عام 2014. وبالنسبة للانتخابات الإقليمية ، ترشح الشباب أكثر من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة ، ويشكل المرشحون الذين تقل أعمارهم عن 29 عاما حوالي 30 في المائة من جميع المرشحين بحلول عام 2014 - مما يعني أن اللوائح الانتخابية البلدية والإقليمية على حد سواء تجاوزت إلى حد كبير شرط 20 في المائة المحدد في الحصة. بعد أن تم تطبيق حصص الشباب لأول مرة في عام 2006 ، زاد عدد الشباب المنتخبين بنسبة 60.5 في المائة (من 1,004 في جميع أنحاء البلاد إلى 1,643) وظل ثابتًا عند هذا المعدل الأعلى[209]. إن النجاح في زيادة عدد الشباب المنتخبين ، وليس عدد الشباب فقط ، أمر جدير بالاعتبار لأن حصة الشباب في بيرو لا تحدد ترتيب القائمة ، ويتم وضع الشباب بشكل غير متناسب في الأماكن الأخيرة في قوائم الأحزاب[210]. حتى مع هذا العيب ، لا يزال يتم انتخاب المزيد من الشباب.

كما أن تقديم الحصة المخصصة للبيرو على مرحلتين يعطي فكرة مثيرة للاهتمام عن الأثر الانتخابي لحصص الشباب التي تتجاوز الحد الأدنى من المستويات التي تحددها الحصة. وفي عام 2006 ، اقتصر شرط نسبة 20 في المائة للمرشحين دون سن 29 على أعضاء المجالس البلدية وتوسع ليشمل أعضاء المجالس الإقليمية في عام 2009 [211]. في عام 2006 ، كانت حصة بيرو في مكانها للانتخابات البلدية ، ولكن ليس للانتخابات الإقليمية - ولكن عدد أعضاء مجالس الشباب المنتخبين في عام 2006 زاد حتى بدون حصصهم الخاصة (من 4 في المائة من أعضاء المجالس الإقليمية في عام 2000 إلى أكثر من 8 في المائة 2006). عندما تم تطبيق الحصة الإقليمية لأول مرة في عام 2010 ، قفز الرقم مرة أخرى إلى 14 في المائة[212]. وهذا يشير إلى أن وجود حصة على مستوى البلديات الأدنى في عام 2006 قد يؤثر على سلوك المرشح وسلوك الناخبين على المستوى الإقليمي ، على الرغم من أن هذه المكاسب قد تم توسيعها بشكل أكبر من خلال إدخال حصة على المستوى الإقليمي في الدورة الانتخابية التالية. ومع ذلك ، لا يبدو أن التأثير يتم تصفيته إلى المستوى الوطني ، حيث لا يوجد في بيرو سوى 12.3 في المائة من البرلمانيين دون سن الأربعين ، مما يضعها في الثلث الأدنى من البلدان على مستوى العالم[213]. حقيقة أن حصص الشباب لم تسفر عن انتخاب عدد أكبر من الشباب في جميع الحالات لا يعني أنهم لا يستطيعون القيام بذلك. ومع إظهار نظام الحصص الشبابي الناجح ، فضلاً عن العديد من حالات الكوتا النسائية ، فإن الحصص المدروسة والقابلة للإنفاذ تزيد من عدد الشباب المنتخبين. ومع ذلك ، تبين أمثلة أقل نجاحاً وغير ناجزة عن حصص الشباب أن التأثير يعتمد بشكل كبير على التصميم .

تصميم حصص شاملة

عندما يكون لدى الدول حصص متعددة للمجموعات المهمشة المختلفة ، من الضروري النظر في التفاعل بين هذه المتطلبات المختلفة لضمان أن المقاعد المخصصة للشباب لا تصبح ، بشكل افتراضي ، مقاعد للشباب. على سبيل المثال ، في البلدان التي لديها حصص أكبر من أجل ضمان تمثيل المرأة أكثر من تلك التي تشجع الشباب ، يمكن للشابات الاختيار ، أو الدفع ، للتنافس من خلال حصص النساء بدلاً من حصص الشباب. يدرك المحاورون في قيرغيزستان أن هذا يحدث إلى حد ما ، مع اختيار النساء التقدم عبر الحصة النسائية بدلاً من حصص الشباب. بشكل عام ، يمكن أن يؤدي وجود مقاعد نسائية إلى خلق عقلية أن النساء ، بما في ذلك الشابات ، يتنافسن فقط على المقاعد المخصصة للنساء. خلق مقاومة واسعة للنساء اللواتي يأخذن "مقاعد الرجال"[214]. إن انتخاب الشابات عن طريق الحصة الجندرية وليس من خلال حصص الشباب ليس بالضرورة إشكالية ، طالما أنها توفر فرصا للتنافس وعدم الاستبعاد من ترشيح النساء الأكبر سنا. ومع ذلك ، تشير البيانات إلى أن التمييز على أساس السن يتجاوز حدود النوع الاجتماعي؛ وعلى المستوى العالمي ، فإن عدد النساء البرلمانيات يتراوح بين 51 و 60 عامًا ، بينما يفوق عدد الرجال عدد النساء في كل الأعمار ، فهذه مشكلة خاصة للنساء الأصغر سنًا اللواتي يواجهن تمييزًا مزدوجًا بسبب السن والجنس[215].

---

[209] "دراسة الرفاه وسياسات الشباب في بيرو." 2017. مركز التنمية OCDE. ص. 133.
http://www.oecd.org/social/inclusivesocietiesanddevelopment/Youth%20Well-being_Peru_FINAL_Spanish_version-web.pdf

[210] رودريغو و ارينستو و خوليو كوركيورا 2005 . سيرة ذاتية متنوعة: تحليل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشباب بيرو. سانتياغو دي سوركو (ليما ، بيرو) ، الأمانة الوطنية للشباب (مونتيفيديو ، أوروغواي) ، ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في أمريكا اللاتينية. ص. 303.

[211] كريستيان باردو ريبيس. 2015. "الثورة الديمقراطية للشباب: "عشري الشباب" عقيدة "مرجع العدالة بين الأجيال 7 (2).

[212] إدسون بالديون ، "حصص الشباب وحصص الجنسين" ، في رودريغيز وكوركويرا. عام 2015 ، ص. 301.

[213] الاتحاد البرلماني الدولي ، 2016.

[214] ريفكي ، دينا ، ديانا عباس ، بيلج أفسي ، إيونهيونج كيم ، إيريس بيرغر ، سو فايرمان ، جورج موغيشه بارينزي ، روبينا ميرمبي ، سولومون آسبيموي ، ويونيس أكولو. بدون تاريخ "رسم خريطة التمثيل الموضوعي للمرأة في البرلمان الأوغندي". مركز المرأة في الحكومة والمجتمع المدني ، كلية روكفلر للشؤون العامة والسياسة ، جامعة ألباني ، وجامعة نكومبا.
https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Uganda%20Report.pdf.

[215] الاتحاد البرلماني ، 2016 ، ص. 13-12.

ومع ذلك ، إذا تم تصميمها بشكل جيد ، يمكن أن تعمل الحصص التي تقر بها الهويات المهمشة المتداخلة على تعزيز بعضها البعض بطرق إيجابية. تونس مثال على ذلك ، حيث كان 50 في المائة من المرشحين للانتخابات البلدية عام 2018 من النساء وكان نصف هؤلاء المرشحين دون سن الخامسة والثلاثين[216]. إن حصة الشباب في تونس قادرة على تحقيق هذا التكافؤ لأنه يتكامل مع متطلبات النوع الاجتماعي. وكما أشرنا سابقاً في التقرير ، يجب أن يكون أحد أفضل ثلاثة أو اثنين من أفضل ستة مرشحين في قوائم الأحزاب في الانتخابات المحلية والإقليمية شباباً ، ذكراً وأنثى واحدة. على الرغم من أن الدستور الكيني هو تجمع للشباب مع القطاعات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصًا غير فعال لضمان انتخاب الشباب ، إلا أن هناك إقرارًا بطرق تعكس المجموعات الناقصة التمثيل هويات متعددة ، من خلال طلب قوائم المقاعد المخصصة "التي تتكون من الذكور المتناوبة والإناث المرشحين"[217].

ومع ذلك ، هنالك مجازفة في الطرف الآخر من المنظور ، ومذكرة قانونية هامة لنجاح حصة الشباب في بيرو التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه. في بيرو ، كان 68 في المائة من المرشحين الشباب و 58 في المائة من السياسيين الشباب المنتخبين من النساء في عام 2014 [218]، مما يشير إلى أن الأحزاب السياسية تستخدم الشابات لملء كل من حصص الجنسين وحصص العمر على قائمة الحزب. وهذا له تأثير في الحفاظ على عدد أكبر من المواقف المفيدة في قوائم الأحزاب بالنسبة إلى كبار السن من الرجال عن طريق الجمع بين النساء والشباب بحيث يملأ هؤلاء المرشحين عدداً أقل من المناصب في القائمة ، وغالباً ما تكون أسفل القائمة. علاوة على ذلك ، إذا كان ينظر إلى نظام الحصص لمجموعات مختلفة في منافسة مع بعضها البعض ، بدلا من تعزيز بعضها البعض ، قد يتم التخلي عن حصة الشباب لصالح نوع آخر من الحصة. كانت هذه الديناميكية تلعب في سريلانكا في عام 2017 عندما تم اتخاذ القرار لجعل نسبة 25 في المائة دون الوطنية للنساء إلزامية مع ترك حصة الشباب طوعية. قال وزير مجالس المحافظات والحكومات المحلية ، الذي شارك في القرار ، "ليس من الممكن القيام بكل شيء بموجب القانون. لقد منحنا بالفعل 25 في المائة من الحصة لممثلات الإناث ، ولا يمكننا منح 25 في المائة أخرى للشباب مرة أخرى[219]. "إن تصميم نظام الحصص الذي يعترف بالشباب ونوع الجنس كهويات مشتركة يمكن أن يساعد في التخفيف من الإدراك بأنهم يتنافسون على الهويات.

عنصر التصميم الذي لم ينجح في ضمان انتخاب الشباب هو نظام حصص يجمع بين مواقف للشباب مع مجموعة واسعة من المجموعات الأخرى الأقل تمثيلاً أو المهمشة. ويتضح ذلك في حالة كينيا ، التي تنص دستوريا على تخصيص 12 مقعدًا في مجلس النواب للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال ؛ ذكر المحاورون في كينيا أنه في عام 2013 ، تم اقتراح خمسة شباب لشغل هذه المقاعد ، ولكن في عام 2017 تم تمثيل شاب واحد فقط في الهيئة التشريعية عبر هذه الآلية. تضم الفلبين ، مثل كينيا ، الشباب كقطاع واحد ضمن قائمة الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصًا المعترف بها في قانونهم الانتخابي. على الرغم من الاستشهاد بالفلبين كمثال لبلد لديه حصة مرشح شرعية للشباب[220]، لا ينظر هذا الفصل في الأحكام الواردة في قانون الانتخابات في البلاد للتأهل كحصص للشباب. ومع ذلك ، فهو مثال توضيحي على الكيفية التي قد تبدو عليها التدابير التي يبدو أنها تزيد من عدد الشباب المنتخبين والتي قد لا تحقق هذه الغاية من الناحية العملية. يتم انتخاب مجلس النواب الفلبيني من خلال نظام موازٍ ، حيث يتم انتخاب 20٪ من المقاعد من خلال التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب في دائرة قومية واحدة[221]. في السابق ، تم تخصيص نصف هذه المقاعد لـ " القطاعات المهمشة والممثلة تمثيلًا ناقصًا ، والمنظمات ، والأحزاب"[222] . والتي شملت الشباب كواحدة من 12 مجموعة معترف بها. لقد فتح قرار المحكمة العليا لعام 2013 هذه المقاعد للمنافسة من قبل أي مجموعة أو حزب[223] ، إزالة تخصيص هذه المقاعد بشكل فعال بالنسبة للمجموعات المهمشة ، رغم تنافس المقاعد بموجب قواعد انتخابية خاصة تحد من الميزة التنافسية للأحزاب الكبيرة[224]. وحتى قبل صدور حكم المحكمة العليا ، لم تكن طريقة المنافسة هذه فعالة في زيادة عدد الشباب الذين تم انتخابهم ، من أجل التنافس ، كان على المرشحين الشباب السعي للحصول على الاعتماد كمجموعة مصالح قطاعية والتنافس كحزب. لم تنجح الأحزاب الشبابية

[216] راشيل فوغلشتاين. 2018. "المرأة هذا الأسبوع: صنع التاريخ في تونس". مجلس العلاقات الخارجية (المدونة). 11 مايو ، 2018 .https://www.cfr.org/blog/women-week-making-history-tunisia

[217] الدستور الكيني لعام 2010 ، المادة 97.

[218] مركز OECD للتنمية 2017 ، ص. 133.

[219] نوشكا نفيل . 2017. "استبعاد الشباب من السياسة". Daily News. 25 سبتمبر 2017. http://www.dailynews.lk/2017/09/25/features/129195/exclusion-youth-politics.

[220] الاتحاد البرلماني الدولي 2014 ، 2016 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2017.

[221] تم تصور التكرار الأول في دستور عام 1987 بفقرة غروب بعد ثلاث انتخابات بعد إقرار الدستور (المادة السادسة القسم 5 (2) تم إدراج الحكم في قانون نظام قائمة الحزب لعام 1998. http://www.chanrobles.com/republicactno7941.htm#REPUBLIC%20ACT%20NO.%207941

[222] جمهورية الفلبين القانون رقم. 7941 ، قانون نظام قوائم الحزب ، 1998.

[223] بيربل روميرو 2013 ." SC تهز قائمة الحزب في الحكم الجديد" Rappler.com 5 أبريل 2013 . .https://www.rappler.com/nation/25502-sc-partylist-system-is-not-solely-for-marginalized

[224] قانون نظام قائمة الأحزاب ، 1998.

التي تنافس بهذه الطريقة في كسب أصوات كافية لانتخاب أي مرشح[225]. إن الفشل في الحالة الفلبينية بالاعتراف بالشباب كهوية متشابكة في نهاية المطاف يقوض قدرتها على تعزيز انتخاب الشباب. في إدراج الشباب كمجموعة مصالح متميزة عن فقراء الحضر ، والمجتمعات الثقافية الأصلية ، والعمال في الخارج ، والقطاعات الثمانية الأخرى المعترف بها ، فشل الحكم في الاعتراف بأن الشباب هم أيضا مجموعة فرعية من هذه القطاعات المهمشة الأخرى. في إطار مطالبة المرشحين الشباب بالتنظيم والتشغيل بناءً على هويتهم فقط كشباب (وفرقة ضيقة جدًا في ذلك ، حيث تم تعريف "الشباب" من سن 25 - عمر أهلية المرشح - إلى سن 30) ، غاب هذا النموذج عن فرصة لإيجاد طرق لدمج المرشحين الشباب في الهياكل الحزبية الموجودة. كان من الممكن أن يوفر ذلك للمرشحين الشباب الموارد ، وتنظيم الخبرة ، والإرشاد الذي كان من شأنه أن يكون ضروريًا لانتخابهم ، وكذلك لنجاحهم كقادة في المنصب.

إن عدم الاعتراف بالشباب كهوية مشتركة في تصميم الحصة هو الذي يمكن أن يقوض فائدته في الحصول على المزيد من الشباب المنتخبين. فعلى سبيل المثال ، يتطلب تصميم الحصة التي تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي والشباب ، دراسة دقيقة لضمان أن تعمل الحصص على النحو المقصود. إن تجميع الشباب معاً كمجموعة مهمشة متميزة في قائمة طويلة من الفئات المهمشة يمكن أن يكون غير فعال بشكل كامل في جلب المزيد من الشباب إلى مناصبهم المنتخبة. تشمل الحالات التي يشتمل فيها ترتيب القوائم أو المقاعد المحجوزة متطلبات تتعلق بالعمر والجنس ، مثل تونس ، ويمكن أن تكون أكثر نجاحًا ، لأنها تضمن مقاعد للشباب ، مع ضمان وصول تلك المقاعد إلى كل من الشباب والشابات.

اختلاف المبررات للحصص

لدى الجهات الفاعلة أسباب لاعتماد نظام الحصص بما يتجاوز الرغبة في التمثيل الشامل. وقد تكون النتيجة هي نفسها - المزيد من الشباب في المناصب المنتخبة - ولكن قد تكون المحفزات أكثر استدامة عندما تتماشى مع المصلحة الذاتية للجهات الفاعلة. يمكن أن يكون الاهتمام السياسي أو التخفيف من حدة النزاع من الدوافع القوية لاعتماد حصة الشباب.

إن قرارات الأحزاب السياسية بتبني نظام الحصص أو القرارات المتعلقة بالشباب حول مكان وضع المرشحين الشباب في قوائم الأحزاب يمكن أن ترتكز على الإستراتيجية السياسية ، وليس على أساس مبدأ تكليف خارجي لتعزيز تكامل الهيئات المنتخبة. يمكن ربط اعتماد الأحزاب لحصة الشباب بالرغبة في جذب الناخبين الشباب وتعزيز مشاركة الناخبين الشباب. يعد تحالف الحركة من أجل التغيير الديمقراطي في زمبابوي مثالاً على هذا التكتيك. تبنى الحزب إستراتيجية للتأقلم مع مشاركة الشباب بنشاط ، وكان التزامهم الطوعي بملء ٪20 من مقاعدهم بالمرشحين الشباب جزءًا من إستراتيجية لإظهار التزامهم بالناخبين الشبان والرواد[226]. يمكن أيضًا أن يكون وضع قائمة المرشحين الشباب إستراتيجية تستخدمها الأحزاب في محاولة لتعزيز مشاركة الناخبين. وقد أشار أحد المحاورين النرويجيين[227] الذي تم انتخابه للمكتب البلدي في سن 18 عامًا إلى أن الأحزاب تضع المرشحين الشباب في منافسة ، ولكن ليس في مكانة مضمونة في القائمة كحافز لهؤلاء المرشحين الشباب لحملهم وتعبئة زملائهم للمشاركة في التصويت. هناك فائدة إضافية تتمثل في تحديد المرشحين الشباب كوسيلة لدفع إقبال الناخبين الشباب على التصويت ، وهو أنه إذا كان الفاعلون فعالين ، فإن زيادة نسبة الناخبين الشباب يمكن أن تحفز جميع المرشحين والمشرعين في الدورات الانتخابية المستقبلية للتعامل مع المواقف السياسية التي تروق للشباب كمسألة الميزة السياسية.

يمكن أن تكون أجنحة حزب الشباب حركات فعالة لتشجيع اعتماد حصص الشباب داخل أحزابهم ، كما هو مذكور في فصل هذا التقرير حول أجنحة الشباب. يمكن أن يكون الاستثمار في بناء القدرات لقادة الشباب داخل الأحزاب ، بما في ذلك قدرتهم على الدعوة بفعالية ، وسيلة لإقناع قادة الأحزاب بالفوائد السياسية لتعزيز قيادة الشباب في الحزب. إن اعتماد حصص الشباب التي سيتم استخدامها خلال الانتخابات العامة ، أو حتى ضمان تمثيل الشباب في هياكل الإدارة الداخلية للأحزاب ، يمكن أن يسهم في تعزيز الديمقراطية بين الأحزاب كذلك.

---

[225] دجورينا فيلاسكو. 2005. "رفض" السياسة القديمة "؟ مشاركة الشباب في الفلبين "ان جو! شباب التقدميين في جنوب شرق آسيا ، مؤسسة فريدريك إيبرت . ص 92-91.

[226] انظر، على سبيل المثال، "تشاميسا تخاطب مرشحي البرلمان الطامحين ، وتصر على الحصص". 2018. زيمبابوي ميل . 27 أبريل 2018. https://www.thezimbabwemail.com/parliament-parliament/chamisa-addresses-aspiring-parliamentary-candidates-insists-on-quotas تافيرنييكا ، 2018 ؛ " تشاميسا مكافحة استطلاعات زيمبابوي لحزب المعارضة". 1 .News24 مارس 2018. https://www.news24.com/Africa/Zimbabwe/chamisa-to-fight-zimbabwe-polls-for-opposition-party-20180301.

[227] النرويج ليس لديها حصة للشباب.

هناك دافع آخر - لا يقتصر على حصص الشباب ، ولكنه يختلف عن الحجج الشائعة لصالح الحصص المخصصة للجنسين - وهو استخدام الأحكام الانتخابية المتعلقة بالشباب كجزء من جهد واعٍ لإنشاء أنظمة انتخابية تساعد في التخفيف من حدة الصراع. في سريلانكا ، كان اعتماد نسبة 40 في المائة من الحصة الشبابية المحلية في عام 1990 أحد التدابير التي تم اعتمادها صراحة من منطلق الرغبة في معالجة اغتراب الشباب وتهميشهم الذي كان يعتبر محركا للصراع المستمر[228]. في الفلبين ، على الرغم من أن الشباب كانوا فقط 1 من 12 من فئة المهمشين والمعترف بهم. كان المبرر لتمثيل هذه المجموعات هو الرغبة في التخفيف من حركات التمرد الإقليمية من خلال التوسع في التمثيل وردع الاضطرابات الاجتماعية التي تنبع جزئياً من هيمنة النخبة على السلطة التشريعية[229].

يعتبر إدراج بنود الإنقضاء لمصاحبة حصص الشباب ظاهرة أخرى مثيرة للاهتمام قد تكون مؤشرا على أن الغرض من الحصة هو تلبية الحاجة الفورية ، مثل التخفيف من حدة النزاع ، بدلا من تشجيع الاستثمار طويل الأجل في الممارسات الانتخابية الشاملة. وأدرج هذا الشرط في مقدمة دستور الفلبين لعام 1987 لنظام التصويت القطاعي[230] ، مشيرا إلى أن الحكم سينقضي بعد ثلاث انتخابات (تم تجديده من خلال التشريعات بعد انتهاء الصلاحية الأولي). وكما أشير في قسم سابق ، فإن الحصص الواردة في القانون الانتخابي البرلماني لعام 2014 في مصر تم منحها قوة لانتخابات واحدة فقط بعد إقرار القانون ، وما إذا كانت ستنفذ في الانتخابات المستقبلية غير معروف[231] ، مما يشير إلى أن القصد من الحصة ليس تشجيع الاستثمار طويل الأجل (في الشباب أو المجموعات الأخرى التي تغطيها الحصص) ، ولكن كأداة لتخفيف التوترات الاجتماعية التي قد تقوض شرعية الحكومة.

إن الإدراك بأن حصص الشباب لا تخدم سوى فكرة مجردة عن الشمول ستكون غير دقيقة . اعتمدوا الأحزاب والمشرعون في بعض البلدان حصصًا للشباب لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية الفورية. في الواقع ، قد يكون تبني حصة لغرض يرتكز على المنفعة المجتمعية أو الحساب السياسي أكثر أهمية من الناحية العددية (ويهدف إلى أن يؤدي في الواقع إلى انتخاب الشباب) من الحصة المعتمدة نتيجة لقرار المركز السياسي بتوسيع حقوق الشباب. على المبدأ وحده[232]. ومع ذلك ، فإن الرغبة في زيادة الإدماج هي بالتأكيد محفز قوي بما فيه الكفاية لاعتماد حصة من الشباب في حد ذاته.

---

[228] نفيل ، 2017.

[229] ماساتاكا كيمورا. 2013. "نحو نظام قائمة الحزب الفلبيني أكثر قابلية للتطبيق: معالجة مشاكل التمثيل القطاعي والنسبي". مجلة العلوم السياسية الفلبينية 34 (1): 82-62. https://doi.org/10.1080/01154451.2013.789164.

[230] المادة 6 (5).

[231] مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2014 "بشأن سن قانون مجلس النواب" ، المادة 5.

[232] انظر المحادثة عن جانب العرض مقابل جانب حقوق الطلب في الفصل الثالث من هذا التقرير. 32 p.

المصدر NDI

هل يؤدي وجود تمثيل أكبر للشباب في الهيئات المنتخبة إلى نتائج سياسية أفضل للشباب؟

إن إحدى الوعود الضمنية وراء حصص الشباب هي فكرة أن عدداً متزايداً من الشباب في المنصب سيؤدي إلى سياسة تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات الشباب. ومع ذلك ، وكما نوقش في فصل النظرة العامة في هذا التقرير ، فإن وجود شباب في منصب منتخب لا يعني بالضرورة أنهم مخولون للقيام بأي شيء. الشباب الذين يقدمون أدوار "رمزية" فقط في الهيئات المنتخبة أو الشباب الذين يتم الترويج لهم داخل الأحزاب على أساس استعدادهم للتصويت بما يتماشى مع قيادة الحزب ، قد يكونون في وضع سيئ لوضع السياسات التي تفيد الشباب أو حتى لتقديم وجهة نظر متنوعة لمناقشات السياسة . لا شك أن الشباب ليسوا كتلة متجانسة ، ولا توجد مجموعة واحدة من قضايا الشباب يمكن أن يتوقع من جميع المسؤولين المنتخبين الشباب دعمها. وعلاوة على ذلك ، فإن البرلمانيين الشباب ، بمجرد انتخابهم ، يعملون كممثلين وطنيين ، وليس ممثلين للشباب بمفردهم. إن تقييم برلمانيين الشباب فقط على تقديم القضايا إلى الهيئات المكونة للشباب يأخذ على محمل مختلف عن غيرهم من المسؤولين المنتخبين. ومع ذلك ، توجد اختلافات في مصالح الأجيال ، وغالبًا ما يكون تبرير حصص الشباب مستمدًا من الرغبة في أن لا يكون الشباب موجودين كحضور في البرلمانات فحسب ، بل يتم تمثيلهم بطريقة تعطي رؤية واضحة لقضايا الشباب.

في حين أن البحوث حول حصص الشباب محدودة ، فإن مجموعة كبيرة من المؤلفات حول حصص النوع تعطي بعض الضوء على نجاح نظام الحصص كآلية لإنتاج التمثيل الجوهري. وتكشف الأدلة التجريبية المتاحة أن حصص الجنسين لها تأثير هامشي على العملية السياسية. على سبيل المثال ، توصلت الدراسات إلى أنه بمجرد انتخاب النساء ، تصوغ النساء عمومًا مزيدًا من التشريعات حول قضايا الأسرة والطفل وترعى أو ترعى مشاريع قوانين حول هذه القضايا أكثر من نظرائهن من الذكور[233]. وفي السويد ، أدى التقديم الطوعي لحصص المرشّح بين الجنسين داخل الأحزاب إلى زيادة حضور النساء في المناصب القيادية والسياسيين المؤهلين بشكل أفضل على المدى الطويل[234]. يجادل منتقدو نظام الحصص بين الجنسين بأنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة لاستخلاص علاقة إيجابية بين التمثيل الوصفي كما يفهم بالعدد ، والواصف الديموغرافي للنساء المنتخبات ، والتمثيل الموضوعي طويل الأجل. في أسوأ الأحوال ، يزعم المنتقدون أن حصص النوع الاجتماعي غالباً ما تؤدي إلى سياسات رمزية يمكن أن تتلاعب بها الأحزاب السياسية[235].

وهناك مثال آخر على ما إذا كان تمثيل المجموعات المهمشة في الهيئات المنتخبة يؤثر على السياسة في البحث القادم من قبل العالم السياسي أندرو إس. رينولدز. تُظهر أبحاثه أن وجود مشرّعين مثليين علنا في هيئة منتخبة يرتبط بشكل كبير بمرسوم التشريع الداعم لحقوق المثليين ، ويتأثر سلوك التصويت من المشرعين المستقيمين حول هذه القضايا بشكل إيجابي من خلال وجود زملائهم مثلي الجنس علنا[236].

---

[233] بيبا نوريس. 2006. "أثر الإصلاح الانتخابي على تمثيل المرأة." https://doi.org/10.1057/palgrave.ap.5500151 .Acta Politica 41 (2): 197-213.

[234] بيسلي و تيموثي و اولي فولكي و تورستن بيرسون و جوانا ريكني . 2003 . "حصص النوع الاجتماعي وأزمة الرجل العادي: النظرية والأدلة من السويد". ورقة عمل ، جامعة ستوكهولم.

[235] فرانشيست و سوزان و جينيفر أم . بيسكوبو . 2008 "الحصص بين الجنسين والتمثيل الجوهري للمرأة: دروس من الأرجنتين". السياسة والنوع الاجتماعي 4 (3): 425-393. https://doi.org/10.1017/S1743923X08000342

[236] أندرو رينولدز. 2018. كتاب أطفال هارفي ميلك. صحافة جامعة أكسفورد. ص 18-17.

لا تزال بيانات مماثلة لإثبات تأثير المشرّعين الشباب وحصص الشباب على النتائج السياسية وليدة. إن قياس التأثير الجوهري لمسؤولي الشباب المنتخبين على السياسة التي تمثل مصالح الشباب هو سؤال مهم ، ولكنه سؤال يصعب قياسه. يقدم تقرير حالة الشباب في منتدى برلمان أوغندا حول شئوون الشباب 2017 (UPFYA) أحد الأمثلة على منهجية لقياس التقدم في قضايا السياسات المتعلقة بالشباب. بالاشتراك مع اثنين من منظمات المجتمع المدني الأوغندية الأخرى [237]، تحدد UPFYA لقياس إنجاز الحكومة حول الوعود المتعلقة بسياسة الشباب من خلال تحليل التقدم المحرز في مجموعة من القضايا ذات الأولوية المرتبطة بشكل واضح بتقدم الشباب في مقابل مخطط معياري في بيان شبابي مشتق من الناحية التشاورية تم إصداره مباشرة بعد انتخاب البرلمان الحالي. ووجد التقرير أنه تم إحراز تقدم بشأن مجموعة من قضايا الشباب ، ولكن ليس كلها ، وأن أولويات السياسة العامة للشباب اكتسبت قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام في جدول الأعمال البرلماني. تعد أوغندا حالة اختبار مثيرة للاهتمام من حيث تأثير الشباب في المناصب المنتخبة على سياسة الشباب ؛ ليس فقط في البلاد خمسة مقاعد مخصصة للشباب في البرلمان ، ولكن نسبة 20 في المائة كاملة من البرلمان تقل عن 40 سنة.

غالباً ما تفشل التقارير ، مثل UPFYA ، التي تقيس التقدم في بنود جدول أعمال سياسة الشباب ، في استكشاف دور ممثلي الشباب على وجه التحديد في تقدم الإنجاز بشأن هذه الوعود. يمكن العثور على التدابير التي قد تسمح بنظرة ثاقبة فيما إذا كان الشباب في المناصب المنتخَبة يلعبون دورًا جوهريًا عن طريق تتبع ، على سبيل المثال ، عدد المشرّعين الشباب الذين يقدّمون مشاريع القوانين ، أو يحتفظون بالمناقشة ، أو يتولّون أدوارًا قيادية في اللجان التشريعية أو في الأحزاب السياسية. في غياب مثل هذه البيانات ، قد يكون من الصعب تمييز ما إذا كان المشرعون الشباب يخدمون أكثر من أدوار رمزية. ويشير المحاورون في كينيا وقيرغيزستان ، على سبيل المثال ، إلى أن الشباب المنتخبين عن طريق نظام الحصص لم ينجحوا في النهوض بالسياسات التي تعطي الأولوية لقضايا الشباب. قد يكون هذا هو الحال ، على الرغم من عدم وجود طريقة لقياس مشاركة المشرّعين الشباب ، يمكن التغاضي عن المكاسب أو المساهمات المتزايدة التي قد يقوم بها ممثلو الشباب - مثل المساهمة في مناقشة السياسات.

مؤهل مهم لهذه المناقشة: الخطوة الأولى نحو ضمان أن يكون للشباب صوتًا جوهريًا في قرارات السياسة هو التأكد من أن لديهم مقعدًا على الطاولة. فهم أفضل للشروط التي بموجبها يتم تمكين الشباب ، بمجرد انتخابهم ، كمشرعين ، يعد سؤالًا أساسيًا للدراسة والنقاش المتواصل. ومع ذلك ، فإن مطالبة ممثلي الفئات المهمشة بإثبات قدرتهم على تقديم النتائج التي تفيد تلك المجموعة المهمشة تجعل هؤلاء المشرعين يطبقون معيارًا لا يتم من خلاله تقييم المشرعين من المجموعات المسيطرة بشكل صريح. يفترض أنصار الحفاظ على الوضع الراهن أن كبار السن في المجالس التشريعية قادرون على تمثيل مصالح كل المجتمعات. لا يتم انتخابهم كممثلين عن كبار السن من الرجال وحدهم. وبالمثل ، فإن الشباب المنتخبين في مناصبهم يخدمون جميع ناخبيهم ، وليس الشباب فقط. ويهدف انتخاب ممثلي الجماعات المهمشة إلى خدمة مصلحة اجتماعية تتجاوز خلق سياسات تخدم المصلحة الفضلى لتلك المجموعة المهمشة ، على الرغم من أن أمثلة المشرّعين من الإناث والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية تشير إلى أن هذه نتيجة معقولة.

باختصار ، ونظراً للعدد الصغير نسبياً من الشباب في السلطة على مستوى العالم ، فإن الأدلة ليست واضحة بعد بشأن ما إذا كان انتخاب الشباب سيؤدي إلى نتائج أفضل في مجال الشباب ، أو في ظل الظروف التي تصبح فيها النتائج الأفضل أكثر احتمالا. ومع ذلك ، عندما يتولى المشرّعون الشباب المزيد من السلطة ، سيصبح من الممكن بشكل متزايد تقييم مساهماتهم ، وتخصيص آليات الدعم التي تمكنهم من أن يصبحوا ممثلين أكثر فعالية.

[237] "تقرير حالة الشباب 2016/17". 2017. المنتدى البرلماني الأوغندي المعني بشؤون الشباب. http://upfya.or.ug/wp-content/files/Final_State_of_the_Youth_Report_2017.pdf.

الاستنتاجات والتوصيات

تختلف فائدة تبني حصة الشباب من بلد إلى آخر. سواء أكانت حصة الشباب ستحقق النتائج المرجوة أم لا - زيادة تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة ، يزيد من المشاركة السياسية للشباب بشكل واسع ، الردع للعنف - يعتمد على اعتماد الحصة كجزء من استراتيجية شاملة لدعم الشباب. إن التغييرات في الإطار القانوني ليست سوى رافعة واحدة لمعالجة الإدماج ، وبينما يمكن أن تزيد الحصة المصممة بشكل جيد من التمثيل الوصفي للشباب من تلقاء نفسها ، فإن المكاسب الأوسع تعتمد على الجهود المتضافرة والمتزامنة لتمكين الشباب من أن يكونوا أصوات تمثيلية في الهيئات المنتخبة. تعتبر الزيادة في التمثيل الوصفي للشباب في حد ذاتها مكسبًا قابلاً للقياس ، على الرغم من أن الرضى عن هذا الكسب وحده هو إضاعة فرصة للمنفعة المجتمعية الأوسع التي يمكن أن تخدمها القيادات الشابة المخولة للحكم بفعالية.

عند اختيار أو عدم تبني حصة من الشباب ، يجب إيلاء الاعتبار لمدى فعالية الحصة في تحقيق أهدافها وما إذا كانت هناك قابلية للجهود المتزامنة لتشجيع قادة الشباب. يمكن أولاً تقييم الفعالية على السؤال المحدود حول ما إذا كانت الحصة ستنجح في زيادة عدد الشباب المنتخبين.

الاستنتاج الرئيسي

إذا تم تصميمها بشكل فعال ، فإن حصص المقاعد المخصصة ، وحصص المرشّح المُشرّعة ، وحصص الأحزاب المتبنّاة طوعاً يمكن أن تنجح جميعها في الحصول على المزيد من الشباب المنتخبين. سوف يتم إخطار قرارات نظام الحصص بالنظام الانتخابي المعمول به ، والمعايير الحالية حول ضرورة وقيمة الحصص ، والأسس المنطقية لتبني الكوتا. ومن المؤكد أن تصميم حصة تحقق الهدف المتمثل في جعل المزيد من الشباب في مناصبهم أمر ممكن ، لكن تصميمات الكوتا غير الناجحة تعمل بمثابة تحذيرات.

يجب أن تكون الحصة التي تؤدي إلى زيادة عدد الشباب المنتخبين ذات أهمية عددية وقابلة للتنفيذ ، ويجب أن يتم تصميمها بطريقة لا تخفف من فرصة انتخاب الشباب عن طريق إجبارهم على التنافس مع المجموعات المهمشة الأخرى من أجل عدد محدود من المقاعد.

في الوقت نفسه ، يجب أن تعترف الحصة بالشباب على أنها قضية شاملة تعمل جنبًا إلى جنب مع إجراءات أخرى لضمان التمثيل الشامل ، مثل حصص النوع. هناك العديد من خيارات التصميم القابلة للتطبيق ، بما في ذلك اعتماد حصة وطنية ، أو حصة دون وطنية ، أو كليهما ، ويجب تصميم التصميم النهائي وفقًا للاحتياجات والأولويات المحلية المناسبة.

ومن التدابير الأوسع نطاقاً لفعالية حصص الشباب هو قدرة الشباب ، بمجرد انتخابهم ، على توفير فائدة مجتمعية من خلال تحسين نوعية واستجابة الهيئات المنتخبة - ليس فقط كممثلين لمكونات الشباب الخاصة بهم ، ولكن كممثلين قادرين على قدم المساواة على تمثيل كل ناخبيهم. وهذا تدبير أوسع نطاقاً ، ويتعلق بمجموعة من الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالبيئة المواتية حول ترشيح الشباب وانتخابهم. هل البيئة قادرة على أن يستفيد جميع الشباب ، وليس الشباب فقط من خلفية معينة ، من فرصة الترشح؟ وبمجرد وصولهم إلى السلطة ، هل يملك الشباب المعرفة والموارد والإرشاد والدعم الآخر المطلوب ليكونوا ممثلين فعالين عن ناخبيهم؟ إن هيكلية الحزب وقيادته ، وانحياز الناخبين ، ومزايا شغل المناصب ، وشبكات التأثير الحصرية وتكلفة الترشح للانتخابات كلها تلعب دورا هاما في هذه الصورة[238].

ومع ذلك ، فإن المطالبة بدليل على أن المشرعين الشباب يحتمل أن يكونوا ممثلين فعالين قبل دعم إدراجهم في الهيئات المنتخبة يشكل عبئا على الدليل الغير موجود للمشرعين الذين يمثلون المجموعات المسيطرة. والاقتراح القائل بأنه يمكن التلاعب بسهولة بالشباب ، وأقل خبرة في الحكم ، وأن انتخابهم يمثل احتمال حدوث ضرر هي جميعا حجج كانت ولا تزال تُستخدم لحرمان المرأة من التمثيل والمجموعات المهمشة الأخرى ، وهي غير مقنعة. الحجج لحرمان الشباب هي التمثيل الوصفي في الوقت الحاضر. والسؤال الذي يبقى بعد ذلك ليس ما إذا كان سيدعم انتخاب عدد أكبر من المشرعين الشباب ، ولكن إذا كانت الحصص الشبابية هي الوسيلة الصحيحة للقيام بذلك.

[238] يتم استكشاف هذه العوامل ، وغيرها ، في سياق استراتيجيات الشباب الوطنية وأجنحة حزب الشباب في الفصلين الثاني و الخامس ، على التوالي ، وكذلك فصل نظرة عامة في هذا التقرير.

توصيات للممولين

1. **ربط موضوع حصص الشباب دون الوطنية بجهود اللامركزية الوطنية والمدعومة من المانحين. ونظراً لجهود المانحين المهمة في مجال اللامركزية** ، فكر في استكشاف حصص الشباب على المستوى دون الوطني كإمكانية مع الشركاء المحليين.

2. **تناول ، من خلال التشريع والتنظيم ، العوائق المعروفة التي تعترض مشاركة الشباب التي تمنع المرشحين الشباب من التنافس عبر حصص الشباب.** التحديات التي يواجهها الشباب هي عدد لا يحصى ، وغالباً ما تنبع من العيوب المتعلقة بالتمويل السياسي ، وشبكات النفوذ ، وقلة الخبرة. في الحالات التي تكون فيها التحديات نظامية ، انظر بشكل كلي إلى الحواجز التي قد تمنع المرشحين الشباب من التنافس مع أي تحركات لإنشاء حصة للشباب.

3. **توسيع الأبحاث حول حصص الشباب ، وحول العوامل التي تجعل الشباب قادة فعليين ، بمجرد انتخابهم.** هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث حول حصص الشباب ، لاسيما في جمع البيانات في سياقات خاصة بالبلاد حتى يتمكنوا من فهم متى وكيف يكون الشباب المنتخبون قادرين على القيام بدور جوهري بمجرد توليهم المنصب.

توصيات للمنفذين

1. **إذا تم تبني حصة الشباب ، فصمّم تدبيراً متوافقًا مع النظام الانتخابي الأوسع الذي من المرجح أن يزيد عدد المرشحين الشباب الذين يتنافسون في الانتخابات ويفوزون بها.** يختلف تصميم حصة الشباب حسب النظام الانتخابي ، لكن العناصر التي يجب أخذها في الاعتبار هي الأهمية العددية اللازمة لإعطاء الحصة النتائج المرجوة ، وإدخال متطلبات نظام القائمة الذي يمنع الأحزاب من تعبئة المرشحين الشباب بأسفل القوائم ، وإدراج تطبيق آلية في حالة عدم الامتثال.

2. **إذا تم اتخاذ القرار بتبني حصص الشباب ، فقم بدمجها مع الحصص الحالية لضمان الاعتراف بالشباب كهوية متداخلة ، وأنه يضمن انتخاب الشباب من الذكور والإناث.** وكما تشير الأمثلة الكينية والفلبينية ، فإن تجميع الشباب في فئات أخرى يمكن أن يؤدي إلى نتائج متفاوتة ويمكن أن يحد من احتمال انتخاب الشباب. النظر في دمج الشباب كمجموعة مصالح مشتركة عبر إضافة اعتبارات عمرية إلى الحصص الحالية ، أو إضافة اعتبارات النوع الاجتماعي إلى حصص الشباب - على سبيل المثال ، شرط أن تكون النسبة المئوية أو عدد المرشحين في حدود عتبة محددة تتوافق مع التعريفات الوطنية للشباب وأن نسبة معينة أو عددًا معينًا من هؤلاء المرشحين يجب أن يكون من نوع اجتماعي مختلف.

3. **النظر في تعزيز حصص الشباب دون الوطنية ، ممزوجة بشكل مثالي مع استثمار القدرات الموجه في المرشحين الشباب والمشرعين على المستوى المحلي.** ويبدو أن الأمثلة الحالية لحصص الشباب على المستوى دون الوطني توفر وسيلة ناجحة لإشراك الشباب في المناصب المنتخبة. سواء تم النظر في حصص الشباب على المستوى الوطني أم لا ، يمكن أن تكون حصص الشباب دون الوطنية خيارًا قابلاً للتطبيق. يمكن للقادة المنتخبين من خلال حصة الشباب في المستويات الأدنى من الحكومة في الوقت المناسب أن يترشحوا لمناصب وطنية ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون شبابًا في الوقت الذي يقومون فيه بهذا التحول.

4. **النظر في تشجيع سبل مشاركة أعضاء المجلس الوطني للشباب في الهيئات السياسية الرئيسية.** وبالنظر إلى الموارد التي يتم استثمارها في إنشاء هياكل المجلس الوطني للشباب وقدرات القادة الشباب التي يمكن بناؤها من خلال هذه المؤسسات ، فإن الآليات المبتكرة التي تبني الروابط بين مجالس الشباب وهيئات الدولة الحكومية جديرة بالدراسة.

توصيات للشركاء المحليين

1. **بالنسبة للأحزاب السياسية ، فكروا طواعية في سن حصص الشباب أو حصص الوافدين الجدد كتكتيك لدفع مشاركة الشباب وزيادة قاعدة الناخبين.** إن وضع الشباب في مقاعد يمكن الفوز بها وغير مضمونة في القوائم الحزبية يمكن أن يدفع المرشحين الشباب إلى حشد أقرانهم للتصويت ، وهو تأثير قد يكون أكثر أهمية في الانتخابات المحلية ، نظراً لصغر حجم الدوائر الانتخابية وزيادة احتمال أن يكون للمرشحين الشباب شبكاتهم المحلية الخاصة التي يمكنهم حشدها. في الحملات على المستوى الوطني أو الدوائر ذات العضو الواحد ، يمكن أن يكون الترويج للمرشحين الشباب وإبرازهم جزءًا من الرسائل التي تهدف إلى تبديد مخاوف الناخبين الشباب من كون الأحزاب بعيدة المنال أو لا تستجيب.

2. **بالنسبة للأحزاب السياسية ، الاستثمار في المرشحين الشباب والمرشحين المستقبليين من خلال الحفاظ على صف من المواهب.** الاستثمار في كل من المهارات المستخدمة للانتخاب (الحملات وجمع التبرعات) وكذلك المهارات التي يحتاجها البرلمانيون الشباب في مناصبهم من أجل دفع أولويات السياسة. انظر الفصل التالي حول أجنحة الأحزاب السياسية للشباب لمزيد من الأفكار.

المصدر NDI

الفصل الخامس

أجنحة حزب الشباب السياسي

المؤلف:

هارون آزلتون ، المعهد الديمقراطي الوطني

أجنحة الشباب

المصدر NDI

تعريف

أجنحة الشباب هي منظمات شبه مستقلة مرتبطة بأحد الأحزاب السياسية الأم. يمكن أن يكون هيكل هذه العلاقة مختلفًا للغاية عبر الأحزاب وأنظمة الأحزاب. ومع ذلك ، فإن معظم أجنحة الشباب متشابهة لأنها تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى لسن العضوية (على سبيل المثال ، 16-35) ويمكن العثور عليها عبر الطيف الأيديولوجي للأحزاب. هناك أيضاً شبكات أجنحة إقليمية ودولية منظمة حول معتقدات أيديولوجية من اليسار إلى اليمين.

المهام الرئيسية

من حيث المبدأ ، يجب أن تساعد أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية على إطلاق الشباب في السياسة والعمل كقاعدة إثبات لقادة جدد. أجنحة الشباب:

- يمكن أن تكون مفيدة في ترشيح المرشحين الشباب وإدراج قضايا الشباب في برامج الحزب.
- يمكن تقديم التدريب للأعضاء ومساعدتهم على تطوير الوعي السياسي والفطنة اللازمة للقيادة.
- يمكن أن يحمل الحزب الأم المسئولية ويمكنه احتضان سياسات جديدة والتحدي على الممارسات العفوية.
- يمكن استهداف الاتصالات بين الناخبين الشباب والأحزاب المفتوحة للأعضاء الجدد من خلال الجهود عبر الإنترنت وخارجها.

النتائج الرئيسية

تشير الأدلة إلى أن أجنحة الشباب يمكن أن توفر للشباب تجربة سياسية شكلية. ومع ذلك ، هناك عوامل تؤثر على هذه النتائج. على سبيل المثال ، يجب النظر في علاقة جناح الشباب مع الحزب الأم وبقدرة أجنحة الشباب على اتخاذ إجراءات مستقلة نسبيًا. في الحالات التي يوفر فيها حزب سياسي بيئة مواتية ، يمكن للشباب والنساء الشابات تطوير وكالتهن بنشاط ، يمكن أن تكون النتائج إيجابية.

نقاط البيانات الأساسية

اقل من 10٪ عدد الشباب المشاركين في الأحزاب منخفض في الديمقراطيات الراسخة والناشئة على حد سواء.

ليس كل الأحزاب لديها أجنحة الشباب.

التوصيات الرئيسية

- ما زالت الأحزاب السياسية تلعب دورًا مركزيًا عندما يتعلق الأمر بالتنافس الرسمي على السلطة وكسب الحق في الحكم. لتحقيق توازن أفضل بين مشاركة الشباب الرسمية وغير الرسمية ، يجب تقديم الدعم الذي يساعد الشباب ليجد طرقًا فعالة لدخول السياسة الحزبية ، حتى يتمكنوا أيضًا من العمل للتأثير على التغيير من داخل النظام.
- يمكن للنُهج المتعددة الحزبية التي تجلب نشطاء جناح الشباب من الأحزاب المختلفة أن تساعد في الحد من الاستقطاب السياسي وتساعد على تشجيع أشكال أكثر بناءة من الخطاب السياسي. في البلدان التي لها تاريخ من الصراع العنيف (مثل البوسنة والهرسك ، جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا) ، جلب المعهد الديمقراطي الوطني أجنحة الشباب من مختلف الأطراف معا لإيجاد أرضية مشتركة والعمل بشكل جماعي على قضايا السياسة العامة. وقد أدى هذا إلى العلاقات التي يبدو أنها تثبط النّاس.

المقدمة

هناك اعتراف متزايد بأن السياسة والمشاركة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة[239]. ويشمل هذا دورًا فعالًا للشباب. ومع ذلك ، يواجه الشباب العديد من العوائق عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية ، بينما يتأثر أيضا بشكل غير متناسب ببعض من أصعب التحديات الإنمائية في العالم ، مثل البطالة وتدهور البيئة والنزاع العنيف وضعف الصحة البدنية والاجتماعية والعاطفية والحصول على تعليم غير كافي. مساعدة هذه المجموعة السكانية في العثور على طرق سلمية للمشاركة في القرارات التي تؤثر على رفاهيتهم هي ضرورة متزايدة[240] ، ويعمل التحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية CEPPS على فهم أفضل لمهارات المشاركة والقيادة السياسية للشباب. درسنا الدور الذي يمكن أن تلعبه أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في تضخيم صوت وتأثير الشباب ، وكيف يمكن تصميم الدعم لهم على أفضل وجه. على الرغم من أن الأحزاب السياسية والنظم الحزبية قد تم بحثها بكثافة عندما يتعلق الأمر بالمنافسة السياسية والحكم ، لم يكن هناك الكثير من الأبحاث المقارنة حول أجنحة حزب الشباب أو كيفية قيام الأحزاب بتطوير القادة الشباب. وعلى وجه الخصوص ، فإن الديناميات المحيطة بعضوية جناح الشباب وإدماج الشباب في عمليات صنع القرار في الأحزاب السياسية لم يتم التحقيق فيها بشكل كامل. ترتبط الأبحاث الموجودة بشكل عام بنظام حزبي معين أو حزب فردي[241]. يبدأ بحثنا باستكشاف واسع ويستخلص الدروس من البرامج في مجموعة من البلدان ، بما في ذلك ألبانيا والبوسنة والهرسك (BiH) وبوركينا فاسو وكينيا ومقدونيا ونيكاراغوا وباكستان. يقدم البحث وجهات نظر يمكن أن تكون مفيدة لكل من الجهات المانحة وممارسي تطوير الأحزاب السياسية. وتبرز وثيقة توجيهية حديثة من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) الدور المفيد الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في صنع السياسات والرقابة الحكومية. وتعترف الوثيقة أيضاً بالتطبيق العملي للمساعدة الإنمائية للأحزاب السياسية ، مع التركيز على إدراج الشباب[242]. ولهذا الغرض ، توصي وزارة التنمية الدولية بتحليل هياكل الأحزاب الداخلية وتشغيل أجنحة الشباب كخطوة أولى في تطوير البرنامج. يمكن أن يساعد هذا البحث في تنظيم مثل هذا التحليل ووضعه في العمل على تصميم برامج مساعدة الأحزاب السياسية التي تستهدف الشباب.

خلصت النتائج التي توصل إليها بحثنا إلى أن أجنحة الشباب يمكن أن توفر للشباب تجربة سياسية تكوينية ، في ظروف معينة ، ويمكن أن تؤثر المساعدة المصممة حسب الطلب على وكالة أعضاء جناح الشباب والبيئة المواتية لهم. ومع ذلك ، فإن الصورة الكاملة معقدة إلى حد ما ، بالنظر إلى الديناميكيات السياسية والحوافز المتغيرة الموجودة في معظم أنظمة التعددية الحزبية. ستحتاج نتائج البحث هذه إلى الجمع بين الدروس الموجودة والتعلم عن كيفية تطور الأحزاب السياسية ، حيث تنخرط بنشاط في المنافسة السياسية وتدير صراعات السلطة التي لا يمكن تجنبها ، خارجيا وداخليا.

المنهجية

لإجراء هذه الدراسة التجريبية ، اعتمدنا بشكل كبير على المعرفة المباشرة لموظفي البرنامج الذين عملوا مباشرة مع أجنحة الشباب الحزبية ، وعلى الحسابات الشخصية لأعضاء جناح الشباب. شارك ستة من كبار الممثلين الميدانيين للمعهد الديمقراطي الوطني ، مع الخبرة المشتركة للعمل مع أجنحة حزب الشباب في أكثر من اثني عشر بلدا ، في تبادل الأفكار حول كيفية عمل أجنحة الشباب وربطها بالأحزاب الأم. وشمل ذلك توفير المعلومات التي تم جمعها من خلال تقييمات البرنامج الرسمية والتأملات بشأن تحديات تنفيذ البرامج. وقد تطرق إلى تداعيات المناورات السياسية بين الأحزاب على الحوافز التي يدفع بها قادة الأحزاب إلى الاستثمار في مشاركة الشباب. على مدار البحث ، تحدثنا أيضا مع موظفين ميدانيين من منظمات أخرى تقدم مساعدة الأحزاب السياسية ، بما في ذلك المعهد الجمهوري الدولي (IRI) ، معهد المساعدة الديمقراطية والانتخابات الدولية (IDEA) والعديد من المؤسسات الألمانية لجمع وجهات نظرهم المقارنة. وشملت مصادر المعلومات الإضافية ، المؤلفات الموجودة وقادة الأحزاب السياسية والأكاديميين وغيرهم من ممارسي المساعدة الإنمائية.

---

[239] "تقرير عن التنمية في العالم 2017: الحوكمة والقانون". 2017. البنك الدولي. http://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017

[240] "الشباب في التنمية: تحقيق الفرصة الديموغرافية". 2012. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1870/Youth_in_Development_Policy_0.pdf.

[241] عايدة اليمبايفا. 2010. "أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في قيرغيزستان: ضآلة ، ولكنها واعدة؟" مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في آسيا الوسطى. http://eercnetwork.com/default/download/creator/article/file/b14f3ab8358713c658e20346c1e39a7488cfad9c.pdf; كروس و وليام وليزا يونغ. 2008. "العوامل المؤثرة على قرار الشباب المنخرطين سياسياً بالانضمام إلى حزب سياسي: التحقيق في القضية الكندية." سياسات الحزب 14 (3): 69-345. https://doi.org/10.1177/1354068807088126 هوجي و مارك و ديتليند ستولي و باتريك ستوتوسين. 2004. "البداية في السياسة: وظيفة التوظيف في المنظمات الشبابية للأحزاب السياسية في بلجيكا (فلاندرز)." سياسات الحزب 10 (2): 193-212. https://doi.org/10.1177/1354068804040503; ملافايا و كارلا و إيزابيل مينيزيس و تياجو نيفيز. 2018. "العيش ، والعمل ، والتعلم من السياسة في جناح الشباب لحزب سياسي". التقرير النوعي 23 (1): 79-49.

[242] باور و جريج و توماس كاروثرز و اسل بيكر و تيسا ماك آرثر. 2018. "دليل العمل مع البرلمانات والأحزاب السياسية من أجل التنمية المستدامة". U.K. وزارة التنمية الدولية.
http://www.gpgovernance.net/publication/guide-to-working-with-parliaments-and-political-parties-for-sustainable-development ص لقيامارك و ديتليند ستولي و باتريك ستوتيسين . ص.20.

أُجري البحث الميداني المنظم في البوسنة والهرسك ووصف في دراسة حالة مختصرة خاصة بكل بلد. ويرتكز عمل المشاركة السياسية للشباب لدى المعهد الديمقراطي الوطني على نظرية التغيير وتعكس مبادئ التطور الإيجابي للشباب[243]. تتصور النظرية الحاجة إلى برامج لمعالجة تطور كل من وكالة الشباب والبيئة التي تمكن من المشاركة. كما أنه يوحد العوامل المختلفة التي تؤثر على تطوير الوكالة والبيئة المواتية ويؤكد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب أنفسهم في قيادة التغيير. وبدلاً من كونهم متلقين سلبيين للمساعدة ، يتوقع من الشابات والشباب أن يلعبوا دوراً فعالاً في تطوير وكالتهم وتعزيز بيئة تمكينية. في هذه العملية البحثية ، ساعدت نظرية التغيير على توصيل خطوط محددة من البحث واستخدمت كأداة تحليلية عند فحص مدى عمل أجنحة الشباب كمسار للمشاركة السياسية والقيادة.

التحليل

قد يبدو الشباب والسياسة مثل النفط والماء. تشير مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى أن الشبان والشابات يبتعدون عن المؤسسات والعمليات السياسية التقليدية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية. هذا ليس رفضًا للسياسة ، لكنه يعكس بدلاً من ذلك استياءًا متزايدًا من النظم الرسمية التي يُنظر إليها على أنها لا يمكن الوصول إليها ولا تستجيب[244]. ووفقًا لدراسة أجرتها المفوضية الأوروبية ، فإن "عدم ثقة الشباب في السياسة المؤسسية قد اعتبر مشكلة واسعة الانتشار داخل أوروبا. ومع ذلك ، في ظل ما أطلق عليه "مفارقة مشاركة الشباب" ، إلى جانب انخفاض أشكال المشاركة الرسمية (أو التقليدية) - مثل التصويت وعضوية الأحزاب السياسية - في السنوات الأخيرة ، حدثت زيادة في أشكال المشاركة غير رسمية (أو غير تقليدية)[245]. وجد بحث المعهد الديمقراطي الوطني السابق أن الشباب خارج أوروبا يشعرون بنفس الطريقة حول أنواع المشاركة السياسية الرسمية. وأعربوا عن عدم رضاهم عن الهياكل السياسية الرأسية التي تبدو بعيدة المنال وعن متناول اليد[246]. ونتيجة لذلك ، فضل معظم النشطاء الشباب الذين تمت مقابلتهم العثور على طرق بديلة للتعبير عن آرائهم ، وذلك باستخدام كل شيء من الالتماسات عبر الإنترنت إلى احتجاجات الشوارع التي يقودها الشباب. على الرغم من أن هذه الأشكال من النشاط السياسي يمكن أن تكون فعالة في إشعال التغيير ، لا يمكن تجاهل السياسات التقليدية ودور الأحزاب السياسية بشكل كامل في المجتمعات الديمقراطية. على الرغم من الانخفاض العالمي الشامل في عضوية الأحزاب السياسية ونفور الشباب من السياسة التقليدية ، لا تزال الأحزاب مهمة عندما يتعلق الأمر بالتنافس السلمي على السلطة وكسب الحق في الحكم. إذا كان الشباب يستخدمون العصيان المدني فقط ، فسوف يتم استبعادهم من العديد من القرارات. إدراكًا بأن أنماط النشاط السياسي الشبابي آخذة في التغير ، يتعلم المعهد الديمقراطي الوطني المشاركة مع الشباب ومساعدتهم في كل من الوسائل الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية. ففي مقدونيا ، على سبيل المثال ، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في توحيد صفوفهم مع الشباب المشاركين في حملات وسائل الإعلام الاجتماعية والمظاهرات العامة لتطوير مجموعة من السياسات الوطنية التي تركز على الشباب[247].

هيكلية جناح الشباب ووظيفته

أجنحة الشباب هي منظمة شبه مستقلة مرتبطة بأحد الأحزاب الأم. يمكن أن يكون هيكل هذه العلاقة مختلفًا للغاية عبر الأحزاب وأنظمة الأحزاب. ومع ذلك ، فإن معظم أجنحة الشباب متشابهة لأنها تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى لسن العضوية (على سبيل المثال ، 35-16)[248]. نظام العضوية يختلف أيضا. في بعض الحالات ، يصبح أي عضو في الحزب دون سن معينة تلقائيًا جزءًا من جناح الشباب. في حالات أخرى ، يجب طلب العضوية في جناح الشباب. من حيث المبدأ ، يجب أن تساعد أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية على إطلاق الشباب في السياسة والعمل كقاعدة إثبات لقادة جدد. داخليا ، تعكس هياكل أجنحة الشباب في كثير من الأحيان هياكل صنع القرار في الحزب الأم (على سبيل المثال ، الفروع الجغرافية التي تغذي المركز بلجنة قيادة وقائد شبابي منتخب).

---

[243] دليل برامج المشاركة السياسية للشباب. 2018. المعهد الديمقراطي الوطني. https://youthguide.ndi.org/all-chapters يمكن العثور على وصف لتطور الشباب الإيجابي في http://www.youthpower.org/positive-youth-development

[244] دوجيرتي و راشيل و إرين مازورسكي و آنه - ثو نجوين و هيملي أوردونيز. 2016. "المواطن العالمي الجديد: تسخير قيادة الشباب لإعادة تشكيل المجتمع المدني" رايز .https://static1.squarespace.com/static/54c7f971e4b0d312f4d794ef/t/57e148d4c534a599a9d01b93/1474382047223/The+New+Global+Citizen-Exec+Summ.pdf

[245] آن كراولي ودان موكسون. 2017. "أشكال جديدة ومبتكرة لمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار" ، مجلس أوروبا. https://rm.coe.int/new-and-innovative-forms-of-youth-participation-in-decision-making-pro/1680759e6a . ص. 15

[246] المعهد الديمقراطي الوطني ، 2018.

[247] كراولي وموكسون ، 2017 ، ص. 32.

[248] هناك تباين كبير في السن عبر أجنحة الشباب مع كون الأعضاء في سن الثالثة عشر في النرويج (التي جربت السماح للمراهقين في سن 16 عاماً بالتصويت في الانتخابات المحلية) وبعمر 45 سنة في بلدان مثل العراق والمغرب.

أقدم جناح للأحزاب السياسية للشباب هو حزب المحافظين الشباب الذي تشكل في عام 1904 كرد فعل على "الوضع البائس" للحزب اليميني الدنماركي ، والذي كان "مثل حزب عجوز متين يتمتع بمقاعد أقل بشكل متزايد في كل برلمان"[249]. في السياسة المعاصرة ، يتم التعرف على أجنحة الشباب من قبل الأحزاب عبر المنظور الأيديولوجي كطريقة لتعبئة الشباب. ويشمل ذلك الشبكات الإقليمية والدولية لأجنحة الشباب ، مثل الشباب الأوروبيين الاشتراكيين ، والاتحاد الدولي للشباب الليبراليين ، والاتحاد الدولي للشباب الديمقراطيين[250].

في الوقت نفسه ، هناك أحزاب ليس لديها أجنحة شبابية. قد يكون لهذه الأحزاب وسائل أخرى لتجنيد الشباب وإضفاء الصفة الاجتماعية عليه ، لا سيما من خلال الأنشطة على مستوى الفرع المحلي. وقد اختار بعض الأحزاب الذين ساعدهم المعهد الديمقراطي الوطني في البوسنة والهرسك وتونس "تعميم" الشباب من أجل إنشاء قاعدة عضوية تعكس حجم تعداد الشباب. وجود ملف تعريف يتمحور حول الشباب قد يجعل هذه الأحزاب أكثر جاذبية للشباب ، على الأقل على المدى القصير. ومع ذلك ، هناك أسئلة حول الكيفية التي تتكيف بها الأحزاب نظرًا لأن الأعضاء والقادة الشباب النشطين يتقدمون حتمًا في السن.

الشباب هم مجموعة غير متجانسة ، وينعكس هذا التنوع من قبل أولئك الذين يختارون الانضمام إلى الأحزاب. على الرغم من أن التمثيل داخل جناح سياسي معين قد يكون انحراف جناح الشباب بطريقة أو بأخرى ، يمكن العثور على شباب وشابات من المناطق الريفية والحضرية ، بمستويات تعليمية مختلفة وخلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة في أجنحة الشباب على مستوى العالم. ومع ذلك ، فإن الأرقام الإجمالية تبدو صغيرة نسبيًا. على الرغم من أنه من غير الممكن الاستنباط عبر جميع الأنظمة متعددة الأحزاب ، وهو استبيان حديث لمعهد الديمقراطية القومية عن الشباب في المجر ، وجدت بولندا وسلوفاكيا أن أقل من 10 في المئة منهم سوف يفكر في الانضمام إلى حزب سياسي[251]. هذا ينسجم مع البحوث الأخرى التي أجريت في كندا[252] ، البوسنة والهرسك[253] ، وكينيا[254]. وبالمثل ، فإن العديد من الشباب الذين لديهم اهتمام بالانضمام إلى الأحزاب السياسية يشيرون إلى أنهم مدفوعون ، في جزء كبير منه ، بإمكانية العثور على وظيفة.

على الرغم من انخفاض مستويات المشاركة ، لا تزال هناك أقلية مهمة من الشابات والشبان الذين يحاولون تلبية التطلعات السياسية من خلال مشاركتهم في أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. أظهر هؤلاء الشباب اهتماما بسياسات الأحزاب والعمل داخل النظام. هناك أيضًا أمثلة على انضمام الشباب إلى أجنحة الشباب أثناء اختبارهم لأساليب مختلفة لتعزيز التغيير. خلال البحث ، تحدثنا مع مجموعة من الشابات من الناظور ، المغرب ، حيث اشتكين من الصعوبات التي واجهنها كأعضاء في المجتمع المدني في محاولة للتأثير على السياسيين. ونتيجة لذلك ، اختاروا الانضمام إلى الأحزاب السياسية للوصول إلى صناع القرار.

من حيث المبدأ ، توجد أجنحة الشباب للوفاء بوظائف معينة تخدم الأعضاء والحزب الأم [255]. للبدء ، يمكن أن تساعد أجنحة الشباب في تجميع مصالح أعضائها ، من خلال تسهيل الشبكات وتشكيل التحالف. توفر العمليات التنظيمية ، بما في ذلك جمعيات عضوية ولجان ومجالس استشارية ، فرصاً للشباب للعمل معاً لاتخاذ القرارات ، مع استكشاف الأولويات السياسية ووجهات النظر. يمكن لأجنحة الشباب أن تكون مفيدة في ترشيح المرشحين الشباب وإدراج قضايا الشباب في برامج الأحزاب. ويمكن أيضًا تسهيل ذلك عندما تضع الأحزاب حصصًا[256]. على سبيل المثال ، حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البوسنة والهرسك على حصة نسبتها 30 في المائة للشباب ، مما أدى إلى أن يكون أكثر من 30 في المائة من أعضاء المجالس المحلية المنتخبين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي من الشباب. إلى جانب وجود جناح شبابي نشط ، يمكن أن تساعد الحصص - على مدار عدة دورات انتخابية - في ضمان وجود أعضاء مؤثرين من كبار أعضاء حزب الخريجين الشباب ، ويمكنهم أن يكونوا بمثابة أبطال وموجهين للأجيال المتعاقبة.

---

[249] http://konservativungdom.dk/kontakt

[250] http://www.youngsocialists.eu/; http://www.iflry.com/; https://www.idu.org/about/youth-iydu

[251] "الشباب والديمقراطية والسياسة: أبحاث الرأي العام في المجر وبولندا وسلوفاكيا". يصدر قريباً. المعهد الديمقراطي الوطني.

[252] مارتن توركوت. 2015. "المشاركة السياسية والمشاركة المدنية للشباب". رؤى حول المجتمع الكندي. إحصائيات كندا https://www150.statcan.gc.ca/n1/en/pub/75-006-x/2015001/article/14232-eng.pdf?st=82sDM9_I.

[253] ديبا و دينو و ماهر هادزيتش و ملادن ميلوفيتش و مرساد بوكفا. 2016. "أصوات الشباب ، بحث في شباب البوسنا والهرسك: التقرير الموحد حول البحث الكمي والنوعي." المنشور للبحوث والاستشارات. http://ba.one.un.org/content/dam/unct/bih/PDFs/UNICEF%20pics%20for%20publications/VoY2016/VoY2016.pdf.

[254] "الشباب في مشاركة الأحزاب السياسية في كينيا: دراسة أساسية". 2015. مركز الديمقراطية متعددة الأحزاب كينيا.

[255] آن لورمان. 2013. "تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية: دليل للممارسات الجيدة". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Electoral%20Systems%20and%20Processes/ENG_UN-Youth_Guide-LR.pdf ص.28

[256] أصبحت الحصص ممارسة أكثر انتشارا للمساعدة في زيادة انتخاب الشباب (انظر الفصل الرابع من هذا التقرير). ومع ذلك ، قد يعني هذا ببساطة وضعهم في قائمة حزبية ، ولكن في الجزء السفلي وليس العلوي. كما قد لا يمنع قادة الأحزاب من انتقاء الشباب من خارج جناح الشباب. فعلى سبيل المثال ، اشتكى أعضاء جناح الشباب في المغرب وبوركينا فاسو من هذه الممارسات.

الوظيفة الثانية لأجنحة الشباب هي تدريب الأعضاء من خلال تنظيم ورش بناء المهارات ، وبرامج التوجيه وأنشطة أبحاث السياسات. ينضم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في البوسنة والهرسك بانتظام إلى نظرائهم في الاشتراكيين الأوروبيين الشباب للحوار حول السياسات. أجنحة الشباب تحتاج إلى أساسها المالي الخاص من أجل الحفاظ على هذه الأنشطة وغيرها ، والتي قد تشكل تحديًا لتوليدها من خلال رسوم العضوية وحدها. في بعض البلدان ، مثل ألمانيا ، توفر الحكومات الأموال لأنشطة التوعية المدنية لأجنحة الشباب. بالإضافة إلى ذلك ، تقوم العديد من الأحزاب السياسية بتخصيص الأموال ، مما يجعل من المرجح أن يجتذب جناح الشباب النشط الشباب إلى الحزب.

الوظيفة الثالثة لجناح الشباب هي مساءلة الحزب الأم عن سياسات الحزب واختيار القيادة. بالإضافة إلى تقديم أفكار جديدة ومبتكرة ، يمكنهم أيضًا تحدي السياسات والممارسات القديمة. يمكن لأجنحة الشباب احتضان سياسات جديدة والعمل كقوة خلال اتفاقيات الحزب. في كندا ، يعقد الشباب الليبراليين معسكرًا سياسيًا في كل شتاء حيث يعطون الأولوية للقرارات التي يدفعها الشباب بعد ذلك إلى اتفاقيات الحزب وينظمون الشباب للتصويت ككتلة. يمكن استخدام أدوات مماثلة للتأثير على عمليات اختيار القيادة ؛ ولا سيما عندما يكون هناك نظام صوت واحد / عضو واحد ، بدلاً من أن يكون هناك مندوب واحد يمثل صوت الشباب بأكمله.

وأخيراً ، يمكن لأجنحة الشباب أن تستهدف الاتصال بالناخبين الشباب والأحزاب المفتوحة للأعضاء الجدد. أثناء الانتخابات وحملات التجنيد ، تكون أجنحة الشباب في وضع أفضل لمعرفتهم باللغة الأكثر فعالية مع أقرانهم وأنواع الأنشطة التي تجذب الشباب الآخرين. وفي الوقت نفسه ، يمكن أن تكون طاقة الشباب وحماسهم مصدرًا قويًا عندما يأتي دور الحملة الانتخابية ويخرجون من التصويت. وهذا يشمل كل من الجهود عبر الإنترنت وخارجها. لعبت أجنحة الشباب تقليديًا دورًا مركزيًا في إجراء اتصال مباشر بالناخبين ، بما في ذلك طرق الباب. الشباب هم أيضا في طليعة تطبيق تقنيات الاتصالات الجديدة ، من تنظيم مجتمعات فيسبوك إلى إعادة نشر رسائل الحملة.

هناك العديد من الأمثلة على مستوى العالم لقادة الأحزاب ورؤساء الحكومات الذين يرتفعون من خلال أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. في بعض الحالات ، كانت هذه هي النتيجة التالية على خطى القادة السابقين وإظهار ولاء الأحزاب. في حالات أخرى ، تم استخدام أجنحة الشباب كمسار سريع للقيادة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك سيباستيان كورتز ، المستشار الحالي للنمسا. أصبح رئيس جناح الشباب في حزب الشعب النمساوي في سن الثالثة والعشرين ومستشار النمسا في سن 31 ، مما يجعله أصغر رئيس دولة في العالم في ذلك الوقت. ساعد نيلسون مانديلا في تأسيس رابطة الشباب الوطني الأفريقي في عام 1944 للمساعدة في حشد دعم الشباب في الحرب ضد الفصل العنصري. خلال هذا المشروع البحثي ، أجرينا مقابلة مع الأمين العام البالغ من العمر 24 عامًا ، وعضو جناح الشباب ، من حزب بوسني بارز. وقع اختياره كزعيم للحزب عندما قام الأعضاء بالتحريض على إصلاحات حزبية داخلية بعد أداء انتخابي ضعيف. هناك أيضا حالات مثل بلجيكا ، حيث حصل أكثر من 40 في المائة من جميع أعضاء مجلس المدينة على بدايتهم السياسية في أجنحة الشباب[257].

في الوقت نفسه ، هناك أمثلة على أجنحة الشباب التي تستخدمها الأحزاب الأم لعرقلة العمليات السياسية وأحيانا اتخاذ إجراءات عنيفة[258]. إن استخدام أجنحة الشباب "كقوات صدمة" يبدو أكثر شيوعًا في الأنظمة السياسية حيث يُستخدم العنف والقسر والترهيب تقليديا كأدوات سياسية. هناك العديد من الأمثلة حيث يصبح هذا النوع من السلوك أكثر وضوحا حول الانتخابات ، بما في ذلك أماكن مثل بنغلاديش وبوروندي وهايتي. كسر هذه الدورات من العنف يمكن أن يكون صعبا للغاية. ومع ذلك ، من الممكن مساعدة الأحزاب وجناح الشباب على تجاوز هذه السلوكيات. يمكن العثور على مثال واحد في كينيا ، حيث ساعد المعهد الوطني الديمقراطي في تأسيس منتدى الشباب بين الأحزاب رداً على العنف الانتخابي الفتاك في عام 2007 [259]. وقد ساعد المنتدى أعضاء أجنحة الشباب على العمل معًا وإيجاد طرق سلمية لإدارة الصراع ودعمهم بفعالية من قبل قادة الأحزاب.

---

[257] هوجي وآخرون. 2004 ، ص 201

[258] باولو سابستيان انغزوركو . 2017. "أجنحة الشباب بالحزب السياسي والعنف السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: حالة غانا". المجلة الدولية لدراسات السلام والتنمية 8 (1): 1-14 . https://doi.org/10.5897/IJPDS2016.0284 "أجنحة حزب الشباب السياسي في نيبال". 2011. مركز كارتر. https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/democracy/nepal-political-party-youth-wings-022811-en.pdf.

[259] لورمان ، 2013 ، ص 50.

المصدر NDI

تحديات لأجنحة الشباب في الحزب السياسي

بناءً على فحصنا المقارن ، تشير الدلائل إلى أن أجنحة الشباب يمكن أن توفر للشباب تجربة سياسية تشكلية ويمكن أن تكون بمثابة أرضية إثبات للقادة السياسيين الناشئين. ومع ذلك ، هناك عوامل تؤثر على هذه النتائج. على سبيل المثال ، يجب النظر في علاقة جناح الشباب مع الحزب الأم وبقدرة أجنحة الشباب على اتخاذ إجراءات مستقلة نسبيًا. في الحالات التي يوفر فيها حزب سياسي بيئة مواتية ، يمكن للشباب والنساء الشابات تطوير وكالتهن بنشاط ، يمكن أن تكون النتائج إيجابية. حدد بحثنا العوامل الهيكلية التي يمكن أن تمكّن أو تمنع مشاركة الشباب الفعالة والقيادية. ويمكن أن يشمل ذلك كيفية اختيار قادة جناح الشباب ، وما إذا كانت الموارد المالية متاحة ، وما هي الأدوار التي تلعبها أجنحة الشباب في قرارات الحزب ، وكيف يتوقع منهم المشاركة أثناء الانتخابات. هناك أيضا عوامل تتعلق بكيفية تطور وكالة الشباب. على سبيل المثال ، يحتاج الشباب إلى فرص لاكتساب المعرفة والمهارات السياسية العملية ، والتفاعل مع كبار قادة الأحزاب وغيرهم من البالغين ، وزيادة ظهورهم من خلال العمل العام الإيجابي.

العثور على المسار لمشاركة الشباب والقيادة

حدد البحث عددًا من التحديات المحددة والمتشابكة في كثير من الأحيان والتي تواجه أجنحة الشباب في الديمقراطيات الانتقالية. ومع ذلك ، توجد بعض هذه التحديات في الديمقراطيات الراسخة حيث يمكن وضع الأحزاب في طريقها ويصعب عليها تغييرها ، خاصة عندما تدعم الحوافز السياسية الشاملة الوضع الراهن.

1. **عدم وضوح الدور والعلاقة مع الأحزاب الأم:** في كثير من الأحيان ، يتم إنشاء أجنحة الشباب دون أي جهد لوضعها في هيكلية الحزب الأم أو تحديد دورهم وولايتهم. يمكن لبادرة رمزية لإنشاء جناح للشباب أن يثير الاستياء عندما يرفض الحزب الأم أو يتجاهل المبادرات من جناح الشباب أو يعين مهام جناح الشباب دون استشارة أو توجيه.

2. **اختيار قيادة غير ديمقراطية:** يتم تعيين قادة جناح الشباب بشكل متكرر من خلال عملية مغلقة ، وغالباً ما يكون ذلك بمثابة مكافأة يمنحها زعيم الحزب. سيبقى هؤلاء القادة «الشباب» أحيانًا في هذه المواقع لسنوات[260].

3. **غياب التمثيل في الهيئات الحزبية الحاكمة:** في كثير من الحالات ، يكون جناح الشباب كيانا منفصلا دون أي مشاركة في عمليات صنع القرار في الأجهزة التنفيذية للحزب. وحتى عندما يتم إدراجه كعضو مصوت في الجهاز التنفيذي للحزب ، قد يشعر زعيم الجناح الشاب بالعزلة وعدم الثقة بالتحدث بصوت عالٍ. وفي حالات أخرى ، قد لا يأتي أحد ممثلي الشباب في الهيئة التنفيذية للحزب حتى من جناح الشباب.

4. **نقص الموارد (المكتب ، المعدات ، الموارد المالية):** إذا كان من المتوقع أن تؤدي الأجنحة الشبابية أدوارًا فاعلة في تعبئة الأحزاب السياسية أو صنع السياسات ، فإنها تحتاج إلى الوصول إلى بعض الموارد الأساسية التي يمكنها إدارتها بشكل مستقل. في العديد من الأماكن ، لا تملك أجنحة الشباب ميزانية مستقلة متفق عليها مسبقًا أو مكان مخصص للمكاتب. بدلا من ذلك ، يعتمدون على علاقتهم مع مقر حزب الأم للحصول على الموارد المقدمة على أساس مخصص ، مما يجعل التخطيط صعبًا. وعلى النقيض من ذلك ، فإن أجندة الشباب في بلدان أوروبا الشمالية ، في كثير من الأحيان ، لديها ميزانية مستقلة يوافق عليها المسؤول التنفيذي للحزب تستند إلى اقتراح واضح للأنشطة السنوية المبينة سلفاً.

5. **عدم وجود خبرة في الإدارة والتنظيم:** لا يملك الشباب في الغالب معرفة كافية بمبادئ الإدارة التنظيمية حتى يتمكنوا من تحديد نقاط القوة والضعف في منظماتهم. ونتيجة لذلك ، فإنهم غالبا ما يقومون ببساطة بتكرار بنية الحزب الأم (مثل المقر الرئيسي والفروع في المناطق الجغرافية) دون أي معرفة بكيفية - أو موارد كافية - لإدارة البنية بشكل فعال أو النظر في هيكل منقح قد يستجيب للاحتياجات. ومصالح الشباب.

6. **عدم وجود رسالة تجنيد وما يترتب عليها من ركود في العضوية:** في غياب دور محدد و- في كثير من الأحيان - افتقار الحزب الأم إلى أيديولوجية أو برنامج ، يصعب على أجنحة الشباب تحديد سبب جذاب للشباب للانضمام إليها. ونتيجة لذلك ، يمكن أن يكون جناح حزب الشباب أكثر شبهاً بنادي الأصدقاء ، دون شخصية ديناميكية أو إحساس واضح بالهدف.

7. **نقص المعرفة حول العملية السياسية ووضع السياسة العامة:** في جميع أنحاء العالم ، ستحدد أجنحة الشباب كلا من التعليم العالي ، وتوظيف الشباب ، والرياضة والترفيه ، والعلل الاجتماعية (مثل المخدرات والإدمان والعصابات والعنف) كقضايا لها الأولوية ، بالاعتماد على البلاد. لكنهم في كثير من الأحيان لا يمتلكون معرفة كافية عن كيفية - أو الموارد الكافية - لدراسة واقتراح حلول فعالة قائمة على السياسات. بالنظر إلى الموارد المحدودة لأي حكومة ، غالبًا ما يتم تجاهل طلب الشباب «المزيد من الأموال الحكومية من أجل ...». وبالمثل ، يكون لدى الشباب قدرة أقل على تقييم مدى صلاحية التدابير التي تقترحها أحزابهم أو أحزاب أخرى. وبالتالي ، فبالإضافة إلى الأموال المخصصة والهيكل التنظيمي القوي ، تتطلب أجنحة الشباب بعض التدريب المتقدم على عمليات الحوكمة وصنع السياسات حتى تتمكن من إضافة قيمة.

[260] "أجنحة الأحزاب السياسية الشبابية من اللازم أن تعكس الهند الشبابي." 2017. هندوستان تايمز. ٢٦ يوليو 2017. https://www.hindustantimes.com/editorials/youth-wings-of-political-parties-must-reflect-a-young-india/story-5kgr1xtgl1vGftpwz1HBCL.html.

تكوين المساعدة لأجنحة الشباب

ينبغي أن تصمم الجهود لدعم أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية من حيث الاحتياجات والفرص التي توفرها البيئة المواتية والوكالة للشباب المعنيين. يبدأ ذلك بتحليل عام للبيئة السياسية العامة وإشراك الشباب وتدريباتهم إلى مستوى الأحزاب وأجنحة الشباب. المعهد الوطني للديمقراطية لديه أداة للمساعدة في إجراء تحليل لكيفية عمل الأحزاب وكيف ترتبط بجناح الشباب[261]. يمكن للأداة تقديم رؤى في أجنحة الشباب عن طريق طرح أسئلة محددة حول البيئة التمكينية ووكالة الشباب داخل الحزب. ويمكن أن يشمل هذا تحديد مقدار المساحة المتاحة لمشاركة جناح الشباب في قرارات الحزب والنشاط بين أعضاء الجناح الشبابي. وبناءً على هذه المحددات ، يمكن أن تتبع البرامج التالية مسارين مختلفين.

أحد المسارات يساعد على خلق مساحة للشباب للعب دور أكثر جوهرية في قرارات الحزب. في هذه الحالة ، قد يعمل البرنامج مع قادة الحزب حول الإصلاحات الهيكلية. على سبيل المثال ، في باكستان وتونس ، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في تطوير قوانين جديدة تمنح أعضاء جناح الشباب مقعدًا في هيئات اتخاذ القرار وتتيح لهم وصولًا أكبر إلى القوائم الانتخابية للحزب ، إذا كانوا يسعون إلى الحصول على مناصب منتخبة.

يساعد المسار الثاني أعضاء جناح الشباب في تطوير المعرفة السياسية وتقديم مساهمات بناءة داخل حزبهم. على سبيل المثال ، عندما يظهروا على القائمة الانتخابية لحزبهم ، يمكن للبرامج مساعدة أعضاء جناح الشباب على تعلم كيفية الحملات بفعالية ووضع مقترحات للسياسات. في البلدان التي لها تاريخ من الصراع العنيف (على سبيل المثال ، البوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا) ، قام المعهد الديمقراطي الوطني بجلب أجنحة الشباب من مختلف الأحزاب للعمل معاً على قضايا السياسات الشاملة. وقد أدى هذا إلى العلاقات التي يبدو أنها تثبط النّاس والتي لا تزال مستمرة حيث يتحمل أعضاء جناح الشباب مسؤوليات مختلفة ويلعبون أدوارًا سياسية مختلفة. وقد ساهمت هذه الجهود في لعب الشباب أدوار أكثر نشاطًا وتأثيرًا داخل أحزابهم ومجتمعاتهم. تقدم دراسة حالة البوسنا والهرسك الواردة أدناه أمثلة على النساء الشابات والشبان الذين أصبحوا مرشحين سياسيين أكثر قدرة ، ولديهم قدرة أكبر ليصبحوا قادة أحزاب والعمل بنشاط لإشراك المواطنين الآخرين في قضايا السياسة العامة. وكما صرحت إحدى الشابات من حزبنا في البوسنة والهرسك ، "أصبح القادة أكثر انفتاحًا لمشاركتنا والتعرف على كيف يمكننا المساعدة في جعل الحزب أكثر قدرة على المنافسة"[262].

في باكستان وتونس ، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الأحزاب وجناح الشباب على الإصلاحات الهيكلية لإعطاء أجنحة الشباب تأثيرًا أكثر وضوحًا (تحسين البيئة التمكينية)

يمكن أن تكون أجنحة الشباب مصدرًا للإبداع والديناميكية عندما يتم تمكينهم من المشاركة بشكل مجدٍ داخل حزبهم السياسي. لتعزيز البيئة المواتية لشباب الحزب ، يدعم المعهد الديمقراطي الوطني أجنحة الشباب لتطوير واقتراح الإصلاحات الهيكلية التي تعزز تأثير أكثر وضوحا داخل أحزابهم. على سبيل المثال ، في باكستان ، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء جناح الشباب في تطوير القواعد واللوائح التنظيمية للأجنحة الخاصة بهم ، المشاركين الموجهين من خلال ممارسات التشاور مع الأقران ، وقدموا دورات تدريبية بشأن تطوير استراتيجيات المناصرة. ثم استخدم المشاركون هذه الاستراتيجيات لإقناع قادة الأحزاب باعتماد الإصلاحات الهيكلية المقترحة. وبينما توقفت بعض جهود الدعوة ، اتخذ بعض القادة خطوات ملموسة لزيادة مشاركة الشباب في هيئات صنع القرار. وبالمثل ، في تونس ، دعم المعهد الديمقراطي الوطني لجنة توجيهية للأحزاب الشبابية لتشكيل ضغط من أجل تمثيل الشباب في هيئات صنع القرار وهيئات صياغة المسودات. ونتيجة لبناء القدرات الموجهة للشباب على استراتيجيات الدعوة الفعالة ، كان بعض قادة الأحزاب مقتنعين بأن إشراك الشباب يفيد أحزابهم على المدى الطويل. نجحت عدة أجنحة للشباب في الحصول على حصص للتمثيل في هياكل الحزب ، بما في ذلك الهيئات المنتخبة لحزبهم.

المصدر NDI

[261] "وسيلة لتحليل السياق." 2014. المعهد الديمقراطي الوطني. https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI_ContextAnalysisTool_proof_f.pdf.

[262] مجهول الاسم. مقابلة مع آرون ازلتون. 2017.

في البوسنة والهرسك ومقدونيا ، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء الجناح الشبابي في تطوير المعرفة السياسية ، ومتابعة المنصب المنتخَب ، والعمل على تطوير السياسات عبر خطوط الحزب (زيادة وكالة الشباب)

المصدر NDI

تبني وكالة تعزيز قدرة وثقة شباب الأحزاب للتصرف بشكل فردي وجماعي للعمل السياسي التطبيقي. لتعزيز الوكالة السياسية ، يدعم المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء جناح الشباب لتطوير المهارات السياسية ، ومتابعة المنصب المنتدب وتطوير السياسات التي تركز على الشباب عبر خطوط الحزب. على سبيل المثال ، في البوسنة والهرسك ، أسس المعهد الديمقراطي الوطني "روكادا" ، وهي شبكة شبابية عبر الأحزاب ، عززت تعلم الأقران وعززت القدرات لتحديد القضايا ذات الأولوية للشباب. من خلال جهود المناصرة ، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني أجنحة الشباب للضغط على الأطراف المعنية لمعالجة هذه الأولويات السياسية. كما دعا المعهد الديمقراطي الوطني كبار قادة الأحزاب إلى تنظيم فعاليات التواصل وبناء المهارات ، سواء لمناقشة تجاربهم في التقدم في الحزب وكذلك لمعرفة قدرات وحماس الشباب الحزبية. نتيجةً لمساعدات المعهد الديمقراطي الوطني ، قام أعضاء "روكادا" ببناء شبكة من النشطاء الشباب على مستوى البلاد وأطلقوا مبادرات على مستوى الولاية لإصلاح التشريعات المهمة للشباب. وبالمثل ، في مقدونيا ، عزز المعهد الديمقراطي الوطني التعاون بين أجنحة الشباب والمجلس الوطني للشباب في مقدونيا (NYCM) ، وهي منظمة شبابية رائدة. من خلال توجيه المعهد الديمقراطي الوطني ، قادت NYCM ورش عمل لبناء المهارات لأجنحة الشباب حول كيفية تطوير التعاون بين الأحزاب حول سياسات الشباب. وشمل ذلك إجراء مشاورات بشأن كيفية تنسيق العمل الجماعي والتقدم بتوصيات السياسة العامة داخل الأحزاب المعنية. كما نظمت NYCM منتديات للمرشحين الشباب وممثلي الأحزاب لمناقشة أولويات رئيس الانتخابات البرلمانية ، وتعزيز قدرة المرشحين على معالجة الشواغل التأسيسية أثناء سعيهم إلى شغل مناصب منتخبة. ونتيجة لذلك ، أدركت أجنحة الشباب ومجموعات الشباب المدني قيمة التعاون لرفع أولويات الشباب المقدونية ، ونجحت في تطوير السياسة العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاج الرئيسي

يمكن لأجنحة الأحزاب السياسية ، في ظل ظروف مختلفة ، أن تشدد على المشاركة الجوهرية والبناءة للشباب في العملية السياسية ، أو تعمل كوسيلة لتعبئة المحسوبية السياسية أو العنف. في إطار الأنظمة الديمقراطية ذات الأحزاب السياسية البرامجية نسبياً ، يمكن للأجنحة الحزبية تسهيل توظيف القيادات الشابة ، وتوفير التدريب التقني والخبرة ، ومساعدة الأحزاب على جذب الشباب من خلال الإسهامات السياسية الأساسية في برنامج السياسة.

ومع ذلك ، عندما تتسم الأنظمة السياسية بالمحسوبية السياسية أو العنف ، يكافئ القادة السياسيون بالولاء ويسيطرون على نشاط جناح الشباب ، بينما يحرمون من مساهمات الشباب الأساسية في جداول أعمال الأحزاب.

توصيات للجهات المانحة

1. يرغب الشباب في جميع أنحاء العالم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم ويتحولون بشكل متزايد إلى طرق جديدة للتنظيم السياسي تقع خارج حدود المؤسسات والعمليات الرسمية ، لأنهم ينظر إليهم بعدم الثقة. غالبية الشباب يجدون الأحزاب السياسية ، على سبيل المثال ، غير واضحة وغير مهتمة في وجهات نظرهم. ومع ذلك ، فإن الابتعاد عن الأحزاب بالكامل مكلف ، لأن الأحزاب السياسية لا تزال تلعب أدواراً مركزية عندما يتعلق الأمر بالتنافس الرسمي على السلطة وكسب الحق في الحكم. لتحقيق توازن أفضل بين مشاركة الشباب الرسمية وغير الرسمية ، **يجب على المانحين تقديم الدعم الذي يساعد الشباب على إيجاد طرق مفيدة للدخول في سياسة الأحزاب ، حتى يتمكنوا أيضًا من العمل للسيطرة على التغيير من داخل النظام.**

2. داخل الأحزاب السياسية ، يمكن لأجنحة الشباب أن تقدم للشابات والشبان طريقا للمشاركة والقيادة ، عندما يوفر الحزب الأم بيئة مواتية ويمكن للشباب ممارسة التأثير بفعالية. في كثير من الأحيان ، تعمل أجنحة الشباب أكثر كأداة للحزب الأم ، مما يزيد من تهميش أصوات الشباب. في ظل هذه الظروف ، يكافأ الشباب على ولائهم لقادة الأحزاب ، ويمكن أن يصبحوا اجتماعيين متكيفين لهيكلية صنع القرار من أعلى إلى أسفل ، وينتظر الشباب دورهم.

3. يبدو أن عدد الشباب الذين ينضمون إلى الأحزاب السياسية وينضمون إلى أجنحة الشباب منخفض نسبياً ، حيث تشير بعض الاستطلاعات إلى أن أقل من 10 في المائة من هذه المجموعة السكانية يشاركون فيها. يمكن أن تكون الأرقام أصغر من المجموعات المهمشة ، مثل الغجر. ومع ذلك ، فإن هذا العدد الصغير يمثل شريحة مهمة من الشباب ذوي الطموحات السياسية. ينظر العديد من هؤلاء الشباب إلى السياسة على أنها دعوة محتملة ، ويمكن لجناح الشباب أن يقدموا لهذه المجموعة المختارة تجربة سياسية تشكلية.

4. يبدأ هذا البحث فقط في سد فجوة في فهم كيف يمكن لأجنحة الشباب من الأحزاب السياسية أن تضخم صوت وتأثير الشباب. هناك مجال واضح للدراسة الإضافية ، خاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي في أجنحة الشباب والأحزاب الأم التي يهيمن عليها الذكور. **ومن شأن إجراء مزيد من الدراسة للعوامل التي تجذب الشباب إلى السياسة الحزبية في المقام الأول أن يكون ذا أهمية بالنسبة لمقدمي المساعدة ، شأنه شأن استكشاف كيفية تحسين تنسيق الأشكال الرسمية وغير الرسمية لمشاركة الشباب.**

توصيات للمنفذين

1. **عند تصميم برامج المساعدة لتشجيع مشاركة الشباب وقيادتهم من خلال أجنحة الشباب الحزبية ، من الضروري فهم الديناميات الهيكلية القائمة بين الحزب الأم وجناح الشباب.** في الحالات التي يكون فيها الحزب ذو عقلية إصلاحية مفتوحًا ومتقبلاً لمشاركة جناح الشباب ، يمكن للبرنامج أن يركز على مساعدة الشباب في القيام بأدوار مختلفة ، بما في ذلك الترشح للمناصب. من ناحية أخرى ، تتطلب الأحزاب التي تكون مغلقة نسبياً وتسيطر عليها مؤسسة النخبة برامج تشجع الإصلاحات الداخلية ، بحيث يتمكن أعضاء جناح الشباب من لعب أدوار ذات مغزى أكبر.

2. حتى في الحالات التي تم فيها تقديم دعم تنموي منسق لأجنحة الشباب وشراء قادة الأحزاب ، فإن الضرورات السياسية على المدى القصير يمكن أن تبقي أعضاء جناح الشباب على الهامش. وبهذه الطريقة ، فإن الحسابات السياسية ، التي تم إجراؤها من أجل اكتساب السلطة والحفاظ عليها ، لها آثارها على كيفية تعامل الأحزاب مع مشاركة الشباب. على سبيل المثال ، إذا أظهرت استطلاعات الرأي أن الناخبين في بلد ما من المرجح أن يصوتوا لمن يتجاوز عمره 40 عامًا بدلاً من أقل من 30 عامًا ، فيمكن بسهولة أن يعدلوا قادة الأحزاب عن إدارة المرشحين الشباب.

3. يمكن للنُهج المتعددة الحزبية التي تجلب نشطاء جناح الشباب من الأحزاب المختلفة أن تساعد في الحد من الاستقطاب السياسي وتساعد على تشجيع المزيد من أشكال الحوار السياسي البناءة. **في البلدان التي لها تاريخ من الصراع العنيف (على سبيل المثال ، البوسنة والهرسك ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وكينيا) ، اجعل أجنحة الشباب من مختلف الأحزاب مشتركة لإيجاد أرضية مشتركة والعمل بشكل جماعي على قضايا السياسة العامة. هذا يؤدي إلى علاقات يبدو أنها تثبط العزيمة.**

توصيات لشركاء جناح الشباب

1. **اجعل الأمين العام لجناح الشباب عضواً أوتوماتيكياً في أعلى هيئة لاتخاذ القرار في الحزب ، واعتبر جناح الشباب المصدر الرئيسي لقادة الشباب داخل الحزب.**

2. **وضع استراتيجية طويلة الأجل لتشجيع الشباب في مواقع قابلة للانتخاب وضمان التجديد المستمر للأحزاب.** وقد يشمل ذلك حصص المرشحين الشباب وآلية لاختيار مرشحيهم.

3. فبدلاً من تمويل أنشطة جناح الشباب على أساس كل حالة على حدة ، **يجب أن تمنح جناح الشباب ميزانية لتكاليف التشغيل والنشاط يمكن أن يديرها بشكل مستقل استنادًا إلى خطة محددة ومتطلبات إعداد التقارير.** وقد يشمل ذلك أيضًا تزويد جناح الشباب بمكتب في مقر الحزب.

4. **تدريب أعضاء جناح الشباب كمرشحين ، ومديري الحملات ، والمتحدثين الرسميين ، ورؤساء فروع الأحزاب** ، سواء من حيث بناء المهارات أو المعرفة السياسية. بالإضافة إلى ذلك ، تعزيز التعاون بين أجنحة الشباب والتجمعات الحزبية في البرلمان من خلال مناقشات السياسة والمتدربين.

5. **تحديد حدود عضوية الشباب لتشمل بشكل معقول أولئك الذين سيصبحون في وقت قريب من الناخبين (المراهقين) والذين يبدأون حياتهم كأفراد مستقلين (لا يتجاوز سن الثلاثين).**

المصدر NDI

الملاحق

الملحق (أ)

توصيات لجمع وإدارة ونشر البيانات المتعلقة بالشباب

وكما هو موضح في مقدمة هذا المجلد وفي الفصول الموضوعية ، فإن الافتقار إلى بيانات منسقة ويسهل الوصول إليها بشأن المشاركة المدنية والسياسية للشباب يشكل عائقاً أمام فهم كيفية تأثير السياسة العامة على مشاركة الشباب. بالتأكيد ، لا يوجد نقص في البيانات حول مشاركة الشباب في حد ذاتها. العديد من مشاريع الاستطلاع شاملة لعدة بلدان ، بما في ذلك على سبيل المثال ، AmericasBarometer / LAPOP ، Afrobarometer ، Eurobarometer ، ومسح القيم العالمية. استطلاعات على المستوى الوطني من شركات الاقتراع مثل بيو وجالوب. وتتضمن استطلاعات الرأي العام من منفذي مثل IRI و NDI و IFES بيانات حول مدى ونوع المشاركة المدنية للشباب. للأسف ، يصعب مقارنة هذه البيانات عبر المكان والزمان. وكثيرا ما يتم صياغة أدوات المسح بطريقة مختلفة ، ويتم تقديمها بترتيب مختلف ، وقد تتغير أو يتم إسقاطها بين موجات المسح المختلفة. على سبيل المثال ، مسح القيم العالمية ، كواحد من أكثر مشاريع المسح الشامل حول المواقف والسلوكيات السياسية ، يحتوي على العديد من أدوات المسح حول المشاركة السياسية والمدنية ، والتي يمكن تصنيف البيانات حسب العمر. ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن المشروع بأكمله يغطي الآن ما يقرب من 100 دولة على مدار 40 عامًا ، إلا أن المسوحات تتم على شكل موجات ، ولا تشمل كل موجة كل بلد. ومن ثم ، فإن هيكل المسح هذا يحول دون استخلاص استنتاجات دقيقة حول تأثير تغييرات السياسة على مشاركة الشباب مع مرور الوقت. علاوة على ذلك ، قد لا تكون قياسات مشاركة الشباب داخل البلد قابلة للقياس عبر الحالات بسبب التباين في تصميم الأدوات أو الإطارات أو التسلسل أو أخذ العينات. وبالتالي ، قد توفر المسوحات واستطلاعات الرأي العام لقطات موثوقة لمشاركة الشباب ، لكنها غير كافية لمحللي السياسات لاستخلاص استنتاجات سببية حول تأثير السياسة العامة على إشراك الشباب دون تقنيات إحصائية متطورة.

لذلك ، لتسهيل دراسة محددات مشاركة الشباب عبر المكان والزمان ، بما في ذلك تأثير السياسات العامة ، نوصي بأن يقوم المانحون والمنفذون بتطوير عملية مشتركة لإدارة المعرفة لتنسيق جمع وإدارة وترويج ونشر البيانات حول مشاركة الشباب.

بيانات تسجيل الناخبين المصنفة حسب العمر وبيانات تسجيل الناخبين

عندما يكون ذلك ممكنًا ومناسبًا ، يمكن أن تنظر هيئات إدارة الانتخابات (EMBs) في جمع بيانات إقبال الناخبين وتصنيفها حسب العمر[263]. ويمكن ربط هذا الجهد بالجهود المبذولة لزيادة جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وستسمح بيانات إقرارات الناخبين المصنفة بحسب العمر بمرور الوقت للباحثين بتقييم ما إذا كان الناخبون البالغون من العمر 16 و 17 سنة من المرجح أن يواصلوا التصويت في وقت لاحق من الحياة ، كما توحي إليه المؤلفات عن دورة الحياة والتصويت المعتادة. يمكن للباحثين أيضًا البحث عن الارتباطات بين التغييرات في السياسة والتغييرات في الإقبال بمرور الوقت. يجب أن تكون هذه البيانات مصنفة حسب العمر والنوع الاجتماعي حتى يتمكن الباحثون من فحص أي اختلافات بين الجنسين في تجارب الشابات والشبان. ومن المؤكد أن تطوير سجلات الناخبين المتاحة للجمهور على المستوى الفردي كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية سيساعد في دراسة فعالية آليات المشاركة الشبابية. ومع ذلك ، وبالنظر إلى المخاوف المتعلقة بالخصوصية والسلامة ، لا سيما في السياقات السياسية الأكثر قسرية ، ينبغي على المانحين والمنفذين الضغط من أجل جمع البيانات على المستوى الفردي وإصدارها فقط بحذر شديد. في كثير من الأحيان ، يمكن تحديد الهويات الفردية ببضع مقتطفات فقط من المعلومات الشخصية أو المتغيرات الديموغرافية. ولكن في معظم الحالات ، يجب أن يكون عدد المشاركين في التصويت حسب العمر والنوع الاجتماعي على المستوى الكلي عامًا بما يكفي لحماية هويات وسلوك التصويت لأي فرد.

المسوحات واستطلاعات الرأي العام

يجب تنسيق المسوحات التي تجمع سلوك التصويت الذي تم الإبلاغ عنه ذاتيًا بحيث يمكن مقارنة البيانات عبر المكان والزمان. نظراً للقيود في الموارد ، من غير المحتمل أن يتمكن أي مشروع من جمع بيانات طولية موحدة في جميع البلدان ، لذلك نوصي بأن تقوم مشاريع المسح واستطلاعات الرأي العام بالتنسيق حول المشاريع الكبيرة القائمة مثل مسح القيم العالمية أو البارومترات العالمية ، باستخدام أدوات المسح والتصنيفات العمرية هذه كنموذج[264].

بيانات طولية عن مستويات المعرفة السياسية والنضج السياسي في سن 16 و 17 سنة

إن الدراستين اللتين تم الاستشهاد بهما على نطاق واسع والتي تحقق فيما إذا كان لدى 16 و 17 عامًا من العمر مستويات مماثلة من المعرفة السياسية والنضج السياسي تصل إلى استنتاجات معاكسة. سواء كان الناخبون في هذه الفئة العمرية لديهم القدرة على اتخاذ قرارات تصويت مستنيرة ، فإن هذا هو محور الخلاف الرئيسي فيما إذا كان يجب منحهم حق التصويت. أنه من الضروري للقياس جمع البيانات قبل وبعد إجراء التغيير. هناك حاجة لدراسة إضافية حول هذا الموضوع ، وتقدم النرويج والنمسا مثالين على كيفية القيام بذلك.

قياس المعرفة السياسية في النرويج

كل سنتين منذ عام 1989 ، جمعت خدمات بيانات العلوم الاجتماعية النرويجية استطلاعات مقابلة من طلاب المدارس الثانوية حول المواقف السياسية ، بالتزامن مع انتخابات وهمية تجري في المدارس الثانوية قبل الانتخابات البرلمانية أو المحلية النرويجية الفعلية. مكَّن هذا المسح الباحثين من تقييم النضج السياسي المقارن بين البلديات التي كانت في سن الاقتراع الأقل وتلك التي لم تكن كذلك ، وكذلك بين الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة وأقرانهم القدامى قليلاً. أدت البيانات إلى استنتاج أن الحالة النرويجية لا تدعم الحجة القائلة بأن توسيع حقوق التصويت يؤدي إلى زيادات في النضج السياسي أو الاهتمام السياسي.

[263] بينما الاقبال هو مقياس غير كامل للمشاركة السياسية، إلا أنخ يمثل وسيطاً قيماً. كمعايير إضافية ، ستكون تدابير المسح الطولي لمشاركة الشباب السياسية ذات قيمة كبيرة.

[264] في حين أن البيانات التي يتم الإبلاغ عنها ذاتياً حول نسبة إقبال الناخبين تكون عرضة للتحيز ، إلا أن البيانات الطولية لا تزال تسمح بإعداد رؤى مقارنة.

قياس المعرفة السياسية في النمسا

تم جمع بيانات الاستقصاء عن الاهتمام السياسي بين صفوف المراهقينالذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة في النمسا كجزء من دراسة استقصائية قام بها الاتحاد الأوروبي لأشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة أجريت قبل ثلاث سنوات من تخفيض سن الاقتراع في النمسا. سمحت هذه البيانات للباحثين بإظهار زيادة في الاهتمام السياسي بعد تمرير التغيير (على الرغم من أنه ليس علاقة سببية). ولأن التغيير في عمر التصويت كان غير متوقع ، فقد لاحظ الباحثون أن البيانات المقارنة من قبل التغيير محدودة ، وأن البيانات الإضافية لدراسة التحولات في مستويات الفائدة السياسية مع مرور الوقت كانت ستقتضي جمع بيانات إضافية من الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين 10 و 18 عامًا تقريبًا في وقت التغيير. هذه البيانات غير موجودة نظرًا لعدم وجود نافذة لجمعها قبل تطبيق الحد الأدنى لسن التصويت. يوضح هذا المثال سبب أهمية أن تبدأ البلدان التي تفكر في تخفيض أعمار أهلية الناخب والمرشح في جمع البيانات على الفور من أجل مراقبة التأثيرات على المعرفة السياسية أو المتغيرات المفترضة الأخرى المرتبطة بالمشاركة.

وضع دراسة تستند إلى البيانات من تجارب أمريكا اللاتينية مع التصويت في *16*.

وبالنظر إلى السجل الأطول مع التصويت عند سن 16 ، فإن بيانات أمريكا اللاتينية حول تأثير تخفيض سن الاقتراع هي على الارجح مصدر غير مستغل لتبصير البلدان الأخرى التي تفكر في التغيير والبحث عن تجارب مقارنة.

إذا أجريت دراسات حول تأثير تخفيض سن الاقتراع في البرازيل أو الأرجنتين أو الإكوادور أو نيكاراغوا ، فهي غير معروفة على نطاق واسع خارج أمريكا اللاتينية. تعد هذه المنطقة مصدرًا غنيًا للبيانات لاستكشاف بعض الأسئلة الرئيسية أعلاه ، وهي مستويات المعرفة السياسية والاهتمامات السياسية بين 16 و 17 عامًا مقارنةً بأقرانهم الأكبر قليلاً ومع بقية السكان الذين بلغوا سن الانتخاب؟ ما هو شكل تعليم المواطنة في أمريكا اللاتينية ، وما الذي توحي به البيانات حول العلاقة بين منح حق الانتفاع بالشباب ودعم الأحزاب المتطرفة أو الاحتجاجية؟ على الرغم من أن الباحثين لن يكونوا قادرين على جمع البيانات "قبل" - والتي من شأنها تمكين الملاحظة في أي تغييرات ترتبط بالتغيير في عصر التصويت - كما تفكر بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية في تخفيض سن الاقتراع ، يجب جمع وتحليل البيانات "بعد" .

الملحق (ب)

دراسة حالة: جورجيا

المصدر IRI

إن المشاركة السياسية والمدنية للشباب في جورجيا تظهر العديد من المعضلات حول آليات المشاركة الشبابية. غالبًا ما ينظر إلى جورجيا على أنها قصة نجاح لمشاركة الشباب بسبب كادر المسؤولين الشباب الذين تم تعيينهم في الحكومة من قبل الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي في أعقاب الثورة الوردية للبلاد في عام 2003. ومع ذلك ، فبالإضافة إلى النشاط السياسي الدوري للشباب في المناطق الحضرية ، تشير معظم الدراسات الاستقصائية وتقييمات الخبراء إلى أن المشاركة السياسية والمدنية للشباب في جورجيا منخفضة نسبياً - حيث يتم فصل الشباب وتشككهم في السياسة والسياسيين ؛ هناك فرص محدودة للشباب للمشاركة بشكل فعال في عمليات صنع القرار ؛ ومشاركة محدودة في الأنشطة المدنية ، بما في ذلك النوادي والمنظمات القائمة على القضايا ، والمجموعات الرياضية والثقافية والترفيهية الرسمية[265].

منهج البحث

تأخذ دراسة الحالة هذه مقاربة شاملة لفهم المشاركة المدنية والسياسية للشباب في جورجيا. ولهذه الغاية ، أجرى المعهد الجمهوري الدولي والتحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية CEPPS / IRI أسبوعين من الأبحاث الميدانية المكثفة في جورجيا ، تتألف من 34 مقابلة شبه منظمة ومعمقة مع مسؤولين حكوميين ، وأعضاء برلمانيين ، وممثلين للحكومة المحلية ، وموظفين حكوميين ، وممثلين لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) ، والشباب. كان هدفنا هو فهم تفاعل آليات المشاركة الشبابية على المستوى الوطني وتأثيرها ، إن وجد ، على إشراك الشباب. كان البحث حثيًا في المقام الأول - فقد صممت الأسئلة المتعلقة بالمقابلة للحصول على خبرة المستجيبين وتصوراتهم وآرائهم بشأن تطوير وتنفيذ آليات المشاركة الشبابية في جورجيا. وبشكل أكثر تحديدا ، فإن استبيان المقابلة يتألف من مجموعة واحدة أساسية من الأسئلة ، وثلاث وحدات موجهة نحو آليات المشاركة الشبابية الثلاث قيد الدراسة: استراتيجيات سياسة الشباب الوطنية ، والأدوات القانونية والسياسية ، والسياسات داخل الأحزاب.

[265] صوفو اوماندیز و نینو جاتشیشلادیز و انا لیباندیز و سوبو تشاشاندیز 2007 . "جیل في مرحلة الانتقال: دراسة للشباب 2016 - جورجيا." http://library.fes.de/pdf-files/bueros/georgien/13150.pdf ص. 45-46

المقدمة

تشير أبحاثنا إلى أن جورجيا تتصارع مع ثلاث معضلات رئيسية تحيط بآليات المشاركة الشبابية. أولاً ، إن المقايضة بين خبرة الشباب في عمليات صنع القرار تخفف من أي طلب قوي على تنفيذ الصكوك القانونية والسياسية مثل تخفيض سن الاقتراع أو الحد الأدنى من الأعمار لتولي المناصب التي من شأنها زيادة مشاركة الشباب. ثانياً ، تسمح طبيعة السياسات الجورجية القائمة على المحاباة لشاغلي الوظائف باستخدام آليات تشاركية جديدة ، خاصة داخل الأحزاب ، لتجنيد المؤيدين السياسيين ومكافأتهم. وثالثاً ، فإن كلا من هذه المعضلات هو تناقض في الشرعية: فالشباب يشكّون إلى حد كبير في السياسة ويفصلون عنها ، مما يعني أنه لا يوجد ضغط عام مستدام لتطبيق آليات المشاركة الشبابية. ومهما كانت القيمة الرمزية التي تولدها مبادرة مثل استراتيجية السياسة الوطنية للشباب يتم تبديدها عندما لا يتم تنفيذ أحكامها ، مما يؤدي إلى الحلقة المفرغة لفك ارتباط الشباب وخيبة الأمل التي حددها ستوكميتر وصندستروم[266].

نظرة عامة على السياسة الوطنية

نوع النظام

لدى جورجيا نظام حكم شبه رئاسي له سلطة تنفيذية مخولة لرئيس ورئيس وزراء وحكومة. يتم انتخاب الرئيس مباشرة بالأغلبية المطلقة لمدة خمس سنوات وهو ضعيف نسبياً من حيث السلطة السياسية المحلية. يتألف البرلمان الجورجي من مجلس واحد ، حيث يبلغ عدد أعضائه ، حتى كتابة هذا التقرير ، 150 عضوًا ، 77 ينتخبهم التمثيل النسبي الوطني ، و 73 منتخبًا بالأغلبية البسيطة إلى 73 منطقة ذات أغلبية ، لمدة أربع سنوات. يتم ترشيح رئيس الوزراء من قبل الائتلاف الحاكم في البرلمان وتعيينه رسميا من قبل الرئيس. رئيس الوزراء يرشح الحكومة ، مجلس الوزراء ، للحصول على موافقة البرلمان. وحتى كتابة هذا المقال ، يسيطر ائتلاف الأحلام الجورجي على البرلمان ، حيث يمتلك 115 مقعدًا ، مع احتفاظ الأحزاب الوطنية المتحدة ، وجورجيا الأوروبية ، وحلف تحالف الوطنيين ، وأحزاب "نحن سننقذ جورجيا" الصناعية أيضاً بمقاعد.

التاريخ السياسي ، الديناميكيات ، والأحزاب

ربما كانت حلقة التاريخ السياسي الحديث لجورجيا الأكثر أهمية لدراسة مشاركة الشباب هي الثورة الوردية للبلاد ، والتي أدت فيها حركة مناهضة للفساد بقيادة الطلاب إلى استقالة رئيس جورجيا الثاني بعد الاستقلال ، إدوارد شيفرنادزه عام 2003. بحلول الانتخابات البرلمانية لعام 2003 ، كان حزب اتحاد مواطني شيفرنادزه يعمل في المقام الأول كوسيلة رعاية لتوزيع موارد الدولة على المؤيدين السياسيين. مجموعة من قادة الطلاب ، محبطين بالفساد المتفشي ، بدأوا بحركة كمارا ! ، وهي حملة من الاحتجاج والعصيان المدني الذي نجح في حشد الشباب ضد حكومة شيفرنادزه حول قضية الفساد. عندما لجأ شيفرنادزه واتحاد المواطنين إلى تزوير الانتخابات في انتخابات 2003 ، لعبت كمارا ! دورًا محوريًا في تعبئة الاحتجاجات الجماهيرية التي ألغت نتائج الانتخابات وأجبرت شيفرنادزه على الاستقالة.

بعد الانتخابات التالية للاصلاحي ميخائيل ساكاشفيلي كرئيس ، عدة قادة بارزين في كمارا وصلوا إلى الحكومة أو البرلمان المرتبط بحزب الحركة الوطنية المتحدة الذي يرأسه ساكاشفيلي. كما قام ساكاشفيلي بتوظيف العديد من التقنيين من الشباب من داخل جورجيا والمشتتين من جورجيا لأخذ مناصب رفيعة المستوى في الوزارات الحكومية. ترأس هذا الكادر من الإصلاحيين الشباب إصلاحات دراماتيكية لمكافحة الفساد استمرت عامين ، حيث قامت وكالات الدولة ، ولا سيما وزارة الداخلية ، بفصل الموظفين بالجملة ، واستحدثت التعيين والاستحقاق على أساس الجدارة ، ونفذت مراقبة شديدة ومعاقبة للفساد ، مما أدى إلى القضاء الفعلي على الفساد التافه في ما كانت واحدة من أكثر الدول فسادا في العالم حتى الآونة الأخيرة في نوفمبر 2003.

[266] دانيال ستوكميتر و اكسل صندستروم 2008. "تمثيل العمر في البرلمانات: هل يمكن للمؤسسات تمهيد الطريق للشباب؟" مرجع العلوم السياسية الأوروبية 10 (3). صحافة جامعة كامبريدج: 467-90. https://doi.org/10.1017/S1755773918000048.

لا يزال أعضاء ومؤيدو الحركة الوطنية المتحدة يؤكدون أن تعيين الشباب في المناصب العليا ضروري لتخليص البلاد من "العقلية السوفييتية" التي بقت عالقة في دائرة من الفساد والمحسوبية السياسية. في المقابل ، يزعم المعارضون أن هؤلاء الشباب الذين لا يتمتعون بالخبرة في مناصب السلطة ارتكبوا أخطاء كبيرة ، بما في ذلك الحسابات الخاطئة التي أحاطت بالغزو الروسي لجورجيا عام 2008 ، والسلطة الاستبدادية لأجندة الإصلاح للحركة الوطنية المتحدة ، لا سيما المحيطة بالدورة الانتخابية لعامي 2008 و 2012.

وعلى الرغم من أن المصلحين الشباب حققوا مكاسب كبيرة في إصلاح القطاع العام ، إلا أن الإدارة لم تفعل سوى القليل نسبيا لإصلاح النظام السياسي أو طبيعة سياسات الأحزاب في جورجيا. ونتيجة لذلك ، تواصل جورجيا النضال مع معضلات مشاركة الشباب المحددة أعلاه. بعد التفاؤل المبدئي حول "ثورة الورد" ، ظلت الأحزاب الجورجية معزولة عن المشاركة الشعبية. كانت أجنحة حزب الشباب تعمل في المقام الأول كوسيلة محسوبية ، حيث تستخدم المناصرين للحملات الانتخابية والاحتجاجات مع فرص قليلة للمشاركة البناءة أو التقدم خارج الدوائر الانتخابية. ونظراً لعدم وجود ناخبين شبان متماسكين يشاركون في الحياة السياسية والمدنية ، فإن النخب ليس لديها حافز يذكر لبدء آليات تشاركية ، بما في ذلك استراتيجية سياسة الشباب الوطنية ، التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار.

شرح مشاركة الشباب في جورجيا

الاستراتيجية الوطنية لسياسة الشباب

وافقت حكومة جورجيا على وثيقة السياسة الوطنية للشباب في أبريل 2014 بعد فترة طويلة من التطوير والتغذية الراجعة والمراجعة ، بما يتماشى مع توصيات اليونيسف. على الرغم من أن عملية التنمية شملت قطاعًا عريضًا من منظمات المجتمع المدني والشباب ، إلا أنه لم يكن هناك أي تحرك يذكر لتنفيذ أحكام وثيقة الاستراتيجية. أنشأت حكومة جورجيا مجلس تنسيق ، يتألف من نواب الوزراء وممثلي اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون الرياضة والشباب واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، للتشاور بشأن التنقيحات وخطة عمل لتنمية سياسة الدولة للشباب لتنسيق إجراءات هيئات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية[267].

ومع ذلك ، فهناك القليل من الأدلة ، إلى جانب هذه الشكليات ، على أن وثيقة سياسة الشباب قد نُفذت بأية طريقة ذات معنى. سارع كل من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمعارضين السياسيين لحزب الحلم الجورجي الحاكم إلى وصف المبادرة بأنها مؤسسة رمزية بحتة صممت لتتوافق مع معايير المنظمات الدولية والديمقراطيات الليبرالية الغربية - على حد تعبير اثنين من المجيبين ، "نحن فقط نضع علامة على المربع"[268] هذا النوع من الانتقاد متوقع في بيئة سياسية مستقطبة ، لكن حتى ممثلو الحلم الجورجي ومؤيدوه عبروا عن قلقهم إزاء درجة الإعلان عن وثيقة سياسة الشباب الوطنية أو تنفيذها[269].

على الرغم من الافتقار الواضح لحملة تنفيذ منسقة ، هناك أمثلة معزولة لمسؤولي الدولة الذين يستخدمون وثيقة السياسة لإرشاد إجراءات الوكالة. في أحد الأمثلة ، وصف إيراكلي زورزورلياني ، مدير صندوق تنمية الأطفال والشباب في وزارة الشؤون الرياضية والشباب السابقة كيف استخدم الصندوق وثيقة الاستراتيجية لوضع معايير لتقييم مقترحات المشاريع[270]. يمكن أن يوفر هذا الاستخدام لوثيقة استراتيجية الشباب مثالاً إيجابياً للمديرين في وكالات الدولة الأخرى ، لكن اتباع نهج تنفيذي أكثر شمولاً من شأنه إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة حتى لا يكون الالتزام بسياسة السياسة متوقفاً على الأفراد المتعاطفين.

---

[267] http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/georgia

[268] كيتي ميسورادزي (رئيس حزب ، جورجيا ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي ، جورجيا، جيروم ليراود (رئيس حزب سابق ، جورجيا ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018.

[269] ديميتري تسكيتيشفيلي (عضو في البرلمان ، جورجيا ، الحلم الديمقراطي الجورجي). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي جورجيا ؛ ميخائيل كافيلشفيلي (رئيس لجنة قضايا الشباب والرياضة ، برلمان جورجيا ، عضو في البرلمان ، الحلم الديمقراطي الجورجي - جورجيا). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي ، جورجيا

[270] إيراكلي زورزورلياني (مدير صندوق تنمية الأطفال والشباب ، وزارة الرياضة وشؤون الشباب). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي ، جورجيا.

الآليات القانونية: الحد الأدنى لعمر الترشح والتصويت وحصص الشباب

في جورجيا ، لم تكن هناك دعوة كبيرة للأدوات القائمة على المشاركة القانونية والسياسية مثل تخفيض سن الاقتراع ، والحد الأدنى لسن الترشح للمناصب ، وحصص الشباب. مع بعض الاستثناءات ، كان هناك اتفاق واسع النطاق بين المستجيبين لدينا عبر القطاعات أن عمر 18 سنة هو الحد الأدنى المناسب لسن التصويت ، وكان هناك القليل من الدعم لفكرة تخفيض العمر إلى 16. ومع ذلك ، بدت هذه الآراء مدفوعة إلى حد كبير من خلال التناقض. ومع ذلك ، كانت الآراء أقوى بكثير بشأن مسألة الحد الأدنى لسن حصص المناصب وحصص الشباب ، وكلاهما يتشكل من معضلة الشباب مقابل الخبرة.

جورجيا لديها مجموعة متداخلة من الحد الأدنى لسن شغل المناصب. حاليا ، الحد الأدنى لسن الترشح للرئاسة هو 35 عاما ، مع زيادة السن إلى 40 عاما مع تنفيذ التعديلات المقترحة للدستور. الحد الأدنى لسن الترشح للبرلمان هو 21 سنة. ومع ذلك ، فإن هذه الأعمار للترشّح تم تسييسها بسبب خبرة جورجيا مع ساكاشفيلي و الحركة الوطنية المتحدة ابتداءً من عام 2003. وبعد استقالة شيفرنادزه ، تم تعديل الدستور الجورجي لخفض سن الترشيح لرئاسة الجمهورية إلى 35 حتى يتمكن ساكاشفيلي من الترشح. إلا أن فترة الاستقطاب التي قامت بها الحركة الوطنية المتحدة ، بما في ذلك عدة تعيينات وزارية أو على مستوى نواب لأشخاص تقل أعمارهم عن 35 سنة ، أدت إلى رد فعل عنيف أدى إلى زيادات في سن الترشح مؤخراً ، وزاد من شبهة الشباب في مناصب السلطة.

ومع ذلك ، فإن الكثير من ردود الأفعال هذه يرجع إلى التغيير الدراماتيكي في مناصب الدولة في أعقاب ثورة الورود ، والإجراءات الاستقطابية لإدارة ساكاشفيلي. إذا كان الناس يظلون مرتابين إلى حد كبير من أصحاب المناصب الشابة ، فذلك لأن النظام السياسي والأحزاب السياسية لا تقدم سوى القليل من الحركات الصاعدة للحصول على خبرة بناءة. كما هو موضح أدناه ، تعتمد منظمات الأحزاب عادة على الأعضاء الشباب للتعبئة للحملات ، ولكنها لا تسمح بإدخال سوى القليل في السياسات أو البرامج ، ولا تتاح سوى فرص قليلة للتقدم للأعضاء الشباب.

السياسات داخل الحزب وأجنحة حزب الشباب

المعضلة الثالثة المحيطة بآليات مشاركة الشباب هي على مستوى الحزب. في حين أن العديد من الأحزاب تستخدم آليات لتسهيل عضوية الشباب ، بما في ذلك أجنحة الحزب الرسمية ، فإن العديد من المستجيبين كانوا يشكون في هذه المنافذ التي تقدم أي فرصة لمشاركة ذات مغزى أو تقدم داخل الأحزاب. الأحزاب السياسية في جورجيا غير آيديولوجية إلى حد كبير. وبينما كان للحركة الوطنية المتحدة ما بعد 2003 توجهاً يمينياً وسط متميزاً ، إلا أن الأحزاب الرئيسية ما زالت تعتمد على المحسوبية السياسية ، والهدف من تبادل السلع الخاصة من أجل الدعم السياسي ، لربط الناخبين بالنخبة. في هذا السياق ، تعمل المناصب في أجنحة حزب الشباب كآلية للمحسوبية ؛ تدفع الأحزاب الناشطين الشباب ذوي الولاء الأيديولوجي القليل للحملات والمظاهرات ، ويتم توزيع المناصب في أجنحة الشباب وقوائم الأحزاب على أنصار سياسيين مخلصين[271]. وبهذا المعنى ، لدى الأحزاب في جورجيا آليات قد تعزز ، في ظروف معينة ، مشاركة بناءة للشباب ، لكن الافتقار إلى أساس أيديولوجي للعضوية يقود الشباب المولعين سياسياً إلى الانجذاب نحو أي حزب موجود حالياً في السلطة للحفاظ على فرص الوصول إلى الوظائف والموارد[272].

ومن الأمثلة الحديثة على هذه الديناميكية الاحتجاجات الطلابية ردا على فضيحة الاختلاس المحيطة بالحكم الذاتي للطلاب ، وهي هيئة تابعة للدولة تعمل كنقابة أو مجلس طلابي وطني في جامعات الولاية ، وتتلقى تمويلاً من ميزانية الدولة. وتحيط الفضيحة بمسؤولي الحكم الذاتي للطلاب الذين يُزعم أنهم كانوا على صلة سياسية بالحركة الوطنية المتحدة ، وكانوا بالتالي قادرين على استخدام مبلغ كبير من الأموال من ميزانية الدولة للقيام برحلات شخصية وترفيه مع قدر ضئيل من الإشراف[273]. وقد اعتبرت هذه الفضيحة إلى حد كبير كمثال على الأفراد المرتبطين سياسياً الذين يتلقون مواقع مؤثرة مع إمكانية الوصول إلى موارد الدولة مقابل إبقاء المنظمة موالية للحزب الحاكم.

في حالة جورجيا ، إذن ، فإن تأثير آليات المشاركة الشبابية مثل الأجنحة الحزبية أو المنظمات الممثلة للشباب يعتمد على الطبيعة الأساسية للسياسة. وبدون إصلاح كبير للطريقة التي تجري بها السياسة بشكل كبير ، قد تساعد الآليات التشاركية مثل أجنحة حزب الشباب على إعادة إنتاج أشكال غير بناءة من المشاركة المدنية والسياسية.

---

[271] ماكا شنغيليا (وزارة الشباب والرياضة). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018 ، تبيليسي ، جورجيا ؛ سلخان سالادزي (مدير رابطة المحامين الجورجيين الشبان). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018.

[272] سالادزي ، 2018.

[273] لاشا شاكولاشفيلي (مسؤولة المشروع والتقارير ، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ، جورجيا ؛ مندوبة شباب جورجية سابقة لدى الأمم المتحدة). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي ، جورجيا.

المصدر IRI

عوامل اخرى

ولذلك فإن جورجيا لديها خبرة في العديد من آليات المشاركين الشباب ، بما في ذلك استراتيجية وطنية لسياسة الشباب ، وتخفيض الحد الأدنى من عمر الترشح ، وآليات الشباب داخل الأحزاب. ومع ذلك ، فإن تنفيذ وتأثير كل هذه الأمور يتشكل من خلال معضلات مشاركة الشباب. يهتم الشباب في جورجيا بالسياسة ، لكنهم خاب أملهم ونفورهم من النظام السياسي الذي يقاوم المدخلات. ساهمت التجربة السابقة ذات الأعمار المتدنية للترشح في تجديد النظام السياسي ، ولكنها أدت أيضًا إلى قيام صانعي السياسة الذين لا يتمتعون بالخبرة اللازمة للتعامل مع سلسلة من الأزمات. وأخيراً ، فإن آليات المشاركة داخل الأحزاب تستنسخ طابع المحسوبية السياسية للنظام السياسي ، مما يؤدي إلى إتاحة الفرص المؤقتة للشباب الموالين سياسياً دون فرصة للحصول على مدخلات أو تقدم سياسي ذي مغزى[274].

أشار المجيبين إلى حد كبير إلى العوامل الهيكلية والمؤسسية الكامنة التي قد تفسر لماذا قد تكون آليات المشاركة الشبابية في جورجيا ذات نتائج عكسية ، مما يزيد من خيبة الأمل والتغريب عن السياسة بدلاً من المشاركة البناءة. وكما أشرنا أعلاه ، فإن طابع المحسوبية للنظام السياسي هو مساهم رئيسي في الشعور العام بخيبة الأمل مع نظام سياسي معزول عن المدخلات العامة. ومع ذلك ، فإن مجيبينا قد حددوا بالإجماع تقريباً الاقتصاد والتعليم كعوامل تمنع المشاركة السياسية والمدنية البناءة في جورجيا. فبطالة الشباب المرتفعة وضعف القدرة التعليمية ، خاصة خارج تبليسي ، تمنع بشكل فعال الشباب من المشاركة في عمليات صنع القرار[275]. وكما تقول الحجة ، فإن الشباب الذين يشعرون بالقلق بشأن تأمين دخل لأسرهم و / أو أولئك الذين يفتقرون إلى التدريب والتعليم في العمليات المدنية لا تتاح لهم الفرصة للمشاركة في أنشطة أقل إلحاحًا مثل السياسة أو الحياة المدنية.

في الختام ، تجدر الإشارة إلى أن تصور غالبية المستجيبين لدينا في هذه الحالة يعمل ضد نظرية التغيير التي تقوم عليها آليات المشاركة التي يقودها المانحون. وفقًا لمنطق الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب ، والحد من أعمار التصويت والترشح ، وحصص الشباب ، والآليات داخل الأحزاب ، تعتبر مشاركة الشباب شرطًا أساسيًا لتحقيق نتائج جيدة في قضايا السياسة التي تؤثر بشكل مباشر على الشباب ، بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والصحة. ومع ذلك ، تشير أبحاثنا إلى أن السياسيين والمسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب قد أدركوا أن السلسلة السببية كما عكسها. في حين أنه من الصعب التعميم على حالات أخرى ، إلا أن الظروف المادية ، بما فيها الفقر ونقص فرص العمل والوصول إلى تعليم عالي الجودة ، فضلاً عن العوامل المؤسسية مثل طبيعة النظام السياسي ، قد عرقل بشكل كبير المشاركة المدنية والسياسية البناءة للشباب.

[274] سالادزي ، 2018 ؛ مريم تشوبابريا (منسقة برامج الشباب ، الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018. تبليسي ، جورجيا.

[275] على سبيل المثال ، سالادزي، 2018 ؛ ميخائيل بينيدزه (المدير التنفيذي ، الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية). مقابلة مع بريت بارمان. يناير 2018 ، تبيليسي ، جورجيا ؛ شوبابريا ، 2018.

المصدر IRI

الملحق (ج):
دراسة حالة: أوغندا

المقدمة

مع 78 في المئة من سكانها تحت سن الثلاثين ، أوغندا لديها أصغر تعداد سكاني في العالم[276]. منذ عام 1993 ، كان لدى أوغندا حصص مقاعد مخصصة للبرلمان الوطني وللمجالس المحلية ، ولديها أيضًا واحدة من أطول التجارب مع حصة الشباب. وقد تم تنفيذ حصص الشباب في أوغندا على الدوام ، حيث تم شغل خمسة مقاعد مخصصة في البرلمان الوطني ذي غرفة واحدة. ومع ذلك ، فإن حصة الشباب ليست هي السبيل الأساسي الذي يصل من خلاله المرشحون الشباب للبرلمان. وعموما ، هناك 39 عضوا في البرلمان البالغ عددهم 452 عضوا دون سن الخامسة والثلاثين ، ونسبة 20 في المائة من أعضاء البرلمان تقل أعمارهم عن 40 سنة[277]. ومع ذلك ، فإن خبرة أوغندا في مجال الحصص توفر رؤى مثيرة للاهتمام حول نظام إيكولوجي سياسي يمثل فيه تمثيل الشباب أولوية معترف بها.

نظرة عامة على تمثيل الشباب في أوغندا

إن المقاعد الخمسة المخصصة في البرلمان الوطني الأوغندي ليست سوى الطرف الأكثر وضوحا من هيكل مجلس الشباب المتقن متعدد الطبقات والذي ، على مستوى القرية ، يبدأ بأكثر من 500,000 شاب منتخب في مجالس شباب القرى في جميع أنحاء البلاد ، وفقًا للمكتب الميداني لكل من المعهد الديمقراطي الوطني والتحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية في أوغندا ، وبيانات من مجالس شباب القرى. وينتخب أعضاء مجلس شباب القرية بدورهم ممثلين في مجالس شباب الرعية ، الذين ينتخبون بعد ذلك أعضاءً على مستوى المقاطعة ، ثم ينتخبون أعضاءً على مستوى المقاطعة ، وأخيراً ينتخب أعضاء المقاطعة من بين أعضائهم ممثلين عن المجلس الوطني للشباب. (NYC)[278]. ثم يتم انتخاب الأعضاء الخمسة في البرلمان الوطني عن طريق الجمعية العامة للمجلس الوطني للشباب ، وكذلك عضوين شابين للعمل في كل من مجالس الحكومة المحلية البالغ عددها 112 مجلسًا ، رجل واحد وإمرأة واحدة. وبهذه الطريقة ، بحلول الوقت الذي يتم فيه انتخاب ممثل شاب للبرلمان أو مقعد في مجلس المقاطعة ، فقد تم اختيارهم مرارًا وتكرارًا من قبل أقرانهم في انتخابات المستوى الأدنى[279]. ونتيجة لذلك ، يرتبط تأثير حصة الشباب في أوغندا ارتباطا وثيقا بهيكل وطبيعة مجلس الشباب المتعدد الطبقات.

---

[276] http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/uganda

[277] https://www.parliament.go.ug/find-an-mp

[278] قانون المجلس الوطني للشباب ، 1993 الجزء الثالث. تعديل عام 2003 ، 2010.

[279] وهناك طرق أخرى في هيكل مجلس الشباب تتجاوز الانتخابات المنخفضة المستوى ، بما في ذلك إشراك ممثلين عن رابطة الطلاب الوطنيين في جميع مجالس الشباب بالمقاطعات. دخل الرئيس الحالي للجنة الوطنية التنفيذية وللمجلس الوطني للشباب الهيكل من خلال هذا الطريق. قانون (تعديل) المجلس الوطني للشباب ، 2003 ، القسم 5 (3)

وأيد المحاورون عبر المنظور تصميم نظام مجلس الشباب والغرض منه ، مع أن الجميع أقروا بأن التنفيذ مليء بالتحديات. الغالبية العظمى من الاستثمار في هيكل مجلس الشباب تذهب نحو تسهيل الانتخابات متعددة الطبقات. في الفترة 2015-2016 ، أنفقت الحكومة الأوغندية أكثر من 50 مليار شلن أوغندي (حوالي 14 مليون دولار أمريكي) على إدارة انتخابات مجالس الشباب - وهي العملية نفسها التي تتوج بانتخاب أعضاء البرلمان الخمسة الشبان. وفي المقابل ، تبلغ الميزانية التشغيلية السنوية لهيكل مجلس الشباب بأكمله ملياري شلن (540,000 دولار)[280]. هذه القيود المفروضة على التكاليف لها آثار كبيرة على وظائف الهيكل بأكمله. لا تعمل المستويات الأدنى من مجالس الشباب (القرية ، الرعيّة ، والفرعيّة) عمليًا ، وهي موجودة فقط لانتخاب أعضاء مجالس الشباب العليا.

إن مجلس الشباب الوطني هو هيكل دائم تمثله لجنة تنفيذية وطنية (NEC) بدعم من سكرتارية بدوام كامل. نظريا ، حتى بعد اختيار الأفراد لشغل مقاعد الحصص ، تحتفظ الجمعية العامة لمجلس الشباب الوطني بعلاقة مع ممثلي الشباب الذين تم اختيارهم للعمل على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. من المفترض أن تجتمع الجمعية العامة لمجلس الشباب الوطني ، بموجب القانون ، سنويًا. ومع ذلك ، لم يتم تخصيص الأموال لاستضافة الاجتماع السنوي على الدوام ، ولا يتم استخدام هذا السبيل للمساءلة بشكل جيد. ومن المعروف أن اللجنة الوطنية التنفيذية تقترب من النواب الشباب إذا كان هناك إجراء يريدون تقديمه إلى البرلمان ، على الرغم من أن المحاورين أشاروا إلى أن أعضاء مجلس الشباب الوطني ونواب الشباب يمكن أن يكونوا في بعض الأحيان يعملون في أغراض متعارضة حيث أنهم في بعض الأحيان يقدمون أجندات منافسة.

على مستوى المقاطعات ، تختلف العلاقة بين الشباب الذين يخدمون في مقاعد الكوتا في مجالس المقاطعات والهيكل الوطني لمجلس الشباب. ويشير المحاورون إلى أن العلاقة تعتمد إلى حد كبير على قدرة واهتمام اللجنة التنفيذية الوطنية. بمبادرة من الرئيس السابق للجنة التنفيذية الوطنية ، تم تنظيم التدريب على دورة الميزانية لممثلي الشباب العاملين في مجالس الحكومة المحلية لتعزيز قدرتهم على التأثير على أولويات تلك الهيئات في الوقت الأكثر فعالية في الدائرة التشريعية. ومع ذلك ، لم تستمر هذه المبادرة بعد انتخاب مجلس الشباب الوطني الجديد واللجنة التنفيذية الوطنية التابعة لها. ويقال إن هناك القليل من التنسيق بين مجالس الشباب على مستوى المقاطعات والأعضاء الشباب العاملين في مجالس الدوائر المحلية.

المحاورون الذين يرون نظام المجلس الوطني للشباب ، أنه من الممكن أن يشير إلى مدى حيوية الهيكل - على جميع المستويات - إذا تم تزويده بالموارد الكافية وتم تدريب أعضائه. غير أن آخرين اعتبروا الهيكل برمته أكثر سخرية كأداة مبنية بشكل متعمد يستطيع الحزب الحاكم أن يستخدمها لتعبئة أعضاء الشباب لأغراض التقاط أصوات الشباب ودعم سياسات الحكومة.

ترتبط أغلبية كبيرة من أعضاء مجلس الشباب الوطني بحزب حركة المقاومة الوطنية الحاكم (NRM) ، على الرغم من أن هذا يدل على حالة السياسة الحزبية الكبيرة في أوغندا ، حيث ينتمي 70 بالمائة من أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية إلى الحزب الحاكم كذلك. أعيد تقديم السياسة متعددة الأحزاب في أوغندا في عام 2005 والانتماء الحزبي - على الأقل في حالة الهيكل الوطني لمجلس الشباب - هو لكثير من المرشحين فرصة حساب. وينظر إلى الانتساب إلى الحزب الحاكم على أنه يعزز فرص المرء للمرور إلى مستويات أعلى من هيكل مجلس الشباب و / أو الوصول إلى الموارد ، وليس بالضرورة مصادقة على إيديولوجية الحزب.

من الناحية النظرية ، فإن الأصول غير المركزية للمرشحين في قريتها أو جوارها تشير إلى أن المرشحين الذين يفترضون مقاعد الحصص في نهاية المطاف قادرون على تحقيق مواقفهم بغض النظر عن الوصول إلى المركز السياسي. في الواقع ، فإن قيود التمويل السياسي لها تأثير كبير في تحديد المرشحين القادرين على تحقيق النجاح على أعلى المستويات في هيكل المجلس الوطني للشباب. ذكر المحاورون باستمرار تسييل السياسة باعتباره أكبر عائق أمام المشاركة الفعالة. وغالباً ما تكون تكلفة الانتخاب في المستويات الأعلى من هيكل المجلس الوطني للشباب هامة ، حيث يقوم المحاورون بنقل قصص المرشحين الذين يدفعون للنقل واستيعاب أعضاء مجالس شباب المقاطعات إلى العاصمة قبيل التصويت ، أو "التخلص من الحقائب النقدية". للحث على أعضاء مجلس الشباب للتصويت لهم.

حتى مع النظام كما هو ، أيد العديد من المحاورين الاعتقاد بأنه إذا كان هناك أي جهاز يتحدى فيه الشباب المال ، فإنه المجلس الوطني للشباب. هناك بالتأكيد تدابير يمكن اتخاذها للحد من تأثير المال الذي يتقدم به المرشحون الشباب إلى قمة هيكل مجلس الشباب ، لكن العديد من المحاورين ، حتى أولئك المتشككين في استقلال نظام المجلس الوطني للشباب ، يشيرون إلى أن كل عام مرشح واحد على الأقل يتم اختياره لمقاعد الكوتا يحقق هذا الموقف بسبب الكاريزما والموهبة ، التي تمكنهم من بناء قاعدة الدعم والرؤية الوطنية.

[280] مبلغ الميزانية الذي أبلغ عنه المحاورون في المجلس الوطني للشباب

تحليل

وبالنظر إلى انتشار مجالس الشباب الوطنية في البلدان حول العالم ، فإن النموذج الأوغندي لربط هياكل الشباب بهيئات الحكم الوطنية ودون الوطنية مثير للاهتمام للغاية. في حين أثبت هيكل المجلس الوطني للشباب في أوغندا أنه يخضع لنفس التيارات السياسية التي تلعبها الساحة السياسية العامة - السياسات الحزبية السائدة وتسييل السياسة على وجه الخصوص - فإن الروابط الواضحة بهياكل الحكومة بالدولة تخلق منصة واضحة لإدراجها في وضع جدول الأعمال الوطني.

أوغندا ليست وحدها في إنشاء جسر بين مجالس الشباب الوطنية والهيئات التشريعية الوطنية أو دون الوطنية. في رواندا ايضاً يتم اختيار مقاعد الحصص المخصصة للشباب من خلال هيكل المجلس الوطني للشباب. في البلدان الأخرى ، ومع ذلك ، فإن عدم وجود ترابط بين هياكل مجلس الشباب الوطني هو مصدر للإحباط. أعرب أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوطني في سريلانكا عن أسفه لعدم وجود برنامج أو جسر من برلمان الشباب الوطني في السياسة العامة ، مشيرًا إلى أنه على الرغم من مناقشة الآليات لجذب انتباه المشرعين إلى قرارات مجلس الشباب ، إلا أنه لم يتم تنفيذها في الواقع . بالنظر إلى الموارد التي يتم استثمارها في إنشاء هياكل المجلس الوطني للشباب وقدرات القادة الشباب التي يمكن بناؤها من خلال هذه المؤسسات ، فإن الآليات المبتكرة التي تبني الروابط بين مجالس الشباب وهيئات الحكومة بالدولة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، المقاعد المخصصة للوطنية أعضاء مجلس الشباب في الهيئات التشريعية الوطنية أو دون الوطنية ، تستحق النظر.

المصدر NDI

الملحق (د):

دراسة حالة:
البوسنة والهرسك

مقدمة: السياق السياسي للبوسنة والهرسك

البوسنة والهرسك بلد من دول البلقان كان يوما جزءا من يوغوسلافيا وشهد نزاعا عرقيا عنيفا في أوائل التسعينات. وكنتيجة لاتفاق دايتون لعام 1995 الذي أنهى الحرب ، تنقسم البوسنة والهرسك إلى كيانين يتمتعان بقدر كبير من الاستقلال الذاتي (على سبيل المثال ، لديهما أنظمة تعليمية خاصة بها ومنهج دراسي) مع تشكيلات عرقية مميزة: اتحاد البوسنة وهرسكوفينا وجمهورية صربيا (RS) . لكل من هذه الكيانات حكومتها الخاصة وصولاً إلى مستوى البلديات. هناك أيضا حكومة وطنية ذات رئاسة تتناوب بين أكبر ثلاث مجموعات عرقية.

بعد أكثر من 22 سنة من الحرب ، لا تزال البوسنة والهرسك دولة منقسمة إلى حد كبير عبر الخطوط العرقية والكينونة والايديولوجية. إن عدم وجود مصالحة ذات مغزى قد ترك البلد في خضم صراع متجمد ، حيث لا تزال المظالم الحقيقية والمتصورة دون حل وتحول دون بذل جهود موحدة للنهوض بجدول أعمال عام. فالسياسة من أعلى إلى أسفل ، المتجذرة في الخطاب القومي ، منتشرة وتستمر في نشر الانقسامات العميقة في البلاد. وفي الوقت نفسه ، تتضاءل آفاق العضوية في الاتحاد الأوروبي ، في حين تخفق المؤسسات العامة في خدمة مواطني البوسنة والهرسك ، مما يجعل العديد من الناس ، ولا سيما الشباب ، يغادرون البلاد دون أي خطط للعودة. ارتفاع معدل البطالة إلى جانب الشعور بعدم الأمان وقلة الأمل في مستقبل أفضل يقود هذا السلوك.

على الرغم من الاستقطاب السياسي والفضاء المحدود للخطاب السياسي ذو العقلية الإصلاحية ، لا يزال لدى البوسنة والهرسك نظام عمل متعدد الأحزاب يتميز بالبدائل الإيديولوجية والهياكل الحزبية المختلفة. ويشمل ذلك الأحزاب التي لديها أجنحة من الشباب أو بدونها ، وهو ما يسمح ببعض الفحوص المقارنة لكيفية مشاركة الشباب داخل الأحزاب والتحديات العامة التي يواجهها الشباب ذي الدوافع السياسية. كجزء من جهد أوسع لفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية في تضخيم صوت وتأثير الشباب ، قام المعهد الوطني للديمقراطية والتحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية CEPPS / NDI بإجراء بحوث ميدانية في البوسنة والهرسك. تلقي دراسة الحالة الناتجة بعض الضوء على التفاعل المعقد بين وكالة الشباب ، والبيئة المواتية داخل الأحزاب السياسية الفردية ، والنظام السياسي الذي يشجع السلوكيات الصفرية للحفاظ على الوضع الراهن.

المنهجية

في الفترة من 19 فبراير إلى 26 فبراير 2018 ، عقدنا سلسلة من المقابلات الفردية ومناقشات المجموعات الصغيرة مع مجموعة من اللاعبين البوسنيين المطلعين على سياسة الأحزاب على المستوى الوطني. ومن بين هؤلاء أعضاء أحزاب الشباب من الأحزاب السياسية ، وقادة الأحزاب ، ومقدمي المساعدة ، والأكاديميين ، وقادة المجتمع المدني. كما تضمن البحث مراقبة تجمع متعدد الأحزاب لنشطاء جناح الشباب يتداولون أولويات السياسة العامة. لقد نظمنا البحث حول خطوط تحقيق محددة:

- ما هي الطرق التي يستخدمها الشباب لمتابعة الطموحات السياسية؟
- كيف تنظر الأحزاب السياسية إلى دور الشباب؟
- كيف يتقدم الشباب كقادة سياسيين في الأحزاب؟
- ما هي أدوار أجنحة حزب الشباب؟
- كيف يستفيد الشباب والشابات من عضوية جناح الشباب؟
- ما هو نوع الدعم الذي ساعد على زيادة إدماج الشباب في سياسة البوسنة والهرسك؟

تحليل

مثل العديد من البلدان الأخرى حول العمل ، بما في ذلك الديمقراطيات الراسخة والناشئة على حد سواء ، فإن أقل من 10 في المائة من البوسنيين من 15 إلى 30 سنة ينتمون إلى الأحزاب ، مع 80 في المائة من هذه المجموعة يبحثون في المقام الأول عن فرص عمل. وتمثل تلك التي تنضم إليها شريحة عرضية من إجمالي السكان ، ولكن مع أعضاء الجماعات المهمشة ، مثل الغجر والأشخاص ذوي الإعاقة ، ينضمون إلى معدلات أقل بكثير وفقاً لأبحاث "أصوات الشباب" التي تُجرى نيابةً عن الأمم المتحدة. في عام 2016. ومع أخذ هذه الأرقام في الاعتبار ، من الواضح أن عضوية الحزب لا تروق لغالبية الشباب البوسني. هذا لا يعني أن الشباب سلبيون أو غير مهتمين في الشؤون العامة. هناك عدد قليل من الجماعات البوسنية المحلية المنشأة ، مثل معهد تنمية الشباب (KULT) ، التي تدعم بنشاط المشاركة المدنية والسياسية للشباب المهتمين في جميع أنحاء البلاد.

ووفقاً لبعض الشباب الذين تمت مقابلتهم ، غالباً ما ينظر إلى الأحزاب على أنها آلات يقودها القادة تمثل مصالح ضيقة ومكتسبة. كما يمكن اعتبارها بعيدة عن اللمس ومغلقة لوجهات النظر البديلة. وكما قال أحد الشبان ، "تبدو سياسة الأحزاب وكأنها لعبة لوحية للشباب المهتمين بلعب ألعاب الفيديو"[281]. وقد أقر بعض قادة الأحزاب بالتحدي المتمثل في جذب الشباب الأكثر موهبة ، بالنظر إلى التصور السلبي بين الشباب حول مستقبل البلاد. ممارسة سياسية. ومع ذلك ، لا يزال بعض الشباب ينضمون إلى أجنحة الأحزاب والحزبين على أمل التأثير في التغيير من خلال الأشكال الرسمية للمشاركة السياسية (على سبيل المثال ، تطوير السياسة العامة أو الحملات أو الترشح للمناصب).

وعلى مدار دراسة البوسنة والهرسك ، التقينا بالقادة والناشطين من سبعة أحزاب بتمثيل برلماني على المستوى الوطني. ستة منهم لديهم أجنحة الشباب وواحد لا. كان لدى أولئك الذين لديهم أجنحة شابة هياكل متنوعة تحدد العلاقة بين الأحزاب الأم وأجنحة الشباب. في بعض الحالات ، يصبح الشباب الذين ينضمون للحزب أعضاء الجناح الشبابي بشكل تلقائي. في حالات أخرى ، يجب عليهم طلب العضوية. يمنح العديد من الأحزاب قادة جناح الشباب مكاناً في مجالس الأحزاب ، وهو ما كان محل تقدير أعضاء جناح الشباب الذين تمت مقابلتهم. ومع ذلك ، أعرب الشباب الذين تمت مقابلتهم عن مستويات مختلفة من الرضا فيما يتعلق بفرص التأثير في القرارات. كما أشاروا إلى الحاجة إلى دعم مالي أكبر من الأحزاب الأم لتخطيط الأنشطة المستقلة وتنفيذها ، والتي قالوا إنها يمكن أن تجذب المزيد من الشباب إلى الحزب. وبالمثل ، فإن المزيد من الموارد ستساعدهم على إشراك مجموعات إقليمية ودولية ذات روابط إيديولوجية ، مثل الاشتراكيين الأوروبيين الشباب أو الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطيين. وينظم عدد قليل من الأحزاب أكاديميات تدريبية داخلية للأعضاء الشباب ، حددها الشباب على أنها فائدة هامة. الشباب من الأحزاب من دون أكاديميات التدريب يأسفون لعدم وجود فرص تعليمية منظمة متاحة لهم.

[281] مجهول. مقابلة مع آرون آزلتون. عام 2017.

المصدر NDI

الحزب الوحيد الذي ليس لديه جناح للشباب يأخذ مقاربة "تعميم" الشباب في جميع أنحاء الحزب. ويشمل ذلك كلاً من الأكاديميات السياسية المنتظمة التي تثقف الشباب في وظائف الأحزاب ومقاعدهم المخصصة للشباب في هيئات صنع القرار. وقد أعرب الشبان الذين أجريت معهم مقابلات عن تقديرهم لهذا النموذج ، ولكنهم شعروا أيضاً بأن مشاركتهم لا تحمل دائماً نفس الوزن الذي يتمتع به الأعضاء الأكبر سناً.

على مستوى الإدارة ، يتوقع الأحزاب أن تؤدي أجنحة الشباب الخاصة بهم أدوارًا نشطة خلال الحملات الانتخابية عن طريق توصيل الرسائل وإخراج التصويت نيابة عن حزبهم. كما يدعي جميع الأحزاب أنهم يريدون رؤية شباب يترشحون للمناصب واتخذوا تدابير لتحقيق هذا الهدف. أنشأ العديد من الحصص الداخلية لضمان وصول الشباب إلى قوائم الأحزاب. وفقا لأولئك الذين تمت مقابلتهم ، ربما تستخدم هذه الآليات لأقصى تأثير على المستوى المحلي. على المستوى الوطني ، يبدو أن الحسابات السياسية من قبل قادة الأحزاب تحل محل السياسات الداخلية التي تهدف إلى رفع مستوى الشباب. الاستثناءات القليلة هي الأحزاب الصغيرة التي يبدو أنها مستعدة لاتخاذ بعض المخاطر السياسية من خلال وضع الشباب بالقرب من أعلى قوائمهم الانتخابية.

يتم تطبيق حصص الشباب بشكل مختلف عبر الأحزاب. في بعض الحالات ، يكون الشباب المدرج في القوائم الانتخابية بالضرورة من عضوية جناح الشباب. لكن في حالات أخرى ، يختار قادة الأحزاب الشباب الذين قد يأتون من خارج جناح الشباب أو خارج الحزب برمته. في الوقت نفسه ، لا توجد قواعد صارمة وسريعة تحكم مكان وضع الشباب على قائمة المرشحين.

وبعيدًا عن العمليات الانتخابية ، يبدو أن هناك مجالًا أكبر على المستوى المحلي لأجنحة الشباب للقيام بأنشطتها. على سبيل المثال ، أشار الشباب إلى وجود خطط وميزانيات تنمية للشباب على مستوى البلديات في جمهورية صربيا يمكن أن تتأثر بفروع الجناح الشبابي المحلي.

يعمل المعهد الديمقراطي الوطني لدعم أجنحة الشباب في البوسنة والهرسك منذ عدة سنوات. وقد تطلب هذا اتخاذ نهج فردي للعمل مع كل حزب. في بعض الحالات ، ركزت المساعدة على مساعدة الشباب في الدفاع عن أنفسهم للحصول على مزيد من سبل الوصول إلى اتخاذ القرارات والموارد داخل أحزابهم. وفي حالات أخرى ، ساعد المعهد الديمقراطي القومي أعضاء الجناح الشبابي في تعلم كيفية تنظيم الحملات والترشح للمناصب.

وفقا لأولئك الذين تمت مقابلتهم أثناء البحث ، فإن أبرز برنامج للمعهد الديمقراطي الوطني مع أعضاء الجناح الشبابي حدث عبر خطوط الحزب. في عام 2012 ، دعم المعهد مجموعة من السياسيين الشباب من مختلف الأحزاب السياسية الذين عملوا بشكل مشترك عبر خطوط الحزب والعرق والكيان لوضع سياسات مشتركة حول القضايا التي تم تحديدها على أنها مهمة للشباب في جميع أنحاء البلاد ، بغض النظر عن اختلافاتهم. أصبح بعض أعضاء المجموعة أصغر الأمناء العامين لأحزابهم ، وأصبح بعضهم أعضاء في البرلمان ، وأصبح بعضهم متحدثين باسم الحزب ، وبفضل عملهم المشترك في المجموعة ، استمروا في البحث عن طرق للتعاون عبر الخطوط الحزبية والقيام بكل ما في وسعهم. تقريب أحزابهم في التعاون من أجل مصالح مواطني البوسنة والهرسك. بعد هذا المثال الفريد ، بدأ المعهد في عام 2017 بدعم الجيل الثاني من السياسيين الشباب من ثمانية أحزاب سياسية. بالتشاور مع قادة المجتمع المدني ، والأكاديميين ، وأصحاب المشاريع الشباب ، وأعضاء آخرين في الحزب ، تعمل هذه المجموعة المتعددة الأحزاب على توصيات السياسة التي من شأنها وقف موجة الشباب الذين يغادرون البلاد. وكجزء من هذه العملية ، أصدرت المجموعة إعلانات مشتركة لزيادة الوعي وإثبات السبب المشترك.

الاستنتاج

على الرغم من التطورات المستمرة في وكالة الشباب والتغييرات في البيئة التمكينية داخل عدد من الأحزاب السياسية ، فإن أعضاء جناح الشباب محدودون نسبياً في قدرتهم على التأثير في القضايا السياسية الرئيسية. هناك قوى نظامية كبيرة ، في شكل قادة راسخين من الأحزاب المهيمنة ذات الأصل العرقي ، تعمل على اكتساب السلطة والحفاظ عليها. تمنع نفس القوى التحولات في الخطاب الوطني أو سد الفجوات الإثنية. ونتيجة لذلك ، لا يملك الشباب حيزًا سياسيًا صغيرًا في القمة ويجب أن يجدوا طرقًا لتحقيق غايات سياسية من خلال العمل على المستوى الوطني على قضايا سياسية محددة أو التركيز على الجهود على المستوى المحلي.

IFES
المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
2011 كريستال درايف ، الطابق 10
أرلينغتون ، فرجينيا 22202
الهاتف: 202.350.6700

IRI
المعهد الجمهوري الدولي
شارع أي 1225 شمال غرب، 800 جناح
واشنطن العاصمة 20005
الهاتف: 202.408.9450

NDI
المعهد الديمقراطي الوطني
455 ماساتشوستس افي
شمال غرب ، الطابق الثامن
واشنطن العاصمة 20001-2621
الهاتف: 202.728.5500